49

رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة
يتفقدان مجمعي الصناعات الصغيرة
والمتوسطة بمدينة الفيوم الجديدة

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

أكتوبر ٢٠٢٢

العدد
التاسع
والأربعون

وزير التجارة والصناعة يلقي كلمة مصر في افتتاح أعمال الدورة الـ ١١٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية

عقد سلسلة إجتماعات مكثفة مع رؤساء المجالس التصديرية لوضع رؤية موحدة لتنمية الصادرات المصرية لعرضها أمام المؤتمر الاقتصادي

مصر تفوز بعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية للتقييس "إيزو" للدورة المقبلة ٢٠٢٣-٢٠٢٥

في بيان صادر عن البنك الدولي: تحركات عالمية لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية

زيارات ميدانية لمدينة الجلود بالروبيكي وهيئة التنمية الصناعية ومركز تحديث الصناعة لمتابعة سير منظومة العمل

الملابس الجاهزة ...صناعة استراتيجية كثيفة العمالة تسهم في توفير احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق العالمية

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

اقرأ فى هذا العدد ...

باب الاخبار صفحة ٤

رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة يتفقدان مجمعي الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة الفيوم الجديدة

زيارات ميدانية لمدينة الجلود بالروبيكي وهيئة التنمية الصناعية ومركز تحديث الصناعة لمتابعة منظومة العمل

باب مجتمع الموظفين ٥٢

تيسيرا لحركة نقل موظفي العاصمة الإدارية بدء تشغيل القطار الكهربائي الخفيف نوفمبر المقبل

صناعة فى سطور ٥٤

الملابس الجاهزة ...صناعة استراتيجية كثيفة العمالة تسهم في توفير احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق العالمية

باب ملفات وتقارير ٤٠

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية

باب حول العالم ٤٨

في بيان صادر عن البنك الدولي: تحركات عالمية لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية

Ministry of Trade & Industry

وزارة التجـــارة والصنـــاعة

قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء
- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg
- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والايميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس:27957487
- الإستلام اليدوى / البريد

MTI_Egypt

Mift.Media

Trade_Industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

المقر الرئيسى

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة
- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة يتفقدان مجمعي الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة الفيوم الجديدة

م. أحمد سمير: المجمعان سيتم طرحهما أمام المستثمرين قبل نهاية العام الجاري بنظام التمليك بتيسيرات غير مسبوقة أو الإيجار بأسعار رمزية

تفقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مُجمعي الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة الفيوم الجديدة، واللذين تم إنشاؤهما في إطار مبادرة «مصنعك جاهز للترخيص»، التي تتولى وزارة التجارة والصناعة تنفيذها في إطار جولته بمحافظة الفيوم.

ورافق رئيس الوزراء كل من المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة والدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، واللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، والدكتور احمد الأنصاري، محافظ الفيوم، واللواء محمد زين، مساعد مدير إدارة الأشغال العسكرية.

وأكد رئيس الوزراء اهتمام الدولة بالتوسع في المجمعات الصناعية التي تمثل حاضنة توفر المقومات التي تسهم في دعم مختلف الصناعات وتنميتها، على النحو الذي يدفع الاقتصاد الوطني ويساهم في توفير فرص العمل ودعم المنتج المحلي لينافس عالمياً.

وأوضح المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، أن هذا المشروع جزء من خطة الوزارة للتوسع في تنفيذ المُجمعات الصناعية بمختلف المحافظات، لافتاً إلى أن المشروع المقام بالفيوم الجديدة سيضم الصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية، وكذا صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات، حيث سيتم طرح المجمعين أمام المستثمرين قبل نهاية العام الجاري بنظام التمليك بتيسيرات غير مسبوقة أو الإيجار بأسعار رمزية.

وقال الوزير إن وزارة التجارة والصناعة تتيح تيسيرات وحوافز غير مسبوقة للمستثمرين في المجمعات الصناعية الجديدة، تشمل تخفيض سعر كراسة الشروط وتخفيض تأمين جدية الحجز، والإعفاء من التكاليف المعيارية نظير دراسة الطلب، والإعفاء من سداد مقابل تقديم العروض والسماح للمستثمر بطلب واحد على أكثر من وحدة وبدون حد أقصى للوحدات في نفس القطاع الصناعي، إلى جانب زيادة عدد البنوك الممولة للحصول على الوحدات، وتقديم تيسيرات بشأن تمويل الحصول على الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج، وتقليل المدة الزمنية لإجراءات الدراسة والتخصيص وإعفاء المستثمرين من سداد القيمة الإيجارية للوحدات لمدة ٩ أشهر من تاريخ الاستلام، فضلاً عن تحديد مدة إيجار الوحدة بـ١٠ سنوات قابلة للتجديد بحد أقصى ٥ مدد أخرى.

واستمع مدبولي إلى شرح من اللواء محمد زين، مساعد مدير إدارة الأشغال العسكرية، الذي أوضح أن المشروع يتكون من مجمعين صناعيين، متعددي الأنشطة على مساحة ٥١ فدانا، الأول عبارة عن مجمع خرساني يضم ٥٧٦ وحدة صناعية، ويتكون من أرضي ودورين تصل مساحة الوحدة الكلية إلى نحو ٤٨ م٢، والثاني عبارة عن مجمع معدني يضم ١١٦ وحدة صناعية، تبلغ مساحة الوحدة الكلية ٤٣٢ م٢.

وأضاف أن المشروع تنفذه إدارة الأشغال العسكرية على مساحة إجمالية تصل إلى نحو ٥١,٢ فدان، بتكلفة تقدر بحوالي ١,٢ مليار جنيه، ونسبة تنفيذ ١٠٠٪.

ولفت إلى أن المشروع به مبان خدمية بمساحة إجمالية ٥٢٢٧ م٢، تشمل: مبنى المعارض على مساحة ٣١١٠ م٢، ومنافذ بيع على مساحة ٧٢٠ م٢، وخدمات بنكية على مساحة ٣٢٠ م٢، وكذا مبنى إداري ومطعم وكافتيريا ومسجد.

كما أشار إلى أنه تم مراجعة الأنشطة المقرر طرحها وفقاً لاحتياجات المنطقة، حيث سيكون أحد المباني بالمجمع الخرساني مخصصا للأنشطة المتعلقة بالمنسوجات والملابس الجاهزة والسجاد اليدوي، والصناعات المكملة، فضلاً عن مبنى للأنشطة القائمة على التصنيع الزراعي، ومنتجات النخيل، والنباتات الطبية والعطرية، من التعبئة والتغليف وغيرها، وكذا مبنى للأنشطة الصناعية والحرفية.

وفيما يتعلق بموقف المرافق، أوضح مساعد مدير إدارة الأشغال العسكرية أنه تم الانتهاء من الربط الخارجي للصرف الصحي، ورصف المداخل الخاصة بالمجمعين، ومراعاة مناسيب طريق أسيوط الغربي، مع توصيل الكهرباء، ومنظومة الاتصالات، وجار تركيب العدادات الكودية مسبقة الدفع.

ويلتقيان بأعضاء اتحاد الصناعات المصرية مدبولي: تعميق الصناعة الوطنية وزيادة حجم الصادرات على أجندة المؤتمر الاقتصادي

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا، مع أعضاء مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية، وذلك بحضور المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، والدكتور هاني محمود، الوزير الأسبق، عضو مجلس إدارة الاتحاد، والمهندس محمد زكي السويدي، رئيس اتحاد الصناعات المصرية.

واستهل رئيس الوزراء الاجتماع بالإشارة إلى حرصه على عقد لقاءات دورية مع اتحاد الصناعات لمناقشة سبل دعم قطاع الصناعة باعتباره أحد أهم القطاعات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق معدلات نمو الاقتصاد المرجوة، منوها في هذا الصدد إلى توجيه فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية بأن تكون هناك استراتيجية وطنية متكاملة للصناعة في مصر، تتضمن العديد من المستهدفات النوعية والكمية الواضحة، وذلك سعيا لتعظيم الاستفادة من المقومات والإمكانات التي تمتلكها مصر، وتجعلها نقطة جذب لمزيد من رؤوس الأموال والمستثمرين المحليين والأجانب.

وكشف رئيس الوزراء خلال الاجتماع عن بدء الاستعدادات لعقد مؤتمر اقتصادي، تنفيذاً لتكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، والتي تتضمن وضع رؤي ومقترحات لموضوعات جلسات المؤتمر، حيث تستحوذ الموضوعات المتعلقة بملف الصناعة، وسبل النهوض به، وكذا إجراءات تعميق الصناعة الوطنية، وتوطين العديد من الصناعات، فضلاً عن زيادة حجم الصادرات، النصيب الكبير من الجلسات، مبدئياً اهتمامه بأن تكون هناك مشاركة فعالة من جانب اتحاد الصناعات المصرية، من خلال إعداد ورقة عمل متكاملة تتضمن إجراءات محددة للنهوض بهذا القطاع، والدفع به إلى مجال أرحب.

وأوضح رئيس الوزراء أن الأزمة التي يمر بها العالم حاليا، بقدر صعوبتها، إلا أنها في الوقت نفسه تعد فرصة للصناعة الوطنية من خلال الاهتمام، خاصة بقطاع الصناعة، وتعميق وتوطين العديد من الصناعات، والسعي لزيادة حجم الصادرات، مؤكدا ضرورة قيام كل غرفة من غرف اتحاد الصناعات بإعداد ورقة عمل وخطة تنفيذية متكاملة يتم عرضها في المؤتمر الاقتصادي، وصولا لإقرارها، وتنفيذها محتوياتها على الفور.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي خلال الاجتماع، أن الحكومة قطعت شوطا كبيرًا في تنفيذ العديد من المطالب للصُناع، وكذا تقديم المزيد من التيسيرات، منها على سبيل المثال لا الحصر، إتاحة الأراضي الصناعية بحق الانتفاع، وتسعيرها طبقًا لتكلفة توصيل المرافق، إلى جانب إصدار التراخيص خلال ٢٠ يوم عمل، وغيرها من التيسيرات والمحفزات الأخرى.

وجدد رئيس الوزراء التأكيد على أن الهدف الأسمى للحكومة حاليًا هو كيفية القفز بقطاع الصناعة، وبذل المزيد من الجهود للنهوض به، تحقيقا للمستهدفات المنشودة منه.

من جانبه، أشار المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة، إلى ما تم عقده من اجتماعات ولقاءات مع اتحاد الصناعات المصرية، ومجلس إدارته، لمناقشة واستعراض عدد من الملفات والقضايا، وكذا المقترحات المختلفة، التي من شأنها الدفع بقطاع الصناعة خلال هذه المرحلة.

وأشار المهندس محمد السويدي، خلال الاجتماع، إلى أن الاتحاد على أتم الاستعداد للمشاركة في إعداد الاستراتيجية المطلوبة، وكذا المشاركة في الإعداد للمؤتمر الاقتصادي الذي كلف به الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، مؤكدا سرعة الانتهاء من إعداد ورقة العمل والخطة التنفيذية الخاصة به؛ وعرضها على الحكومة تمهيدا لمناقشتها خلال جلسات المؤتمر.

وخلال الاجتماع، استمع رئيس الوزراء إلى عدد من مداخلات أعضاء مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية، والتي تضمنت عرضا لمختلف المقترحات، والرؤى؛ التي من شأنها أن تدفع بقطاع الصناعة.

وزير التجارة والصناعة يلقي كلمة مصر في إفتتاح أعمال الدورة الـ ١١٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية...ويسلم رئاسة المجلس إلى دولة المغرب

أكد المهندس/ أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة أهمية تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق في كافة مجالات العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية العالمية الحالية، مشيرا إلى أن الدورة الـ ١٠٩ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي ترأسيتها مصر شهدت زخما كبيرا في العملية التفاوضية وساهمت في تحقيق المزيد من التقارب العربي وتيسير التفاهمات حول القضايا محل الاهتمام المشترك.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزير التي ألقاها خلال مشاركته في الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة الـ ١١٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والتي عقدت بمقر الجامعة بالقاهرة، وبحضور السفيرة/ هيفاء ابو غزالة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاجتماعية إلى جانب عدد كبير من الوزراء ورؤساء وأعضاء وفود الدول الأعضاء.

وقال سمير إن مصر تولت رئاسة الدورة السابقة للمجلس منذ فبراير الماضي، حيث عُقدت خلالها الدورة العادية لأعمال المجلس بالإضافة الى دورتين غير عاديتين على المستوي الوزاري والتي شهدت مناقشات مكثفة على مستوى الفنيين وكبار المسئولين في العديد من الموضوعات الهامة وعلي رأسها ملف المجلس الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للعرض على القمة العربية المقبلة في دورتها العادية الـ ٣١ بالجزائر.

وأشاد الوزير بمخرجات المجلس في دورته السابقة والتي تعكس إيمان الدول العربية بأهمية وضع اطار قانوني واضح وموحد يعمل على تقديم التسهيلات والمزايا الكافية وتبسيط الإجراءات التي تعيق حركة النقل عبر الأراضي العربية ، مشيرا إلى أن اهم هذه المخرجات تضمنت اعتماد آلية الالتزام للدول الأعضاء بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقبول شهادة المنشأ الصادرة الكترونيا الأمر الذي يعد من متطلبات تسهيل التجارة لتحقيق مزيد من الاندماج في الأسواق العالمية، وكذا اعتماد دليل المستخدم لقواعد المنشأ في إطار المنطقة والذي يساعد كل المتعاملين في مجال المنشأ بشرح الأحكام العامة والقواعد التفصيلية وجميع الاستفسارات التي تخص قواعد المنشأ ، والانتهاء من الملاحق المكملة للبرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واعتماد اتفاقية النقل بالعبور(الترانزيت) بين الدول العربية وهو ما ينعكس إيجابا على المنطقة العربية وتجارتها البينية.

كما أشار سمير إلي نتائج فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة (النسخة الرابعة) التي عُقدت برعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال شهر فبراير ٢٠٢٢، حيث تم الاطلاع على العديد من المبادرات ذات الأهمية على الساحة الدولية والإقليمية، لافتا إلى أن اهم النتائج تضمنت إطلاق تقرير تمويل التنمية المستدامة في مصر، والذي يعد الأول من نوعه عالميًا كتقرير لتمويل التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

وأضاف أنه في إطار حرص مصر على تحقيق نقلة نوعية في العمل المناخي العالمي، تستعد الحكومة المصرية حاليا لاستضافة الدورة (٢٧) لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ في المدينة الخضراء «شرم الشيخ» خلال شهر نوفمبر المقبل وتسعي للخروج بتوصيات للتنفيذ، ليس فقط بالبناء على مخرجات مؤتمر جلاسكو، خاصة في مجال تمويل المناخ، ولكن بتسريع وتيرة العمل المناخي، وتقديم التدخلات العاجلة لمواجهة آثار تغير المناخ، وعرض قصص النجاح في مواجهة آثار تغير المناخ.

وقد وجه وزير التجارة والصناعة الدعوة لكافة الدول العربية للمشاركة الفعالة في هذا الحدث الهام من خلال طرح مبادرات بيئية ومناخية خلال الملتقى الدولي، لافتا إلى أن مصر انتهت مؤخرًا من إعداد الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠.

وفي نهاية كلمته سلم المهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الـ (١١٠) إلى المملكة المغربية، وأعرب عن امله في أن يكون العمل العربي المشترك والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية سبيلا لتحقيق المزيد من الأهداف والطموحات للشعوب العربية نحو التقدم والنمو والازدهار.

ومن ناحية أخرى شارك المهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة مع عدد من وزراء الدول العربية التي تمثل تروبكا المجلس الاقتصادي والاجتماعي (مصر، والمغرب، وليبيا)، علاوة على ترويكا القمة التنموية (السعودية، ولبنان، وموريتانيا) والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاجتماعية، في فعاليات الاجتماع الوزاري الخاص بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية والتي عقدت بالجمهورية اللبنانية في ٢٠ يناير من عام ٢٠١٩ والتحضير للقمة في دورتها الخامسة والمقرر عقدها بالجمهورية الموريتانية خلال عام ٢٠٢٣، وذلك بحضور السيد / إبراهيم السجيني مساعد الوزير للشئون الاقتصادية، حيث تم اعتماد مشاريع القرارات التي تم مناقشتها خلال الاجتماع الذى سبقه على مستوى كبار المسئولين بمشاركة قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية (نقطة الاتصال المصرية الرسمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، ومن أهمها:

- الترحيب بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة والدول الأعضاء لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن أعمال الدورة للقمة العربية التنموية التي عقدت في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية
- استعراض الموضوعات المقترحة من الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة لإدراجها ضمن مشروع جدول أعمال الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية في موريتانيا والتي ستعقد في يونيو ٢٠٢٣.

ويفتتح أحدث معمل لفحص المحركات الكهربائية وأعمال التطوير بالمقر الرئيسي لهيئة الرقابة على الصادرات والواردات

أكد المهندس/ احمد سمير، وزير التجارة والصناعة أن الارتقاء بالإمكانات والمقومات الفنية والمعملية للجهات والأجهزة التابعة تأتى على رأس أولويات خطة عمل الوزارة خلال المرحلة الحالية، مشيراً إلى حرص الوزارة على التوسع في إنشاء معامل الفحص المتخصصة والمعتمدة بهدف تنفيذ أحدث النظم والقواعد المتبعة دولياً في إجراءات الفحص والإفراج عن الشحنات المصدرة والمستوردة وبما يسهم في تيسير حركة التجارة بين مصر ودول العالم.

وقال إن الوزارة تعمل على تطوير المنظومة الإجرائية بفروع هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وتسريع وتيرة الفحص والأفراج عن الشحنات بالتنسيق مع الأجهزة المعنية، الأمر الذي يسهم في تحسين منظومة الخدمات المقدمة لمجتمع المصدرين والمستوردين، مشدداً على ضرورة الالتزام بتطبيق المواصفات القياسية ومعايير الجودة على كافة المنتجات المستوردة، للحفاظ على صحة وسلامة المستهلك المصري.

جاء ذلك خلال افتتاح الوزير يرافقه اللواء عصام النجار رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لمعمل فحص المحركات الكهربائية وأعمال التطوير بالمقر الرئيسي للهيئة بمطار القاهرة الدولي، وذلك في إطار زيارة الوزير للهيئة والتي تفقد خلالها إدارات ومعامل الهيئة، كما عقد لقاءاً موسعاً مع قيادات ومسئولي الهيئة.

وقال الوزير أن افتتاح المعمل الجديد يأتي في إطار سعي الدولة المصرية لزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي ليتواكب مع التطور الصناعي العالمي والاتجاه نحو استخدام حلول وتقنيات متطورة لا سيما في قطاع المحركات الكهربائية الموفرة للطاقة، وكذلك الارتقاء بالمواصفات القياسية المصرية والعمل على توافقها مع المواصفات العالمية وبما يسهم في تقليل استهلاك الطاقة وتحسين الإنتاجية الصناعية.

وأضاف سمير أن المعمل متخصص في اختبارات كفاءة الطاقة للمحركات واختبار المحركات المستوردة والتحقق من مستويات كفاءة الطاقة طبقا للمواصفات القياسية المصرية المعتمدة وبما يضمن توافق المعايير التقنية للمحركات المستوردة مع ضوابط الاستيراد ومثيلاتها العالمية، لتكون أكثر كفاءة في استخدام الطاقة في إطار برنامج «الإنتاج باستخدام التكنولوجيا الذكية وكفاءة الطاقة».

وأشار الوزير-خلال افتتاحه لأعمال التطوير بالمبنى الإداري للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - أن أعمال التطوير تأتى في اطار تعزيز دور الهيئة كمحور أساسي ضمن استراتيجية وزارة التجارة والصناعة الهادفة إلى تعزيز وتنمية التجارة الخارجية وتحقيق مستهدفات خطتها للوصول بقيمة الصادرات إلى ١٠٠ مليار دولار.

ومن جانبه أوضح اللواء/ عصام النجار رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن إنشاء معمل المحركات الجديد والذى تم تنفيذه بالتعاون مع شركة ABB للصناعات الكهربائية يأتي في اطار برنامج الإنتاج باستخدام التكنولوجيا الذكية وكفاءة الطاقة، والذي تم إطلاقه عام ٢٠١٥ وتنفذه وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC ويستهدف زيادة تنافسية القطاع الصناعي من خلال رفع كفاءة استخدامات الطاقة في الصناعة، مشيرا إلى أن البرنامج حقق نتائج إيجابية تضمنت وضع مواصفة قياسية لمستويات الطاقة بالمحركات الكهربائية ووضع خارطة طريق للتصنيع المحلي لمكونات المحركات الكهربائية الموفرة للطاقة.

وأضاف أن افتتاح هذا المعمل يأتي استكمالا لمنظومة معامل اختبارات المحركات بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والتي تتضمن معمل ميناء بورسعيد والمتخصص في فحص المحركات الكسرية من ٧٥٠ وات حتى ١,٥ كيلو وات، ومعمل ميناء الدخيلة والمتخصص في فحص المحركات الكسرية من ٧٥٠ وات حتى ٧,٥ كيلو وات.

وأشار إلى أن تطوير المقر الرئيسي تضمن رفع كفاءة المبنى وتزويده بأحدث الإمكانات والأجهزة وذلك بهدف توفير بيئة عمل مناسبة للعاملين وتعزيز قدراتهم الانتاجية ورفع مستوى الإداء والإنتاج، إلى جانب تحديث وتوسيع سعة مركز خدمة العملاء CALL CENTER من حيث زيادة عدد العاملين وعدد الخطوط مع إتاحة الخدمة باللغتين العربية والإنجليزية، لافتا في هذا الاطار إلى أن الهيئة تمتلك عدد كبير من الكفاءات والكوادر الشابة التي يمكن الاستفادة منها في الارتقاء بمنظومة الخدمات وسرعة تنفيذ الإجراءات وبما يتواكب مع متطلبات التحول الرقمي الذي تتبناه الدولة.

وحول دور شركة ABB في إنشاء معمل المحركات الكهربائية الجديد بهيئة الرقابة على الصادرات والواردات أوضح أحمد حماد رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات إيه بي بي مصر: «أن الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر ٢٠٥٠ ترتكز على وجود عدد من الفرص خلال المرحلة الحالية لابد أن تستفيد منها مصر، وعلى رأسها قطاع الطاقة. لذا كانت مشاركة إيه بي بي بإهداء معمل قياس متخصص في اختبارات كفاءة الطاقة للمحركات خطوة في سبيل المساهمة في تحقيق جزء من هذه الاستراتيجية كشركة رائدة عالميا في مجال تصنيع المحركات الموفرة للطاقة والتي تتوافق مع أعلى المعايير الدولية».

هذا وقد قام المهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة بجولة تفقدية بالمعامل الغذائية حيث استعرض منظومة العمل بها والتي يصل عددها إلى ١١٨ معملا تغطى كافة الموانئ الجوية والبحرية والبرية والمجهزة بأحدث أجهزة الفحص وتعمل وفقاً لأحدث النظم العالمية، كما قام الوزير بتفقد المعامل الصناعية حيث استعرض منظومة معامل اختبارات الجودة للسلع الصناعية والهندسية والتي يبلغ عددها ١٣٦ معمل منتشرة بكافة منافذ الجمهورية، حيث تقوم تلك المعامل بإجراء الاختبارات اللازمة للسلع الكهربائية، وقطع غيار المركبات والمعدات، والكيماويات ومواد البناء والحراريات، ولعب الأطفال وذلك طبقا للمواصفات القياسية المصرية والعالمية، كما تفقد الوزير معامل البطاريات ولعب الأطفال والسيور بالإضافة إلى معملي المساعدين وفلاتر الهواء واستعرض إجراءات الفحص والاختبار بتلك المعامل.

وتفقد سمير المبنى الإليكتروني بالهيئة واستعرض العمل بمركز التحكم الإليكتروني بشبكة المعلومات والذي يربط جميع الفروع التابعة للهيئة في مختلف الموانئ، كما يربط الهيئة بكافة الجهات الحكومية المعنية وهو ما يسهم في تسهيل الإجراءات دون الأخلال بأحكام الإجراءات الرقابية.

وقام الوزير أيضا بزيارة مركز خدمات التجارة والمنوط بتقديم الخدمات المباشرة للمصدرين والمستوردين والرد على الاستفسارات والشكاوي وحل المعوقات، كما استعرض الوزير الموقع الإلكتروني للهيئة والذي يسهم في تحقيق التواصل الفعال مع مجتمع التجارة الخارجية وتسهيل منظومة التصدير والاستيراد وخدمة المواطنين والذي تم تطويره وإطلاقه في عام ٢٠١٨ ليصبح النسخة الثالثة منذ إنشاء الموقع الإلكتروني للهيئة في عام ٢٠٠٤ وتعد الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات من أوائل الجهات الحكومية التي قامت بإطلاق بوابة إلكترونية متميزة متاحة بثلاث لغات العربية والإنجليزية والفرنسية لمواكبة تطورات العمل ومن أبرز ملامح التطوير المستقبلي إطلاق الخدمات التي تقدمها الهيئة على الإنترنت ليصبح منصة إلكترونية لكافة خدمات الهيئة من أنهاء كافة الخدمات للمتعاملين وتحصيل الرسوم عن طريق الدفع الإلكتروني والبوابة الإلكترونية للهيئة.

وفي ختام جولته تفقد سمير إدارة قطاع الأعمال بالهيئة وهي احدى الإدارات الهامة التابعة لمركز خدمات التجارة والمنوطة بإصدار التقارير والبيانات والدراسات الإحصائية عن حركة الصادرات والواردات والتقارير الخاصة بالتبادل التجاري بين مصر ودول العالم كما أنها تقوم بعمل بيان إحصائي شهري لشرح وتوضيح بيانات التجارة الخارجية وتقدم خدماتها لمختلف الجهات منها رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة التجارة والصناعة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والغرف التجارية، والسفارات والتمثيل التجاري، الجامعات والمعاهد التعليمية بما يخدم مجتمع التجارة الخارجية ودعم متخذي القرار.

رئيس الوزراء يعقد اجتماعا مع وزيري الصناعة والمالية لمتابعة ملفات توفير مستلزمات الإنتاج للمصانع وتوطين الصناعة وتعميق المكون المحلي

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء اجتماعا مع المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة والدكتور محمد معيط، وزير المالية، الذي حضر عبر تقنية «فيديو كونفرانس».

واستهل رئيس الوزراء الاجتماع بالتأكيد أن الحكومة تولي أهمية كبيرة لقطاع الصناعة، وتوفر الدعم الكامل له، مشيرا إلى أن هناك تكليفا واضحا بالتنسيق بين الوزارات المعنية لمتابعة توفير مستلزمات الإنتاج للمصانع، وكذا متابعة عمل منظومة الإفراج الجمركي ACI .

وقال السفير نادر سعد، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن الاجتماع تطرق إلى ضرورة إسراع الخطى في ملف توطين الصناعة وتعميق المكون المحلي في عملية التصنيع وهو ما تضمنته الاستراتيجية الوطنية للصناعة المصرية، مشيرا إلى أن ذلك يستهدف أيضا زيادة معدلات صادراتنا للأسواق الخارجية.

وأضاف «سعد» أن الاجتماع شهد التأكيد على أهمية دعم قطاع التصدير والعمل على زيادة تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية، وتوفير السيولة النقدية للمصدرين للوفاء بالتزاماتهم، وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى أنه تم صرف ما يقرب من ٣٣ مليار جنيه للمصدرين خلال المبادرات منذ بداية تنفيذها في أكتوبر ٢٠١٩.

وتطرق الاجتماع إلى التعاون الجاري بين الحكومات المصرية والإماراتية والأردنية والبحرينية ضمن مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية التي تم إطلاقها منتصف العام الجاري بين مصر والإمارات والأردن والبحرين، وفي هذا الصدد، أكد رئيس الوزراء أنه منذ إطلاق المبادرة يتم متابعة تنفيذها بشكل دوري، مؤكد حرص الحكومة على إزالة أي عقبات أو إجراءات إدارية أو بيروقراطية قد تواجه تنفيذ المشروعات التي سيتم تنفيذها ضمن المبادرة، موجها وزير الصناعة بأن تكون مشروعات المبادرة على أجندة أولوياته.

ويستعرض آليات تحفيز المشروعات الصناعية

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا موسعا لبحث وضع آليات تحفيز المشروعات الصناعية، وذلك بحضور الدكتور محمد معيط، وزير المالية، والمهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، والمستشار محمد عبد الوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والسيدة/ شيرين الشرقاوي، مساعد أول وزير المالية، والسيد/ رامي يوسف، مساعد وزير المالية للسياسات والتطوير الضريبي.

وفي مستهل الاجتماع، أكد رئيس مجلس الوزراء أن انعقاد هذا الاجتماع يأتي بهدف وضع آليات لتحفيز المشروعات الصناعية، التي تستهدفها الدولة المصرية في صناعات وأنشطة اقتصادية محددة؛ وذلك من أجل تشجيع المستثمرين من القطاع الخاص على المشاركة فيها.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي أنه في ظل أزمة الطاقة العالمية حاليا، يجب أن تتعاون وزارة التجارة والصناعة مع هيئة الاستثمار لجذب الصناعات المستهدفة لتوطينها في مصر، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، مشددا على ضرورة التركيز على الصناعات التي ليس لها مصانع في مصر ويتم استيرادها.

وحول جهود الترويج للمحفزات الجديدة، أشار رئيس الوزراء إلى أن الحكومة ستعمل على استهداف بعثات «طرق أبواب» لكبريات الشركات والمصانع للترويج للمحفزات التي سيتم الإعلان عنها خلال الفترة المقبلة بشكل تفصيليّ، إضافة إلى التيسيرات المقدمة للمستثمرين الصناعيين على وجه الخصوص، لافتا إلى ضرورة مراعاة أن تكون تلك المحفزات مخصصة لصناعات جديدة وفي مناطق جغرافية محددة.

وصرح السفير نادر سعد، المتحدث الرسميّ باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأن الاجتماع شهد مناقشة عدد من الجوانب التحفيزية لبعض الصناعات والمشروعات الاستثمارية، وذلك من خلال عدة بدائل مقترحة في ضوء التوجيهات المستمرة للقيادة السياسية بدراسة وإقرار حزم تحفيزية لتوطين الصناعات المختلفة، وخاصة الاستراتيجية، على النحو الذي يُسهم في تعظيم قدراتنا الإنتاجية وتوسيع القاعدة التصديرية، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية.

وقال المتحدث الرسميّ أن الاجتماع أشار إلى انه في ظل التحديات العالمية التي تواجه المجتمع الصناعي من نقص بعض المواد الأولية والخامات وارتفاع أسعارها بشكل كبير، فإن الحزم التحفيزية التي من الممكن تقديمها ستسهم في توطين الصناعات الاستراتيجية، وتعزيز النمو الاقتصادي.

وأضاف أنه تم التوافق، خلال الاجتماع، على تحديد الصناعات والمناطق المستهدفة للاستفادة من الحوافز الجديدة التي سيتم إقرارها وإعلانها تفصيليا، بعد الانتهاء من وضعها بشكل نهائيّ، مع تحديد آليات التحفيز وتنفيذها بشكل دقيق، وذلك بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية.

مجلس الوزراء يوافق على مشروع قرار بتحديد أسعار الأراضي الصناعية التي يتم طرحها للمستثمرين

التصرف في الأراضي الصناعية بنظام (التملك – حق الانتفاع) وذلك وفقاً لمجموعة من الضوابط

في إطار الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار وإتاحة المزيد من التيسيرات، جذبا للاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف القطاعات، وخاصة قطاع الصناعة، الذي يُعد أحد أهم القطاعات التي من شأنها المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وافق مجلس الوزراء، خلال اجتماعه برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن تحديد أسعار الأراضي الصناعية التي يتم طرحها للمستثمرين.

ونص مشروع القرار على أن تتولى اللجنة المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢ تجميع ودراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخصيص الفوري للأراضي الصناعية المرفقة للمستثمرين بعد استيفائهم الأوراق والمستندات المطلوبة، على أن يكون التصرف في الأراضي الصناعية بنظام (التملك – حق الانتفاع)، وذلك وفقا لمجموعة من الضوابط.

وفيما يتعلق بضوابط نظام التملك، نص مشروع القرار على أن يكون تمليك الأراضي الصناعية بالأسعار التي تم تحديدها استرشاداً بنصيب المتر المربع من تكلفة أعمال الترفيق.

كما نص القرار على أنه فيما يتعلق بضوابط نظام حق الانتفاع، فيكون حق الانتفاع سنويا، ويتم تحديد المقابل بواقع ٥٪ من سعر متر التمليك، وأن يتم تثبيت مقابل حق الانتفاع السنوي لأول أربعة أعوام من التعاقد، وذلك طبقا لقرار مجلس الوزراء، على أن يتم احتساب زيادة سنوية تراكمية بواقع ٧ ٪ للسنة الخامسة والسادسة، وتزيد إلى ١٠ ٪ سنويا طوال باقي مدة حق الانتفاع.

وأشار مشروع القرار إلى أنه يتم تحديد مدة حق الانتفاع السنوي بمعرفة جهة الولاية بحد اقصى خمسون عاما قابلة للتجديد، بالشروط المتفق عليها، طالما كان النشاط مستمرا وتم إثبات الجدية عليه باستخراج رخصة التشغيل والسجل الصناعي، ودون أن يخل ذلك بحق جهة الولاية في تعديل قيمة مقابل الانتفاع وقت التجديد في ضوء القوانين والقرارات واللوائح المعتمدة في حينه.

وفي جميع الأحوال يلتزم المخصص له بكافة ضوابط التخصيص، ومن بينها تنفيذ المشروع والبدء في التشغيل خلال ثلاث سنوات بحد أقصي من تاريخ استلام الأرض، مع الالتزام بالبرنامج الزمني المحدد، وإلا يتم سحب الأرض مع سداد مقابل الانتفاع خلال مدة شغله الأرض.

وسرد مشروع القرار بيانا مفصلا لأسعار التصرف في الأراضي الصناعية بنظام التملك، وكذا حق الانتفاع، وذلك لمختلف المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية.

وأجاز مشروع القرار للمخصص له الانتقال من نظام حق الانتفاع إلى نظام التملك، أثناء سريان مدة حق الانتفاع، وذلك عقب مرور خمس سنوات على الأقل من إقامة المشروع، والحصول على رخصة التشغيل والسجل الصناعي والبدء فى التشغيل، إلى جانب سداد ثمن الأرض بعد إعادة تقييمها بالسعر التجاري بالكامل مع خصم ما تم سداده مقابل حق الانتفاع.

وأوضح مشروع القرار أن الأسعار الواردة به تسري على التعاقدات التي تتم خلال مدة سنة من تاريخ العمل به.

وزير التجارة والصناعة يستقبل وزيرة الدولة الإسبانية للتجارة والاستثمار لبحث سبل تنمية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين

استقبل المهندس / احمد سمير وزير التجارة والصناعة السيدة/ تشيانا ميندیز بيرتولو وزيرة الدولة الإسبانية للتجارة والاستثمار حيث استعرض الجانبان سبل تنمية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين كما تم استعراض تطورات الوضع الاقتصادي العالمي وعدد من الموضوعات والملفات ذات الاهتمام المشترك، حضر اللقاء السيد/ البارو ايرانثو سفير إسبانيا بالقاهرة والوزير مفوض تجاري / يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري

وقال الوزير ان دولة اسبانيا تعد شريكاً اقتصاديا رئيسيا لمصر في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، مشيراً إلى ان زيارة وزيرة الدولة الاسبانية للتجارة والاستثمار على رأس وفد يضم ممثلي ٣٠ شركة من كبريات الشركات الاسبانية يعكس حرص البلدين على تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك على كافة المستويات كما يؤكد اهتمام دوائر الاعمال الإسبانية بالسوق المصري باعتباره إحدى المقاصد الاستثمارية الرئيسية بالمنطقة ومحور تجاري عالمي.

وأشار سمير الى اهمية «ملتقى الشراكة متعددة الاطراف مصر- اسبانيا» والذي استضافته القاهرة نهاية شهر سبتمبر الماضي في توسيع أطر التعاون المشترك بين البلدين في كافه المجالات التجارية والصناعية والأستثمارية مشيرا إلى أن الملتقى يعكس حرص دولة اسبانيا على تعزيز الشراكة الاستثمارية مع مصر ودفع العلاقات الثنائية بين البلدين لمستويات متميزة وبما يصب في مصلحة الشعبين المصري والاسباني واقتصادي البلدين على حد سواء

ولفت الوزير الى حرص الوزارة على الاستفادة من الخبرات الصناعية الاسبانية الكبيرة والتكنولوجيات المتطورة في تنمية وتطوير الصناعة الوطنية للاستفادة من توافر الموارد الطبيعية والتعدينية في مصر، مشيرا الى ان اللقاء قد استعرض ايضا اهمية تعزيز التعاون بين البلدين في مجال الصناعات المغذية للسيارات وتطوير سلاسل القيمة لهذه الصناعات بمنطقة حوض البحر المتوسط والاستفادة من المزايا التفضيلية التي تتيحها اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية

ومن جانبها أكدت السيدة/ تشيانا ميندیز بيرتولو وزيرة الدولة الاسبانية للتجارة والاستثمار حرص بلادها على تعزيز اواصر التعاون الاقتصادي المشترك مع مصر على المستوين الثنائي ومتعدد الاطراف في اطار اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية واتفاقيات التعاون اليورومتوسطي، مشيرة الى الدور الهام لملتقى الشراكة متعددة الاطراف مصر- اسبانيا في فتح قنوات للتواصل بين دوائر الاعمال بالبلدين واستعراض الفرص والمقومات التجارية والاستثمارية لكلا البلدين وتدشين شراكات اقتصادية في عدد كبير من المجالات ذات الاهتمام المشترك لاسيما في مجالات الطاقة المتجددة والمياة والنقل واعادة التدوير.

وأشادت الوزيرة بجهود الحكومة المصرية في دعم الشركات الاسبانية المستثمرة في السوق المصري، وهو الامر الذي ساهم في تشجيع العديد من الشركات الأسبانية لضخ المزيد من الاستثمارات سواء في مشروعات جديدة او اجراء توسعات لمشروعات قائمة

ويؤكد في كلمته خلال فعاليات ملتقى الشراكة متعددة الأطراف مصر-إسبانيا

م. أحمد سمير: ٢,٧ مليار يورو حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العام الماضي... و٨٠٪ زيادة في الصادرات المصرية للسوق الإسباني

أكد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة قوة العلاقات التي تربط مصر وإسبانيا والتي ترجع إلى تاريخ طويل من التعاون المشترك والمثمر في مختلف المجالات وأبرزها المجالات الصناعية والتجارية والاستثمارية، مشيراً إلى أن السنوات الأخيرة شهدت زيارات رفيعة المستوى من الجانبين كان أولها زيارة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لإسبانيا خلال عام ٢٠١٥، وأخرها زيارة السيد/ بيدرو سانشيز رئيس الوزراء الإسباني إلى مصر في ديسمبر من العام الماضي، الأمر الذي ساهم في إعطاء دفعة كبيرة لمستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزير التي ألقاها نيابة عنه الوزير مفوض تجارى/ يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري خلال افتتاح فعاليات ملتقى الشراكة متعددة الاطراف مصر-اسبانيا الذي استضافته القاهرة على مدار يومين، وذلك بحضور السيدة/ تشيانا ميندیز وزيرة الدولة الاسبانية للتجارة والاستثمار، والسيد/ البارو ايرانثو جوتييريث، سفير إسبانيا بالقاهرة، إلى جانب ممثلي عدد كبير من الشركات والجهات الحكومية الإسبانية والمصرية.

وقال الوزير إن إسبانيا تعد من أهم الشركاء التجاريين لمصر في الاتحاد الأوروبي حيث تخطى حجم التجارة بين البلدين ٢,٧ مليار يورو خلال عام ٢٠٢١ مقابل ٢,١ مليار يورو خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة ٣١,٣٪، كما بلغت الصادرات المصرية مليار و١٩٢ مليون يورو خلال عام ٢٠٢١ مقابل ٦٥٩ مليون يورو خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة ٨٠,٥٪.

وأوضح سمير أن الاستثمارات الإسبانية في مصر بلغت ٨٢٦ مليون يورو في مجالات توليد الكهرباء، والطاقة المتجددة، ومواد البناء، والصناعات الغذائية، إلى جانب التعاون الكبير بين البلدين في قطاع النقل نظرا للاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة المصرية لهذا القطاع، مشيراً إلى أن مناخ الاستثمار في مصر شهد في السنوات القليلة الماضية العديد من الإصلاحات

التشريعية والمؤسسية بهدف تسهيل وتبسيط الإجراءات للمستثمرين، وبما يسهم في تحقيق نتائج إيجابية في مجال تأسيس الشركات من حيث الوقت والتكلفة وعدد الإجراءات اللازمة لمباشرة النشاط.

وأشار الوزير إلى أن مصر تولي حاليًا اهتمامًا كبيرًا لإقامة مشروعات تنموية في مجالات الطاقة الخضراء، والصرف الصحي، والبتروكيماويات، والنقل، والبنية التحتية، داعيا الشركات الإسبانية العاملة في مجال الطاقة والطاقة المتجددة للمشاركة في الخطة الطموحة التي تتبناها مصر حالياً لقيادة ثورة الهيدروجين الأخضر مستفيدة من قدرتها على توليد الطاقة المتجددة، واستضافة قمة المناخ COP٢٧ في نوفمبر المقبل.

ولفت وزير التجارة والصناعة إلى ترحيب الحكومة المصرية بضخ استثمارات إسبانية جديدة بالسوق المصري وحرصها على تقديم كافة أشكال الدعم للشركات المصرية العاملة في مصر من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين لا سيما في ظل التحديات الحالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي، مشيراً إلى أن الحكومة تحث الشركات الإسبانية على الاستفادة من المزايا والحوافز التي توفرها مصر للاستثمار وأهمها الوصول التفضيلي للأسواق الإقليمية والدولية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين مصر ومجموعة من الشركاء التجاريين الرئيسيين والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، إلى جانب موقع مصر الفريد على مفترق طرق ثلاث قارات، وقناة السويس، التي تعد أهم رابط بحري في العالم.

وفي هذا السياق أوضح الوزير أن الحكومة المصرية تسعى جاهدة لتوفير بيئة جاذبة وداعمة للأعمال والاستثمارات، من خلال تطوير الهيكل التشريعي المعني بتسهيل التجارة والاستثمار في مختلف المجالات، وكذلك إزالة جميع التحديات البيروقراطية والإجرائية التي قد تعيق حركة الاستثمار.

ومن جانبها قالت السيدة/ تشيانا ميندیز وزيرة الدولة الاسبانية للتجارة والاستثمار إن مصر حليف استراتيجي لإسبانيا في المنطقة حيث تستند العلاقات بين البلدين إلى تاريخ طويل من التعاون في مختلف المجالات الداعمة لاقتصادي البلدين، مشيرة إلى أن هناك اتفاقيات كثيرة موقعة مع مصر لتحقيق الشراكة والتكامل الاقتصادي والاستثماري إلى جانب توفير العديد من الآليات التمويلية لمساندة الشركات الراغبة في التعاون المشترك بما يعود بالنفع على الاقتصادين المصري والإسباني على حدٍ سواء.

رئيس الوزراء يتابع مع وزير التجارة والصناعة ملفات عمل الوزارة

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة وذلك لمتابعة عدد من ملفات عمل الوزارة.

واستهل الوزير الاجتماع، بالإشارة إلى ما تم عقده من اجتماعات ولقاءات مع عدد من المستثمرين الصناعيين؛ حيث تم مناقشة واستعراض سبل النهوض والارتقاء بقطاعي التجارة والصناعة، موضحًا أن هناك فريق عمل يتبعه مباشرة، يتابع على مدار اليوم موقف المصانع للتعرف على المشكلات التي من الممكن أن تواجهها سعيًا لإيجاد حلول سريعة لتلك المشكلات وتذليل أي عقبات تقف أمام أصحاب هذه المصانع.

وخلال اللقاء، تطرق المهندس /أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة إلى الزيارة التي قام بها لمدينة الجلود بالروبيكي، حيث أكد الحرص على استمرار جهود تنمية وتطوير كافة التجمعات الصناعية، وذلك بما يسهم في زيادة القيمة المضافة للصناعة الوطنية وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية بالسوقين المحلية والعالمية، مشيرًا إلى أن المرحلة الحالية ستشهد العديد من الزيارات الميدانية المكثفة لمختلف المناطق والتجمعات الصناعية للوقوف على أرض الواقع على أي تحديات، والعمل على إيجاد حلول جذرية لها بالتنسيق والتعاون مع مختلف أجهزة الدولة.

وأضاف المهندس أحمد سمير، أنه تم إعداد دراسة وتقييم برنامج مساندة الصادرات، مؤكدا في هذا الشأن على الاستمرار في صرف مستحقات المصدرين، وذلك بما يسهم في زيادة حجم الصادرات، ويدعم قطاع الصناعة.

ويصدر قراراً بتكليف المهندس محمد عبد الكريم للقيام بأعمال رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية لمدة عام

وزير التجارة والصناعة يلتقي بالرئيس السابق والجديد للهيئة ...ويؤكد: المرحلة المقبلة ستشهد تفعيل دور الهيئة وتعزيز مكانتها للمساهمة في تنفيذ استراتيجية الوزارة لخلق المناخ الجاذب للاستثمار الصناعي

أعلن المهندس / أحمد سمير وزير التجارة والصناعة أن الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء قد أصدر قرارا بتكليف المهندس محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة للقيام بأعمال رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية لمدة عام أو لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد للهيئة.

وفى هذا الإطار عقد الوزير اجتماعاً مع كل من اللواء محمد الزلاط الرئيس السابق للهيئة والمهندس محمد عبد الكريم الرئيس الجديد، حيث تم استعراض الموقف التنفيذي لمنظومة العمل بالهيئة، خاصة المجمعات الصناعية وتخصيص الأراضي ومنح التراخيص، فضلا عن المشروعات الجاري تنفيذها في مختلف المناطق والتجمعات الصناعية.

وأشار سمير إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد تفعيل دور الهيئة وتعزيز مكانتها باعتبارها أحد الركائز الأساسية لتنفيذ رؤية واستراتيجية الوزارة لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، فضلا عن وضع السياسات الهادفة لتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار في القطاع الصناعي.

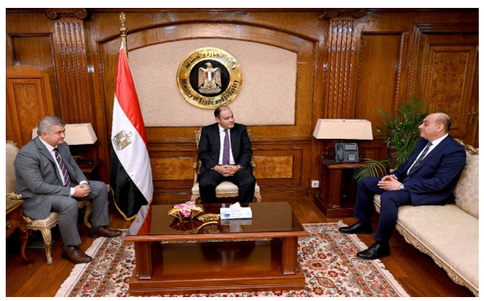

في ظل ترأس مصر للدورة الحالية للتجمع القاهرة تستضيف فعاليات منتدى البحوث السنوي التاسع للكوميسا تحت شعار «تعزيز تنافسية الأعمال التجارية وقدرتها على الصمود»

أكد المهندس/ احمد سمير وزير التجارة والصناعة أن الدولة المصرية تبذل جهودا كبيرة لتعزيز العمل الافريقي المشترك وتحقيق التكامل الاقتصادي القاري خلال فترة رئاستها لتجمع السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي «الكوميسا»، مشيراً الى ان مصر بدأت بالفعل في اتخاذ خطوات جادة في هذا الصدد تضمنت العمل على إنشاء معرض للتجارة البينية بالكوميسا، وإعداد مبادرة للتكامل الصناعي الافريقي لاستغلال الموارد المتاحة بدول القارة في إقامة قواعد صناعية وكذا تشجيع التجارة البينية الافريقية.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزير التي القاها نيابه عنه السيد/ ابراهيم السجيني مساعد الوزير للشئون الاقتصادية خلال افتتاح فعاليات منتدى البحوث السنوي التاسع للكوميسا والذي تستضيفه مصر بصفتها ضيف شرف المنتدى وذلك خلال الفترة من ١٢ الى ١٥ سبتمبر الماضي وذلك في ظل رئاسة مصر للدورة الحالية لتجمع السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي «الكوميسا» وبحضور السيدة/ تشيليشي كابويوي الأمين العام للكوميسا والسيد/ سكيبيان أوليفيرا جوميز، مساعد الأمين العام لمنظمة الدول الأفريقية والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، الي جانب ممثلين عن الأمانة العامة للكوميسا، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، وشركاء التنمية من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، وحكومات الدول الأعضاء بالكوميسا، بالإضافة الى عدد كبير من أساتذة الجامعات ومعدي الأوراق البحثية والأكاديميين.

وقال الوزير أن المنتدى السنوي التاسع للبحوث بالكوميسا يدعم الجهود والإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لتسريع وتيرة التعافي الاقتصادي في ظل التحديات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا، والتحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، مشيراً إلى أن المنتدى يعد محفل دولي يضم صناع السياسات والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الفكر والرأي والقطاع الخاص لمناقشة القضايا المستجدة المتعلقة بالتكامل الاقليمي، وذلك تجسيدا للعمل الأفريقي المشترك لتحقيق التكامل الإقليمي في القارة السمراء، حيث يعد المنتدى أحد مبادرات بناء القدرات البحثية والتحليلية في مجال السياسات الاقتصادية والتجارية بهدف تعميق التكامل في إقليم الكوميسا.

وأشار سمير إلى أن المنتدى والذي يعقد هذا العام تحت شعار «تعزيز تنافسية الأعمال التجارية وقدرتها على الصمود من أجل تعزيز التجارة البينية في الكوميسا»، يبرز أهمية التجارة والتنافسية كأحد أهم سبل تعزيز اقتصاديات دول التجمع لمواجهة التحديات على الساحة الإقليمية والعالمية، وذلك باعتبارهما ضمن إحدى مسارات التعافي الاقتصادي المستدام للدول الأعضاء، وخاصة من تداعيات أزمة كورونا، والأزمة الروسية الاوكرانية وما نتج عنها من تأثيرات سلبية على الأمن الغذائي في القارة وغيرها من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يواجهها كافة دول العالم حاليا.

ونوه الوزير إلى أن المنتدى يناقش أيضا عدد من الموضوعات الفرعية وتأثيرها على التجارة البينية في إقليم الكوميسا، حيث تمثل أهمية كبيرة في الدفع بالتجارة البينية واقتصاديات الدول الأعضاء للأمام والتي تشمل دراسة تأثير صدمات الاقتصاد الكلي والتركيز على القيمة المضافة المحققة والتوجه للرقمنة والاهتمام بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دفع التجارة، وكذا موضوعات الحواجز على التجارة والتأثير السلبي لتحديات النقل واللوجستيات على حجم التجارة بين دول التجمع، مشيرا الى ان هناك فرصا متميزة خلال فعاليات المنتدى لدراسة هذه الموضوعات والعمل على مواجهة التحديات وبما يسهم في تعزيز حركة التجارة البينية بين دول تجمع الكوميسا.

وأعرب سمير عن ثقته في ان يسهم المنتدى في استكمال مسيرة العمل الأفريقي المشترك، وما سيسفر عنه من توصيات تشكل أساسا لاتخاذ القرارات المتعلقة بصياغة السياسات التجارية الإقليمية للدول الأعضاء وتعزز الإنجازات والمكاسب التي تحققت في إطار العمل الاقتصادي والاجتماعي الأفريقي المشترك، من خلال المشاركة الفعالة والاسهامات الموضوعية للمشاركين.

ومن جانبها أكدت السيدة/ تشيليشي كابوبيوي الأمين العام للكوميسا أن منتدى البحوث هو أحد السبل الرئيسية التي تشارك الأمانة العامة من خلالها الرؤى المعرفية والسياسات الخاصة بالكوميسا مع كبار العلماء والباحثين والأكاديميين والخبراء الإقليميين والدوليين الذين يراجعون هذه البحوث للاستفادة منها في اتخاذ صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات السليمة المعنية بالتجارة والتكامل الإقليمي، موجهة الشكر لمصر علي استضافتها هذا المحفل الهام والمشاركة في تنظيمه وخروجه بالشكل اللائق.

وزير التجارة والصناعة يستعرض مع مجلس إدارة اتحاد الصناعات ورؤساء الغرف الصناعية رؤية الوزارة للنهوض بالصناعة المصرية

أكد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة أن القطاع الخاص شريك فاعل في تنفيذ مستهدفات وخطة عمل الوزارة للنهوض بالصناعة الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، مشيرا إلى الدور الهام لاتحاد الصناعات المصرية في خدمة الصناعة المصرية بكافة قطاعاتها.

جاء ذلك خلال لقاء الوزير بأعضاء مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية برئاسة المهندس/ محمد السويدي، ورؤساء وممثلي مختلف الغرف الصناعية، إلى جانب الدكتور خالد عبد العظيم المدير التنفيذي للإتحاد.

وقال الوزير أن الوزارة تعمل حاليا وبتنسيق كامل مع مجتمع الأعمال لمراجعة السياسة الصناعية لمصر ، وكذا كافة التشريعات والإجراءات المطبقة بهدف وضع إطار عام يتوافق مع رؤية وتوجهات الدولة المصرية نحو الارتقاء بالقطاعات الإنتاجية والتي تمثل محرك رئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة من خلال زيادة معدلات الإنتاجية لتلبية احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض للأسواق الخارجية وهو الأمر الذى ينعكس إيجابا على زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلا عن توفير المزيد من فرص العمل .

وفى هذا الإطار أشار سمير إلي أن الوزارة تعكف حاليا على مراجعة وتقييم عدد من التشريعات الخاصة بالصناعة منها قانون تفضيل المنتج المحلي وتعديلاته وقانون التنمية الصناعية بالإضافة إلى تطوير دور الهيئات والجهات التابعة للوزارة للقيام بالأدوار المنوطة بها بما يسهم في خدمة الصناعة المصرية.

ولفت الوزير إلى أن الحكومة بكافة أجهزتها تسعى جاهدة لإيجاد حلول عاجلة لتوفير المواد الخام ومستلزمات الإنتاج للقطاعات الصناعية لضمان استمرار دوران عجلة الإنتاج، مؤكداً في هذا الإطار حرص الوزارة على التنسيق المستمر مع كافة الأجهزة المعنية للتعامل الفوري مع مثل هذه التحديات.

وفى رده على تساؤلات أعضاء مجلس إدارة الاتحاد بشأن المعوقات الخاصة بإصدار التراخيص ، أكد سمير أنه أعطى توجيهات لهيئة التنمية الصناعية للالتزام بتطبيق قانون التراخيص الصناعية وتنفيذ توجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء بمنح التراخيص خلال ٧ أيام للترخيص بالأخطار و ٢٠ يوم عمل للترخيص المسبق كما يجرى حاليا ميكنة كافة الخدمات التي تقدمها هيئة التنمية الصناعية للمستثمرين ، وكذا تفعيل منظومة اللامركزية بكافة فروع الهيئة، مطالبا الأعضاء بموافاة الوزارة بأية حالات تتعدى هذه المدد الزمنية المحددة لاتخاذ إجراء حاسم بشأنها .

ومن جانبه أكد المهندس/ محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات المصرية حرص الاتحاد على دعم جهود الوزارة في الارتقاء بالقطاع الصناعي من خلال تبادل الرؤى للوصول إلى خطوات ملموسة لدعم الصناعة الوطنية، مشيرا في هذا الإطار إلى انتهاء الاتحاد من إعداد تصور شامل بكافة الإصلاحات اللازمة على مستوى كافة القطاعات الصناعية لدفع النمو الصناعي وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الصناعية.

وأشار السويدي إلى أهمية إعداد دراسات حول الأثر الاقتصادي لأية أعباء جديدة يتم فرضها على القطاع الصناعي وقياس مدى جدواها، فضلاً عن ضرورة تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلي في المشتروات الحكومية وكذا في تنفيذ المشروعات القومية لانعكاس ذلك على زيادة إنتاجية المصانع وتوفير فرص العمل.

وبدوره أكد المهندس/ طارق توفيق وكيل الاتحاد على أهمية تطوير سلاسل القيمة المحلية والتركيز على الصناعات المغذية بهدف تحقيق التكامل بين كافة القطاعات الصناعية، مطالبا بضرورة توفير المزيد من الآليات التمويلية الميسرة أمام المشروعات الإنتاجية بهدف منح دفعة للاستثمار في القطاع الصناعي.

ومن جانبهم أشاد رؤساء وأعضاء الغرف الصناعية بتولي المهندس أحمد سمير حقيبة التجارة والصناعة ضمن التعديلات الوزارية الجديدة بحكومة الدكتور مصطفى مدبولي وذلك نظرا لدرايته الكاملة بمتطلبات وتحديات القطاع الصناعي، مشيرين إلى أهمية تعزيز الجهود المشتركة بين كافة الوزارات المعنية ومنظمات الأعمال لإيجاد حلول عاجلة لكافة تحديات قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية وذلك في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية وجائحة كورونا.

ويؤكد خلال لقائه برؤساء المجالس التصديرية م. أحمد سمير: عقد سلسلة إجتماعات مكثفة مع المجالس التصديرية لوضع رؤية موحدة لتنمية الصادرات المصرية لعرضها أمام المؤتمر الاقتصادي

اعلن المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة انه سيتم اعتبارا من الأسبوع المقبل عقد سلسلة لقاءات مكثفة مع رؤساء ومسئولي المجالس التصديرية تضم ممثلي كل ٥ مجالس على حدا بهدف استعراض رؤى وخطط عمل المجالس التصديرية الهادفة لزيادة الصادرات المصرية والاستفادة من المقومات والامكانات الاقتصادية الكبيرة لمصر وذلك في اطار التوجهات الحالية للدولة المصرية لزيادة الصادرات الى ١٠٠ مليار دولار سنويا ، مشيرا الى ان هذه اللقاءات تستهدف التوصل لرؤية موحدة للوزارة والمجالس التصديرية لعرضها خلال فعاليات المؤتمر الاقتصادي الذي وجه بإقامته فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقده الوزير مع رؤساء المجالس التصديرية لبحث سبل مساندة المصدرين خلال المرحلة الحالية والنهوض بالصادرات لتلبي مستهدفات الدولة المصرية، شارك في اللقاء السيد/ إبراهيم السجيني، مساعد الوزيرة للشؤون الاقتصادية والوزير مفوض تجارى/ يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري والدكتورة/ أماني الوصال الرئيس التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات.

وقال الوزير إن ملف التصدير يأتي على رأس اولويات خطة عمل وزارة التجارة والصناعة خلال المرحلة الحالية حيث تستهدف الوزارة جذب المزيد من الاستثمارات العالمية وتوطين الصناعة وزيادة معدلات الإنتاجية ومن ثم زيادة الصادرات، مشيرا إلى أن الصادرات استطاعت رغم التحديات التي تواجهها مختلف دول العالم حاليا في تحقيق مؤشرات إيجابية خلال العام الماضي وكذا خلال الـ٨ أشهر الاولى من العام الجاري.

وأوضح سمير أن الوزارة تستهدف استمرار معدلات زيادة الصادرات سنويا لتحقيق مستهدفات خطة الدولة للنهوض بالصادرات المصرية، حيث تركز خطة الوزارة في هذا الإطار على فتح أسواق جديدة للصادرات وتيسير الإجراءات أمام المصدرين وتوفير آليات تمويلية فضلاً عن تعظيم الاستفادة من منظومة الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها الوزارة مع العديد من الأسواق، مشيراً إلى أن الوزارة لا تألو جهدا في التواصل والتنسيق مع كافة منظمات مجتمع الاعمال وبصفة خاصة المجالس التصديرية لوضع رؤية شاملة لتيسير إجراءات التصدير وزيادة حجم الصادرات وفتح أسواق جديدة للمنتج المصري في مختلف الدول، والتعامل مع كافة التحديات التي تقف عقبة أمام انسياب وتدفق الصادرات المصرية للأسواق الخارجية.

ولفت الوزير الى حرص الوزارة على توفير احتياجات القطاعات الصناعية من مدخلات الانتاج بهدف استمرار دوران عجلة الانتاج، مشيراً في هذا الإطار إلى أن الحكومة بكافة أجهزتها تسعى لإيجاد حلول عاجلة لتوفير المواد الخام ومستلزمات الإنتاج للقطاعات الصناعية، مؤكداً في هذا الإطار حرص الوزارة على التنسيق المستمر مع كافة الأجهزة المعنية للتعامل الفوري مع مثل هذه التحديات.

وقد تقدم رؤساء ومسؤولو المجالس التصديرية بعدد من المقترحات والمطالب التي ستسهم في إعطاء دفعة لقطاع الصناعة والتصدير خلال المرحلة المقبلة تضمنت تفعيل منظومة المساندة التصديرية، إلى جانب تيسير إجراءات الاستثمار لجذب الشركات العالمية لدخول السوق المصري، وتوفير آليات جديدة للتمويل، وتفعيل دور المكاتب التجارية المصرية بالخارج، وزيادة التوجه إلى السوق الإفريقي باعتباره سوق واعد للصادرات المصرية، بالإضافة إلى تعميق التصنيع المحلي وتطوير الصناعات المغذية وتيسير إجراءات إصدار التراخيص الصناعية، وسرعة إدماج المنشآت الصناعية غير الرسمية في منظومة الاقتصاد الرسمي، وتوفير العمالة الفنية المؤهلة والمدربة، وضرورة إعادة النظر في أسعار الخدمات الأساسية للمنشآت الصناعية.

خلال لقائه بوفد تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين
م. أحمد سمير: نستهدف صياغة استراتيجية جديدة للصناعة الوطنية...وطرحها للحوار المجتمعي بمشاركة كافة الأطراف المعنية

أعلن المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة أن الوزارة بصدد صياغة استراتيجية جديدة للصناعة الوطنية ترتكز على توفير بيئة تشريعية ومالية داعمة وحوافز جغرافية وقطاعية بالإضافة إلى سياسة صناعية واضحة ومرنة، مشيراً إلى أن الاستراتيجية الجديدة سيتم طرحها للحوار المجتمعي بمشاركة كافة الأطراف والجهات ذات الصلة وبمشاركة أكاديميين واستشاريين متخصصين من القطاع الصناعي.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقده الوزير مع وفد من نواب وأعضاء تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين برئاسة النائبة غادة علي، والذي تناول خطة عمل الوزارة للنهوض بالقطاع الصناعي وزيادة الصادرات خلال المرحلة المقبلة.

وقال الوزير أن الوزارة تعمل حالياً على مراجعة التشريعات الخاصة بقطاع الصناعة لإجراء التعديلات اللازمة عليها وبما يسهم في زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز تنافسية المنتج الوطني بالسوقين المحلي والعالمي بالإضافة إلى خلق المزيد من فرص العمل، مشيراً في هذا الإطار إلى حرص الوزارة على تعزيز أطر التواصل مع مختلف الأحزاب السياسية والمجالس النيابية للتوصل لرؤى مشتركة وخطط عمل واضحة تحقق مستهدفات الدولة المصرية نحو الجمهورية الجديدة.

ونوه سمير إلى انه يجرى حاليا العمل على تعديل عدد من القوانين المتعلقة بدعم الصناعة الوطنية ولوائحها التنفيذية بهدف تفعيلها وتحقيق الاستفادة القصوى منها، مشيراً في هذا الصدد إلى انه جاري العمل على تفعيل قانون التراخيص الصناعية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ وكذا قانون تفضيل المنتج المحلي رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ والذي يعطي افضلية للمنتجات الوطنية في المناقصات الحكومية حيث يتم دراسة منح افضلية ايضاً لمشروعات توطين الصناعة وتعميق المنتج المحلي وكذا المشروعات التي تسهم في توفير المزيد من فرص العمل.

وقال الوزير أن الأزمة الروسية الأوكرانية كان لها تداعيات سلبية على عدد كبير من الدول حول العالم ومن بينها مصر، لافتاً في هذا الصدد إلى أن الوزارة تتابع عن كثب مع مختلف الوزارات والجهات المعنية توفير احتياجات القطاعات الصناعية من مدخلات الإنتاج بهدف استمرار دوران عجلة الإنتاج، حيث تستهدف الوزارة مضاعفة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستفادة من المقومات والمميزات الكبيرة للاقتصاد المصري وكذا الاستفادة من الثروات الطبيعية والعمالة المؤهلة.

ولفت سمير إلى انه على الرغم من التحديات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، إلا أن الصادرات المصرية حافظت على معدلاتها، حيث شهدت زيادة خلال إلـ ٧ أشهر الأولى من العام الجاري، مؤكداً أهمية الحفاظ على أسواق التصدير بل وفتح أسواق جديدة مع تعظيم الاستفادة من شبكة اتفاقيات التجارة الحرة التفضيلية الموقعة بين مصر وعدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية الرئيسية في العالم والتي تتيح وصول المنتج المصري لما يزيد عن ٢ مليار مستهلك حول العالم بمميزات تفضيلية.

وفي رده على تساؤل حول آلية تسعير الأراضي الصناعية أوضح الوزير أن مجلس الوزراء وافق على مشروع قرار رئيس الوزراء بشأن تحديد أسعار الأراضي الصناعية للمستثمرين وذلك بنظام التملك او حق الانتفاع، لافتاً إلى أن مشروع القرار نص على أن يكون تمليك الأراضي الصناعية بالأسعار التي يتم تحديدها وفقاً لنصيب المتر المربع من تكلفة أعمال الترفيق، كما تتضمن ضوابط حق الانتفاع تحديد المقابل بواقع ٥٪ من سعر متر التمليك مع إمكانية التملك فيما بعد والخصم مما قام المستثمر بسداده.

ومن جانبها أعربت النائبة غادة علي عضو مجلس النواب ورئيس الوفد عن ثقة تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين في الرؤية الجديدة لإدارة ملف التجارة والصناعة، مشيرةً إلى استعداد تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين للمشاركة في إعداد الاستراتيجية الصناعية التي تعكف وزارة التجارة والصناعة على صياغتها حالياً.

ولفتت إلى أن التنسيقية لديها العديد من المنتديات المتخصصة في العديد من المجالات ومنها الملف الاقتصادي والتحول الرقمي، وهو الأمر الذي ساهم في توافر العديد من الكوادر الشبابية والخبرات الكبيرة والتي تغطي كافة القطاعات التنموية والاقتصادية

وبدورهم أشاد أعضاء تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين باختيار القيادة السياسية للمهندس احمد سمير لإدارة ملفي الصناعة والتجارة الخارجية بالحكومة الجديدة لاسيما في ظل خبراته السياسية والبرلمانية الكبيرة وكذا درايته الكاملة بكافة الملفات الاقتصادية والتجارية والصناعية وكذا التحديات التي تواجه تنمية وتطوير هذه القطاعات من خلال ترأسه للجنتي الصناعة والشئون الاقتصادية بالبرلمان، مشيرين إلى استعداد التنسيقية للتعاون مع وزارة التجارة والصناعة في عدد كبير من الملفات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية خاصة في ظل بروتوكول التعاون الموقع بين التنسيقية والوزارة والذي اسفر عن تحقيق العديد من الإنجازات خلال المرحلة الماضية.

وزير التجارة والصناعة يلتقي نظيره الأردني لبحث سبل تنمية وتطوير العلاقات التجارية والصناعية والاستثمارية بين البلدين ومستجدات الوضع الاقتصادي العالمي

عقد المهندس/ احمد سمير وزير التجارة والصناعة لقاءً موسعا مع السيد/ يوسف الشمالي وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني حيث تناول اللقاء سبل تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية الصناعية والتجارية والاستثمارية المشتركة بين البلدين على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف مع الدول العربية الشقيقة، كما استعرض اللقاء أخر تطورات ومستجدات الوضع الاقتصادي العالمي وما تفرضه من تحديات إقليمية ودولية، وذلك على هامش مشاركة الوزيرين باجتماعات الدورة الـ ١١٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، حضر اللقاء السفير امجد العضايلة سفير الأردن بالقاهرة والسيد/ إبراهيم السجيني مساعد الوزير للشئون الاقتصادية.

وقال الوزير أن اللقاء أكد أهمية تعزيز العمل المشترك لتذليل كافة التحديات التي تعترض حركة التبادل التجاري بين البلدين وذلك انطلاقاً من العلاقات الأخوية بين البلدين وكذا العلاقات السياسية المتميزة بين القيادة السياسية في مصر والأردن، مشيراً إلى أن مصر والأردن ترتبطان بعلاقات اقتصادية استراتيجية وذلك على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف ومن خلال الشراكة الصناعية بين مصر وكل من الأردن والعراق وكذا الشراكة الصناعية التكاملية والتي تضم كل من مصر والأردن والإمارات والبحرين.

ولفت سمير إلى أهمية الاستفادة من الإمكانات والمقومات الاقتصادية الكبيرة لكل من مصر والأردن وترجمتها لمشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة الشعبين الشقيقين وتدعم معدلات نمو الاقتصادين المصري والأردني على حد سواء، لافتا إلى أن هناك توافق كبير في الرؤى بين مسئولي الحكومتين المصرية والأردنية بأهمية زيادة معدلات التبادل التجاري بين مصر والأردن لمستويات متميزة تعكس العلاقات الثنائية الاستراتيجية التي تربط البلدين.

وأوضح الوزير أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ خلال عام ٢٠٢١ نحو ٧٧٥ مليون دولار منها ٥٧٢ مليون دولار، صادرات مصرية و٢٠٣ مليون دولار، مشيراً إلى أن اهم بنود التبادل التجاري بين مصر والأردن تتضمن المنتجات الغذائية والأثاث والسلع الزراعية والأسمدة والأدوية البيطرية والسجاد.

ومن جانبه اكد السيد/ يوسف الشمالي وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني حرص بلاده على الارتقاء بمستويات العلاقات الثنائية مع دولة مصر الشقيقة لمستويات متميزة تعكس الروابط التاريخية بين الشعبين الشقيقين والعلاقات المتميزة بين قيادتي وحكومتي البلدين، مشيرا إلى أهمية تعزيز الجهود المشتركة بين مصر والأردن لتفعيل كافة الاتفاقات الموقعة بين البلدين والتي تغطي عدد كبير من مجالات التعاون المشترك لا سيما في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والتي فرضت تحديات جديدة تستلزم المزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي على المستويين الثنائي والعربي.

ولفت الوزير إلى أهمية تعظيم الاستفادة من الشراكة الصناعية التكاملية التي تربط المملكة وكل من مصر والإمارات والبحرين لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري العربي، مشيرا في هذا الإطار إلى انه من المقرر عقد الاجتماع الوزاري المقبل للجنة العليا للشراكة الصناعية بالعاصمة الأردنية عمان.

وزير التجارة والصناعة يستقبل وزير الشباب والرياضة ويستعرضان سبل التوسع في تصنيع المستلزمات الرياضية وتعظيم استفادة الشباب من البرامج والمبادرات التنموية

استقبل المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة، الدكتور/ أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة لبحث تعزيز التعاون المشترك بين الوزارتين، وسبل تقديم الدعم الفني للمبادرات والبرامج التي تنفذها وزارة الشباب والرياضة لخدمة قطاع الشباب في مختلف أرجاء الجمهورية بهدف توفير فرص عمل جديدة وإعداد كوادر شبابية وأجيال قادرة على تولي المسئولية الوطنية في كافة المجالات، وذلك بحضور عدد من قيادات الوزارتين.

اتفق الوزيران على الاستفادة من الآليات والحوافز التي تقدمها وزارة الصناعة لتشجيع القطاع الخاص على التوسع في إنشاء مصانع لإنتاج المستلزمات الرياضية، وتجهيزات الملاعب والأندية بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي من الأدوات الرياضية، والتصدير للأسواق الخارجية»، إضافة إلى دراسة إتاحة مجموعة من الوحدات بالمجمعات الصناعية التي تتولى وزارة الصناعة إنشاءها، للشباب المستفيدين من مبادرات وزارة الشباب والرياضة خاصة وأن هذه المجمعات بها وحدات صناعية صغيرة تبدأ من ٤٨ متر مربع وتقدم تيسيرات عديدة لصغار المستثمرين لتشجيعهم على بدء أنشطتهم الإنتاجية.

وأوضح وزير التجارة والصناعة أن الوزارة على أتم الاستعداد لتوفير كافة أشكال الدعم للشباب من خلال أجهزتها التابعة حيث تم خلال اللقاء الإتفاق على تنفيذ برنامج معايشة لنحو ٣٠ شابا وفتاة بجهاز التمثيل التجاري في إطار برنامج الدبلوماسية الشبابية الذي تنفذه وزارة الشباب والرياضة، وكذا تعزيز التعاون بين مصلحة الكفاية الإنتاجية وأجهزة وزارة الشباب والرياضة لتنظيم ملتقيات توظيف لخريجي المراكز التدريبية بالمصلحة.

وأشار سمير إلى انه تم الاتفاق أيضا على قيام مركز تحديث الصناعة بتقديم الدعم الفني اللازم لتدريب الفتيات في مجال الحرف اليدوية والتراثية وذلك في إطار برنامج «أندية الفتاة» الذي تنفذه وزارة الشباب والرياضة في مختلف المحافظات.

ومن جانبه أكد الدكتور/ أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة حرص الوزارة على تعزيز التعاون المشترك مع كافة أجهزة الدولة لتقديم المزيد من الدعم للأفكار الشبابية وتنميتها، والعمل على تبنى وتنفيذ مبادراتهم على أرض الواقع.

وأشاد وزير الشباب والرياضة بالتعاون المثمر مع وزارة الصناعة من خلال تنفيذ برامج مشتركة على صعيد تدريب وتنمية مهارات الشباب، وإقامة ملتقيات التوظيف في مختلف المحافظات، والمشاركة في منصة «توظيف مصر» ومنصة «طور وغير»، مستعرضا مجموعة من المبادرات والبرامج التي تنفذها الوزارة منها منصة «كيانى» التي تقدم كل ما يهم الشباب من خدمات، ومشروع «طور وغير « لتنمية مهارات الشباب.

ويستقبل وزيرة الهجرة ويستعرضان سبل تنفيذ مشروع إنشاء شركة مساهمة للمصريين بالخارج وتعزيز مشاركتهم في المشروعات التنموية والاستثمارية في مصر خلال المرحلة الحالية

استقبل المهندس / أحمد سمير وزير التجارة والصناعة السفيرة/ سها جندي وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج والوفد المرافق لها حيث استعرض اللقاء سبل تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الوزارتين لتمكين المصريين المقيمين بالخارج من المشاركة في المشروعات القومية والتنموية والاستثمارية في مصر خلال المرحلة الحالية للاستفادة من طاقاتهم وخبراتهم الكبيرة لخدمة الاقتصاد القومي، كما تناول اللقاء آخر تطورات ومستجدات مشروع إنشاء شركة مساهمة للمصريين بالخارج والذي يستهدف الاستثمار في عدد كبير من القطاعات الإنتاجية والخدمية ويسهم في تعزيز مشاركة الجاليات المصرية بالخارج في المشروعات الاستثمارية خلال المرحلة الحالية، شارك في اللقاء الوزير مفوض تجاري يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري

وقال الوزير أن الوزارة حريصة على تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة لهذا المشروع الهام من خلال جهاز التمثيل التجاري والمكاتب التجارية المنتشرة بعدد كبير من العواصم والمدن الرئيسية حول العالم وكذا من خلال كافة أجهزة الوزارة المعنية بتوفير الخدمات والتيسيرات للاستثمارات الصناعية، مشيراً إلى أهمية هذا المشروع في دعم الاقتصاد القومي وتوفير المزيد من فرص العمل أمام الشباب بالإضافة إلى تعظيم استفادة المصريين بالخارج من الفرص والمقومات الإستثمارية الكبيرة للاقتصاد المصري حاليا.

ولفت سمير إلى أن الوزارة ستقوم بموافاة وزارة الهجرة بقائمة الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الصناعي خاصة تلك التي تحقق رؤية ومستهدفات الوزارة نحو توطين وتعميق التصنيع المحلي لهذه المنتجات بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة وزيادة القيمة المضافة لها، مشيراً الى استعداد الوزارة لإعداد دراسات جدوى مبدئية للمشروعات الصناعية التي سيتم تحديدها في إطار خطة عمل الشركة الجديدة

وأشار وزير التجارة والصناعة الى حرص الحكومة على تقديم المزيد من التيسيرات والحوافز امام المستثمرين لضخ استثماراتهم في السوق المصري، والاستفادة من منظومة الاتفاقات التجارية التي ترتبط بها مصر مع عدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية والتي تتيح نفاذ المنتج المصري الى أكثر من ٢ مليار نسمة حول العالم

ومن جانبها أشارت السفيرة/ سها جندي وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج إلى أنه يجرى حاليا تشكيل مجموعة عمل تضم كافة الوزارات والجهات المعنية لبدء اتخاذ الخطوات التنفيذية لمشروع شركة المصريين بالخارج وكذا تحديد الأنشطة المستهدفة في القطاعات الاستثمارية المختلفة والمشروعات القومية الكبرى، مشيرةً إلى أن السوق المصري يمتلك فرصا استثمارية متميزة تلبى التوجهات الاستثمارية للجاليات المصرية بالخارج وفقا لما تم طرحه عليه من استبيان و في مجالات الطبية و العقارية والبنية التحتية والأوعية الادخارية والمجالات الصناعية والزراعية وكذا مجالات الإنتاج الحيواني والمزارع السمكية .

ونوهت الوزيرة إلى أن الشركة المزمع إنشائها ستتضمن مجموعة من الشركات الفرعية تغطى عدد كبير من القطاعات الاستثمارية، مشيرة إلى أن الوزارة استطلعت آراء مختلف الجاليات المصرية بالخارج حول توجهاتهم الاستثمارية في السوق المصري حيث من المقرر أن تغطى مجالات الشركة عدد كبير من المشروعات المقترحة.

وأكدت وزيرة الهجرة أهمية التوسع في إقامة المعارض التجارية المصرية للمنتجات الغذائية والسلع الزراعية المصرية بدول الخليج المصري لاسيما في ظل الطلب المتزايد من قبل الجاليات المصرية في هذه الدول على هذه المنتجات خلال المرحلة الحالية، مقترحة تقديم مزيد من المحفزات للجهات المنظمة للمعارض الخارجية المختلفة

تنفيذاً لتوصيات اجتماعات الدورة الثلاثين للجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة

قطاع المعالجات التجارية ينظم برنامجاً تدريبياً لوفد وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردني في مجال المعالجات التجارية

نظم قطاع المعالجات التجارية بوزارة التجارة والصناعة برنامجا تدريبيا لوفد وزارة الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في مجال حماية الصناعة المحلية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية خلال الفترة من ٤-٨ سبتمبر الماضي، وذلك في إطار تعزيز أطر التعاون المشترك بين مصر ودول الجوار العربية وخاصة دولة الأردن بهدف تبادل الخبرات في مجال مكافحة الإغراق.

وقال السيد/ إبراهيم السجيني مساعد الوزير للشئون الاقتصادية ورئيس قطاع المعالجات التجارية إن محاور البرنامج التدريبي تضمنت كيفية تقديم شكوى مستوفاة الأركان القانونية التي نصت عليها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وسبل التصدي للتحايل على الرسوم المفروضة على الدول التي تمارس سياسة الإغراق، حتى يتسنى للدول المتضررة حماية اقتصادها القومي من الممارسات الضارة في التجارة الدولية في إطار وفائها بالتزاماتها الدولية وحفاظاً على حقوقها في إطار القانون الدولي بما يوفر للصناعة المحلية مناخاً اقتصادياً آمناً للنمو والتنمية المستدامة، لافتاً إلى أن البرنامج استعرض أيضاً دور سلطة التحقيق المصرية في الدفاع عن صادراتها حال تعرضها لرسوم معالجات تجارية في بلد آخر لضمان نفاذ صادرات الدول دون عائق تذليلاً للعقبات أمام المصدرين.

وأوضح السجيني أن تنظيم هذا البرنامج يأتي تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن اجتماعات الدورة الثلاثين للجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة، والتي عُقدت خلال شهر فبراير الماضي بالقاهرة برئاسة رئيسي وزراء البلدين، وتضمنت الاتفاق على تقديم المساعدة الفنية بتدريب الكوادر في مجال المعالجات التجارية، لما لمصر من خبرة وريادة في هذا المجال، خاصة وأن قطاع المعالجات المصري يعد الأول في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، لافتا إلى سعي مصر الدائم لاستعادة دورها الريادي في العالم العربي والإفريقي، واستخدام قوتها الناعمة لتقوية أواصر الصلة مع الدول العربية والإفريقية، والاستفادة من الخبرة الطويلة والريادة التي يتمتع بها قطاع المعالجات التجارية المصرية في هذا المجال.

وأضاف رئيس قطاع المعالجات التجارية أن القطاع قد قام بتقديم العديد من البرامج التدريبية في مجال المعالجات التجارية لعدد من الدول العربية والأفريقية تضمنت اليمن والعراق، مشيرا إلى أنه نظراً للطلب المتزايد في الآونة الأخيرة من الدول الأفريقية للمساعدة في بناء كوادرها فقد تم تقديم برامج تدريبية مثيلة لكل من ليسوتو، ومدغشقر، وبتسوانا، وزيمبابوي.

بهدف دعم حركة التجارة الخارجية لمصر

بدء التشغيل التجريبي لمعامل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بميناء العين السخنة

في إطار تنفيذ توجيهات فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي وتكليفات المهندس/ احمد سمير وزير التجارة والصناعة بتيسير خدمات الفحص وإنشاء معامل مركزية بكافة الموانئ الرئيسية وبسرعة الإنجاز وأداء العمل وتقليص زمن الإفراج الجمركي من اجل دعم حركة التجارة الخارجية، أعلن المهندس عصام النجار رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بدء التشغيل التجريبي للمعامل الصناعية بفرع الهيئة بميناء العين السخنة مطلع شهر سبتمبر.

وأشار النجار إلى حرص الهيئة على اجراء عمليات الفحص والاختبار المختلفة بدقة وجودة عالية وفى أقل وقت ممكن للتأكد من مطابقة العينات للمواصفات القياسية ومعايير الصحة والسلامة والأمان، مشدداً على ضرورة قيام جميع العاملين ببذل المزيد من الجهد من اجل أنهاء العمل بسرعة ودقة عالية.

وأوضح رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات أن معامل الهيئة بالعين السخنة تتضمن معامل فلاتر الزيت وفلاتر الوقود والبطاريات ولعب الأطفال والجلود والأحذية والشد ١٠٠ طن والضغط الانفجاري، بالإضافة إلى معامل التحليل الطيفي والاختبارات البيئية والطلمبات وكفاءة الطاقة للأجهزة المنزلية واختبارات الإداء والأمان للأجهزة المنزلية

وأضاف النجار إلى أن المعامل الجديدة تشمل معمل كفاءة الطاقة للأجهزة المنزلية والتي تتضمن السخانات والثلاجات والمكانس والغسالات والأفران البيليت والسخانات، الى جانب ورشه تجهيز العينات بالإضافة إلى معمل اختبارات الإداء والأمان للأجهزة المنزلية والتي تشمل الغلايات والكاتل والافران والمكاوي والعدد اليدوية واجهزة تحضير الطعام والبوتجازات الكهربائية، مشيراً الى انه يجرى حالياً العمل على تجهيز معامل احجار الجلخ والجنوط والاطارات.

هذا وقد قام المهندس عصام النجار بجولة تفقدية بمبنى المعامل الصناعية الجديد بميناء العين السخنة لمتابعة كافة التجهيزات والتحضيرات لبدء العمل التجريبي للمعامل.

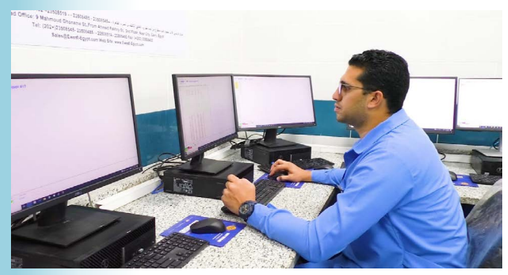

وزير التجارة والصناعة يفتتح أعمال اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة الأفريقية للاعتماد بالقاهرة

أكد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة أن الدولة المصرية تدعم وجود نظام اعتماد أفريقي حاصل على الاعتراف الدولي باعتباره ركيزة أساسية لتنمية التجارة البينية داخل القارة الافريقية وزيادة تنافسية صادرات القارة السمراء إلى مختلف الأسواق العالمية فضلا عن زيادة معدلات التجارة الدولية مع مختلف دول العالم وتلبية تطلعات المستهلكين، مشيراً إلى حرص الدولة المصرية على تفعيل دور المنظمة الافريقية للاعتماد في دول القارة الإفريقية وإنشاء أجهزة اعتماد في كافة أنحاء القارة تسهم في تقريب الفروق الفنية للخدمات والمنتجات المتداولة بين مختلف الدول الإفريقية.

جاء ذلك في سياق الكلمة التي ألقاها الوزير خلال الجلسة الافتتاحية لاجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة الافريقية للاعتماد التي استضافتها القاهرة خلال الفترة من ٢٦-٣٠ سبتمبر الماضي وذلك بحضور الدكتور/ رون جوسياس، رئيس المنظمة الإفريقية للاعتماد والدكتور/ سيلستين اوكانيا، رئيس المنظمة الافريقية للبنية التحتية للجودة، والمهندس/ هاني الدسوقي، المدير التنفيذي للمجلس الوطني للاعتماد «إيجاك» إلى جانب مشاركة عدد كبير من ممثلي جهات الاعتماد الإفريقية، وقد شارك في فعاليات الجلسة الدكتور تامر عصام، رئيس هيئة الدواء المصرية، والدكتور حسين منصور، رئيس الهيئة القومية لسلامة الغذاء، وعدد من قيادات الوزارة.

وقال الوزير إن ثقافة الاعتماد أصبحت واقعاً ملموساً داخل القارة الإفريقية حيث نجحت المنظمة الافريقية للاعتماد في أن تغطي كافة أنحاء القارة الافريقية كما حصلت على الاعتراف الدولي من منظمة التعاون الدولي لاعتماد المعامل (ILAC) والمنتدى الدولي للاعتماد (IAF)، مشيراً إلى أن المنظمة تمثل ركيزة للتعاون وتطوير البنية الأساسية للجودة والاعتماد في القارة السمراء لدورها الهام في التكامل بين الشعوب الأفريقية وتيسير التجارة البينية القارية والعالمية خاصة وأن نشر ثقافة الجودة والاعتماد أصبح خياراً استراتيجياً لمواكبة التطورات العالمية وتحديث الاقتصاد.

وأوضح سمير أن وزارة التجارة والصناعة خطت خطوات حثيثة لتحسين جودة المنتجات والخدمات من أجل زيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية حيث وضعت الوزارة خطة طموحة لتطوير منظومة الجودة وتقييم المطابقة في مصر لتتوافق مع الاعراف والنظم المطبقة في دول العالم المتقدم، إلى جانب تطوير المواصفات المصرية لتتوافق مع مثيلاتها العالمية، وتطوير منظومة القياس والمعايرة الصناعية والقانونية، بالإضافة إلى تطوير اساليب تقييم المطابقة من معامل اختبار ومعايرة وجهات منح الشهادات وجهات الفحص والتفتيش وصولاً الى منحها الاعتماد الدولي.

ولفت سمير إلى أن الوزارة وهيئاتها التابعة قامت بتنفيذ العديد من المبادرات في مجالات تحقيق التوافق بين المواصفات المصرية والمواصفات العالمية والحصول على الاعتراف الدولي بمنظومة الاعتماد المصري من المنظمات العالمية حيث تمكن المجلس الوطني للاعتماد من تجديد اعترافه الدولي من كل من منظمة التعاون الدولي لاعتماد المعامل (ILAC) والمنتدى الدولي للاعتماد IAF حتى عام ٢٠٢٥.

وتابع سمير أن تحقيق التكامل الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة تفرضها المتغيرات الدولية المتلاحقة في منظومة الاقتصاد العالمي، في ظل التوجهات العالمية لإقامة التكتلات والتحالفات لمواجهة الأزمات الاقتصادية وهو ما دفع القارة الإفريقية إلى إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية AFCFTA، والتي تعد خطوة كبيرة نحو إقامة السوق الأفريقية المشتركة، وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي الأفريقي.

وأضاف الوزير أن مصر تسعى من خلال ترأسها للدورة الحالية لتجمع السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي «الكوميسا» الى تحقيق التكامل الاقتصادي القاري مع البلدان الافريقية حيث تمت الموافقة على المبادرة التي تقدمت بها مصر لتحقيق التكامل الصناعي بين الدول اعضاء التجمع من خلال استغلال الموارد المتاحة بدول التجمع في اقامة قواعد صناعية وهو ما يزيد من حجم التجارة الافريقية ويؤكد أهمية دور الاعتماد في تعزيز تنافسية الصادرات، مشيراً إلى تطلع مصر إلى تجديد الاعتراف الدولي بالمنظمة الأفريقية للاعتماد «أفراك» كمنظمة اقليمية للاعتماد بالقارة الأفريقية مع منظمة التعاون الدولي لاعتماد المعامل (ILAC) والمنتدى الدولي للاعتماد (IAF) مع تمديد مجال الاعتراف ليشمل مجالات اعتماد جديدة تحقق رؤية المنظمة وذلك تتويجاً لجهودها طوال السنوات الماضية ودعماً للحركة التجارية بالقارة الافريقية.

ومن جانبه أكد السيد/ رون جوسياس، رئيس «المنظمة الأفريقية للاعتماد» (أفراك) أهمية تطبيق سياسات حماية صحة وسلامة الشعوب الأفريقية في ظل التحديات الاقتصادية العالمية الحالية، مشيراً الى ان المنظمة قامت بالفعل باتخاذ تدابير يمكن أن تشجع التنمية المستدامة بالقارة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية AFCFTA، بهدف تسهيل قبول المنتجات والخدمات الافريقية في دول القارة ومختلف بلدان العالم.

وبدوره أكد المهندس/ هانئ الدسوقي المدير التنفيذي للمجلس الوطني للاعتماد أن مصر ممثلة في المجلس الوطني قامت بدور محوري في إنشاء المنظمات الاقليمية مثل منظمتي الاعتماد الافريقية (AFRAC) والعربية (ARAC) اللتان تم إطلاقهما من القاهرة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ وقد حصلت مصر على العضوية الكاملة فيهما وانضمت كعضو في المنظمة الأوروبية للاعتماد منذ عام ٢٠١٠ من خلال المجلس الوطني للاعتماد وحصلت على الاعتراف المتبادل من المنظمة الأوروبية للاعتماد (EA) في توسيع مجال الاعتماد ليشمل شهادات مقدمي خدمة الكفاءة الفنية.

وقال إن مصر تعد عضواً معترف به في منظمة التعاون الدولي لاعتماد المعامل (ILAC) في مجالات معامل الاختبار ومعامل المعايرة وجهات التفتيش ومعامل التحاليل الطبية، وكذا في المنتدى الدولي للاعتماد (IAF) في مجالات منح شهادات نظم إدارة الجودة ونظم الإدارة البيئية، لافتا إلى أنه تم إجراء المراجعة الشاملة والفاحصة على المجلس الوطني للاعتماد خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١ تحت اشراف منظمتي الاعتماد الافريقية (AFRAC) والعربية (ARAC) حيث أوصى فريق المراجعين التوصية بتمديد الاعتراف الدولي بمصر ممثلة في المجلس الوطني للاعتماد حتى عام ٢٠٢٥.

وأضاف أن المجلس له دور هام في نشر وعي وثقافة الاعتماد في مصر ودوره الرائد كعضو مؤسس فى المنظمة الأفريقية للاعتماد، مشيرا إلى أن الجهات المعتمدة من المجلس في مصر تتضمن ٣٥٠ معمل اختبار و٥٧ معمل معايرة و٤٧ معمل طبي و٣٤ جهة تفتيش و٥٧ جهة منح شهادات نظم جودة و١٤ معمل كفاءة فنية و٥ جهات منح شهادات الافراد و٥ جهات منح شهادات المنتجات.

ويؤكد خلال مشاركته باجتماع الدورة السادسة للجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال

م. أحمد سمير: مصر تدعم تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك مع دولة لبنان الشقيقة في كافة المجالات التجارية والصناعية والاستثمارية

أكد المهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة حرص مصر على دعم التعاون الاقتصادي المشترك مع دولة لبنان الشقيقة في كافة المجالات التجارية والصناعية والاستثمارية، مشيرا إلى أن هناك فرصا استثمارية متميزة لدوائر الأعمال بالبلدين لإقامة شراكات واستثمارات مشتركة والاستفادة من إمكانيات السوق المصري والانطلاق إلى الأسواق العربية والأوروبية والأفريقية، لاسيما في مجالات الإنشاءات والزراعة والطاقة والتكنولوجيا ومختلف المجالات الصناعية.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزير التي ألقاها خلال مشاركته باجتماع الدورة السادسة للجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال والذي عقد تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ونظمته الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال برئاسة المهندس فتح الله فوزي وذلك بمشاركة السفير علي الحلبي سفير لبنان بالقاهرة، والدكتور خالد حنفي أمين عام اتحاد الغرف العربية والسيد/ محمد شقير رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية والسيد/ رؤوف ابو ذكي رئيس مجموعة الاقتصاد والأعمال.

وقال الوزير أن الوزارة حريصة على تعزيز التبادل التجاري بين البلدين انطلاقا من مبدأ تعزيز المنافع المشتركة والمكاسب المتبادلة، وتذليل أي معوقات أو تحديات تحول دون انسياب الصادرات اللبنانية إلى مصر، وهو ما ساهم في ارتفاع قيمة الواردات المصرية من لبنان بنسبة ٧١٪ لتصل إلى نحو ٢٢٨,٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بنحو ١٣٣,٨ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠.

ونوه سمير إلى أن مصر حرصت دائما على تعزيز تواجدها في السوق اللبناني، وتلبية احتياجات المواطنين اللبنانيين بمنتجات تجمع بين الجودة، والسعر التنافسي، مشيراً في هذا الإطار إلى أن نمو الصادرات بين البلدين ساهم في تطور حجم التبادل التجاري ليصل إلى نحو ٥٧٩,٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بنحو ٤٢٧,٨ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ وبنسبة ارتفاع بلغت نحو ٣٥,٤٪.

ولفت وزير التجارة والصناعة إلى أن مصر تفتح ذراعيها للمستثمرين اللبنانيين للاستثمار في بلدهم الثاني مصر، حيث جاءت لبنان في المركز الـ (١٣) كأكبر الدول المستثمرة في مصر بإجمالي استثمارات تقارب ١,٢٨ مليار دولار، لافتا إلى أن استثمارات الشركات اللبنانية في القطاع تتركز في القطاعات لمالية والصناعية والخدمية والعقارية حيث يبلغ عدد الشركات اللبنانية في مصر ١٩٠٤ شركة.

وأوضح سمير أن هناك فرص حقيقية للاستثمار المشترك وتحقق المنافع المتبادلة في العديد من المجالات لاسيما في ضوء دعم ومساندة حكومتي البلدين للمستثمرين، مشيرا إلى أهمية تفعيل دور منظمات الأعمال المختلفة في البلدين لحشد الطاقات والإمكانات والتعريف بفرص التعاون المتاحة، خاصة وان القطاع الخاص يعد قاطرة النمو والأداة الأكثر فاعلية ومرونة في التحرك.

ونوه سمير إلى أن الفترة الحالية تُعد من أصعب الفترات التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي، حيث فرضت جائحة كورونا، والأزمة الروسية الأوكرانية والتوتر في بحر الصين الجنوبي، ومشاكل سلاسل الامداد العالمية تحديات عديدة وتداعيات متنوعة على اقتصاديات الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي في بعض البلدان، وتباطؤها في البعض الآخر، فضلا عن الآثار السلبية لتلك التحديات على التضخم وأسعار الغذاء والطاقة، وهو الأمر الذي يتعين معه بذل مزيد من الجهود المشتركة على المستوى المحلي والإقليمي و الدولي ليتسنى لتجاوز تلك الأزمة.

وأضاف وزير التجارة والصناعة أن الدولة المصرية تتابع باهتمام تطورات الأحداث الاقتصادية الجارية، معربا عن امله أن يسهم قرب إبرام اتفاق لبنان مع صندوق النقد الدولي في دعم جهود الحكومة اللبنانية لمساعدة البلاد على تجاوز التحديات الراهنة، وبما يعزز إجراءات تسمية الحكومة النيابية المنتخبة الجديدة، الأمر الذي يسهم في تحقيق مزيد من التقدم والرفاهية للمواطنين اللبنانيين.

ممثلة في الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
مصر تفوز بعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية للتقييس «ايزو» للدورة المقبلة ٢٠٢٣-٢٠٢٥

د. خالد صوفي: انتخاب مصر لعضوية مجلس إدارة الايزو تتويجاً لدورها الريادي في مجال المواصفات والجودة على المستويين الإقليمي والدولي

فازت مصر ممثلة في الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية للتقييس «ايزو» للدورة المقبلة (٢٠٢٣-٢٠٢٥) بالمجموعة الثالثة وذلك خلال الاجتماعات السنوية للجمعية العمومية رقم ٤٤ للمنظمة والتي عقدت بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ١٩-٢٣ سبتمبر الماضي حيث حصدت مصر اصوات ٦٠ دولة متفوقة على كل من سنغافورة وفيتنام.

وقال الدكتور خالد صوفي رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة إن فوز مصر بهذا المقعد يعد تتويجا حقيقيا للاهتمام الكبير الذي توليه الدولة المصرية لملف المواصفات والجودة وإيمانا بأهميته وإدراكا لما تلعبُه منظومة الجودة من أدوار في دفع عجلة الاقتصاد المصريّ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار «رؤية مصر ٢٠٣٠»، بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، مشيراً في هذا الاطار الى الدعم الكبير الذي قدمه المهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة لتعزيز دور الهيئة ومساندتها في الترشح لهذه الانتخابات بهدف تفعيل الدور الريادي لمصر لتكون ضمن الدول الفاعلة في وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بأنشطة المواصفات وأنشطة التقييس المختلفة على المستوى الدولي

وفي هذا الإطار أعرب صوفي عن شكره واعتزازه بمساندة كافة الدول العربية والصديقة من دول العالم لمصر، وكذا الدور الكبير الذي لعبته المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وأيضا دولة الأمارات العربية المتحدة المستضيفة للاجتماعات في حشد الدول للتصويت لمصر خلال الانتخابات.

جدير بالذكر ان المنظمة الدولية للتقييس ومقرها مدينة جنيف في سويسرا تضم، ١٦٧ دولة في عضويتها، ولديها أكثر من ٣٤٠ لجنة فنية في مختلف المجالات، وتشكل جسراً حيوياً بين القطاعين الحكومي والخاص لتطوير المواصفات القياسية الدولية، حيث شارك في الاجتماع أكثر من ٥٠٠٠ عضو بالمنظمة وخبير دولي بالحضور المباشر أوعن طريق تقنية الاتصال المرئي، ممثلون عن ١٢٣ دولة عضو، و٣١ مراقباً.

وزيري الطيران المدني والتجارة والصناعة يبحثان سبل تعزيز خدمات الشحن الجوي لنقل الصادرات المصرية للأسواق الخارجية

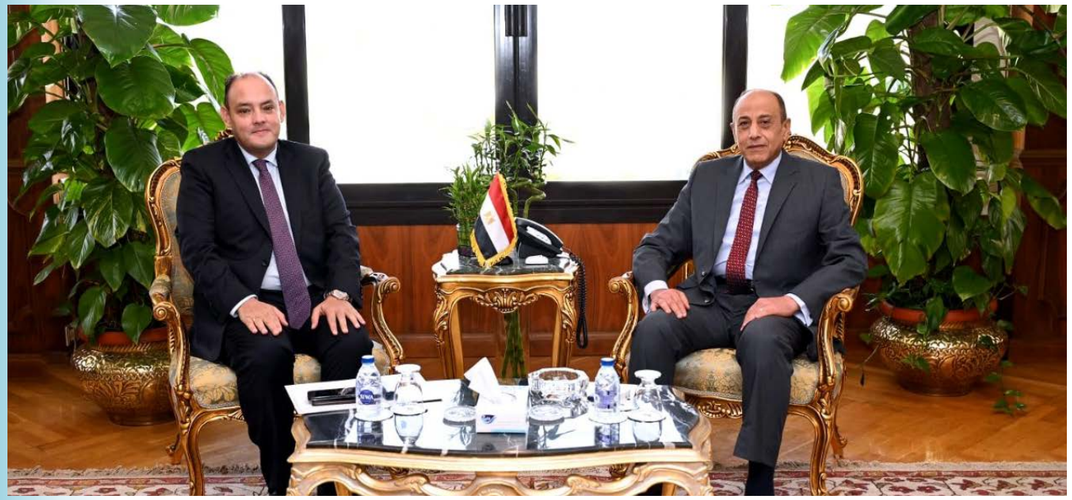

استقبل الفريق محمد عباس حلمي وزير الطيران المدني بمقر الوزارة المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة حيث بحثا سبل تعزيز التعاون بين الوزارتين وتبادل الرؤى حول تنشيط حركة الشحن الجوي للصادرات المصرية وبصفة خاصة صادرات السلع الزراعية بما يسهم في الاستفادة من المقومات والإمكانات الاقتصادية الكبيرة لمصر وذلك في إطار التوجهات الحالية للدولة المصرية والتي تهدف لزيادة الصادرات والاستثمارات.

وفي بداية اللقاء رحب الفريق محمد عباس بالمهندس أحمد سمير والوفد المرافق له مؤكداً حرص وزارة الطيران المدني وجميع شركاتها التابعة على تقديم كافة التيسيرات والدعم الكامل وتذليل كافة العقبات التي من شأنها تنشيط الصادرات المصرية وجذب المزيد من الاستثمارات وذلك بالتنسيق المستمر مع وزارة التجارة والصناعة مشيرا إلى أن الاهتمام بالشحن الجوي يأتي على قمة أولويات وزارة الطيران المدني لتسهيل حركة شحن البضائع والصادرات المصرية حيث جاء مطار القاهرة في المركز الثاني إفريقياً في مجال الشحن الجوي من حيث حركة البضائع خلال عام ٢٠٢١ وفق إحصاءات المجلس الدولي للمطارات .

ومن جانبه أكد المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة حرص الوزارة على تسهيل منظومة الشحن والنقل اللوجيستي للصادرات المصرية بصفة عامة وصادرات الحاصلات الزراعية بصفة خاصة والتي تتطلب مواصفات خاصة لمنظومة الشحن، لافتاً إلى أن الفترة الحالية تشهد تنسيقاً كبيراً مع كافة الوزارات والجهات المصرية المعنية للحفاظ على الأسواق ومعدلات الصادرات الزراعية المصرية بالأسواق الخارجية لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية العالمية التي فرضتها الأزمة الروسية الاوكرانية وجائحة فيروس كورونا.

وأشار إلى أن شركة مصر للطيران تعد شريكاً رئيسياً في توفير منظومة النقل اللوجيستي للصادرات المصرية لمختلف الأسواق الخارجية، لافتاً إلى أن اللقاء قد استعرض منظومة الشحن الجوي لصادرات الحاصلات الزراعية خاصة مع بدء الموسم الجديد إعتباراً من مطلع شهر أكتوبر.

شارك في اللقاء عبد الحميد الدمرداش رئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، والمهندس شريف البلتاجي عضو المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، ومن وزارة التجارة والصناعة السيد / إبراهيم السجيني مساعد الوزير للشئون الاقتصادية والدكتورة أماني الوصال الرئيس التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات

ومن وزارة الطيران المدني أماني متولي الوكيل الدائم لوزارة الطيران والطيار جاسر حسين رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران للشحن الجوي.

وزير التجارة والصناعة يبحث مع سفير السعودية بالقاهرة تعزيز أطر التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين

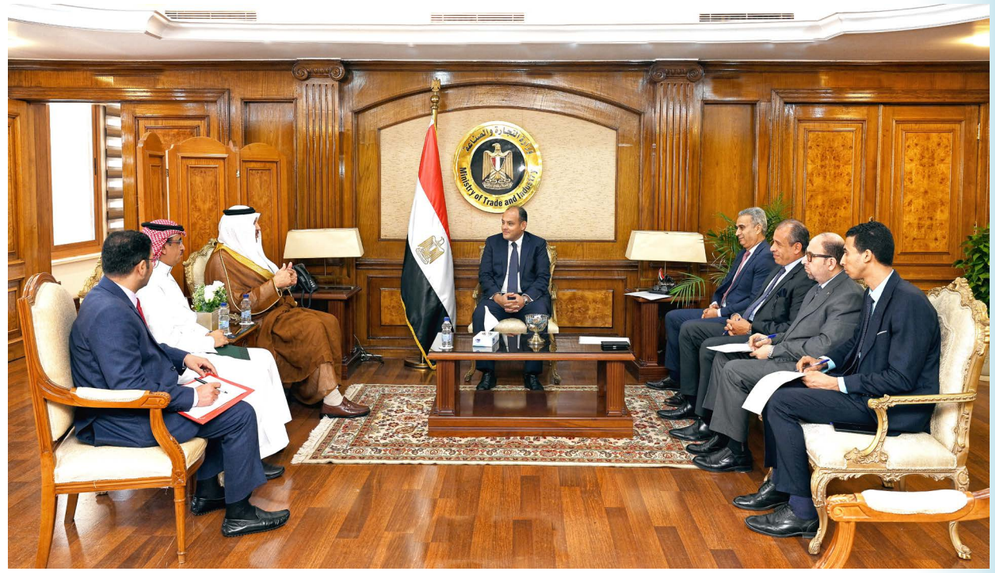

استقبل المهندس/ أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة السفير/ أسامة بن أحمد نقلي سفير المملكة العربية السعودية بالقاهرة حيث استعرض اللقاء ملفات التعاون الاقتصادي المشترك وسبل تعزيز التجارة البينية والاستثمارات بين مصر والمملكة خلال المرحلة المقبلة، حضر اللقاء السيد/ إبراهيم السجيني مساعد الوزير للشؤون الاقتصادية، والوزير مفوض تجاري/ يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري والسيد/ زايد الاسمري الممثل التجاري السعودي بسفارة المملكة بالقاهرة.

وقال الوزير أن العلاقات التاريخية والاستراتيجية التي تربط مصر والمملكة قيادةً وحكومة وشعبا تمثل ركيزة أساسية لتعزيز أطر التعاون الاقتصادي المشترك والنهوض بها لمستويات تحقق مصالح الشعبين الشقيقين، مشيراً إلى أن مصر تفتح ذراعيها لاستقبال المزيد من الشركات السعودية للاستثمار في السوق المصري في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية وإقامة شراكات صناعية بين القطاع الخاص في البلدين ولفت سمير إلى أن مصر لديها قدرات تصنيعية هائلة في مختلف الصناعات والمنتج المصري له رواج كبير في مختلف الأسواق الخارجية، مشيرا في هذا الإطار إلى سعي مصر لتعظيم الاستفادة من كافة الثروات الطبيعية المتاحة والتوسع في تصنيعها بهدف زيادة قيمتها المضافة وإتاحتها لتلبية احتياجات السوق المصري وأسواق الدول العربية

وأشار وزير التجارة والصناعة إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر والمملكة العربية السعودية بلغ العام الماضي ٤ مليار و٥٧٠ مليون دولار مقارنة بنحو ٣ مليار و٢٣٦ مليون دولار عام ٢٠٢٠ محققا نسبة زيادة بلغت ٤١٪.

ومن جانبه أكد السفير/ أسامة بن أحمد نقلي سفير المملكة العربية السعودية بالقاهرة حرص بلاده على النهوض بمستوى التعاون الصناعي والتجاري مع مصر والوصول به إلى آفاق أرحب تعكس العلاقات الثنائية الاستراتيجية التي تربط القاهرة والرياض، خاصة وأن مصر تمتلك كافة المقومات التي تؤهلها لتكون محورًا صناعيا يجذب مختلف الاستثمارات الأجنبية والعربية والتي تشمل الموقع الجغرافي المتميز والأيدي العاملة الماهرة والمدربة وتوافر الموارد الطبيعية اللازمة لقيام الصناعة فضلاً عن تبني التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والصناعة وكذا التطور الكبير في مجال البنية التحتية.

ولفت السفير أن المملكة تشهد حالياً حراكاً كبيراً وبصفة خاصة فيما يتعلق بتنويع الموارد الاقتصادية من خلال تعظيم الاستفادة من كافة المقومات والإمكانات المتاحة مع التركيز على الأنشطة الصناعية والاستثمارية، وهو الأمر الذي يعزز من علاقات الشراكة بين المملكة والدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة

ويستقبل سفير البرازيل بالقاهرة لبحث سبل تنمية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي المشترك على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف

استقبل المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة السيد/ أنطونيو باتريوتا سفير البرازيل بالقاهرة حيث تناول اللقاء سبل تنمية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين على المستويين الثنائي ومتعدد الاطراف في اطار اتفاقية الميركسور، كما استعرض اللقاء مستجدات الوضع الاقتصادي العالمي وسبل زيادة معدلات التبادل التجاري بين البلدين في عدد من المنتجات الاستراتيجية بالسوقين المصري والبرازيلي، حضر اللقاء السيد/ ابراهيم السجيني مساعد الوزير للشئون الاقتصادية والوزير مفوض تجاري يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري

وقال الوزير ان مصر والبرازيل ترتبطان بعلاقات اقتصادية استراتيجية في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والنقل والاستثمار والتي تستند الى تاريخ طويل من العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين، مشيراً الى اهمية مشروعات التعاون الحالي بين البلدين في مجالات صناعة وسائل النقل والاسمنت والطيران المدني والزراعة وادارة المياه.

واشار سمير الى اهمية اتفاقية الميركسور الموقعة مع دول البرازيل والارجنتين واورجواي وباراجواي في توفير المزيد من الفرص التصديرية للمنتجات المصرية بأسواق هذه الدول بصفة خاصة واسواق دول قارة امريكا الجنوبية بصفة عامة، مشيراً الى ان الاتفاقية تتيح النفاذ الحر لمئات البنود التصديرية المصرية لأسواق دول التجمع كما تسهم في توفير عدد من السلع الاستراتيجية بالسوق المصري بأسعار تنافسية.

واوضح الوزير ان معدلات التبادل التجاري بين البلدين بلغت العام الماضي نحو ٢ مليار و٥٥١ مليون دولار مقارنة بنحو مليار و٩٦٩ مليون دولار عام ٢٠٢٠ محققة نسبة زيادة بلغت ٢٩,٥٪، مشيراً الى ان اهم بنود التبادل التجاري بين البلدين تشمل المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والاسمدة.

ومن جانبه اكد السيد/ أنطونيو باتريوتا سفير البرازيل بالقاهرة حرص بلاده على تعزيز اطر التعاون الاقتصادي المشترك مع مصر في مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة وذلك باعتبارها الدولة المحورية الرئيسية بالمنطقة العربية وثاني اكبر اقتصاد بالقارة الافريقية، مشيراً الى اهمية تعزيز الجهود المشتركة بين البلدين لزيادة الاستثمارات البرازيلية بالسوق المصري والاستفادة من الحوافز والفرص الاستثمارية المتميزة بمنطقة محور قناة السويس لاسيما وان دولة البرازيل تمتلك عدد من المشروعات الصناعية الناجحة في مصر في مجالات تصنيع الاتوبيسات وصناعة الاسمنت.

واشار باتريوتا الى الدور الهام لغرفة التجارة العربية البرازيلية في تعزيز الحوار بين دوائر الاعمال بدولة البرازيل والدول العربية وترجمته لمشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة الجانبين على حد سواء، لافتاً الى ان افتتاح مكتب اقليمي للغرفة بالقاهرة سيسهم في خدمة المصالح المشتركة لرجال الاعمال البرازيليين والمصريين ودعم التعاون التجاري المشترك بين البلدين.

ووجه السفير أنطونيو باتريوتا الدعوة للمهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة لزيارة دولة البرازيل على رأس وفد يضم مسؤولين ورجال اعمال لبحث فرص التعاون المشترك في المجالات التجارية والاستثمارية لاسيما في ظل اهتمام دوائر الاعمال البرازيلية بالسوق المصري وكذا الفرص التصديرية الكبيرة بالسوق البرازيلي والذي يضم ٢٠٠ مليون مستهلك لاسيما في قطاعات الاسمدة والمنتجات الدوائية والاجهزة الطبية والسلع الزراعية.

مصلحة الكفاية الإنتاجية وشركة أبوزعبل للأسمدة الكيماوية توقعان برتوكول تعاون لإنشاء أول محطة تدريبية بالشركة

في إطار توجيهات المهندس/ أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة للارتقاء بمنظومة التدريب الفني والمهني وقعت مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني وشركة أبو زعبل للأسمدة الكيماوية برتوكول تعاون لإنشاء أول محطة تدريبية داخل مقر الشركة بمحافظة القليوبية بهدف تأهيل وإعداد فنيين إنتاج وصيانة متميزين قادرين على استيعاب أحدث ما توصلت إليه الثورة الصناعية الرابعة لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية، وقد وقع الاتفاق اللواء/ خالد أبو مندور رئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني والمهندس/ مصطفى الجبلي العضو المنتدب لشركة ابوزعبل للأسمدة الكيماوية

وقال اللواء/ خالد أبو مندور رئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني إن توقيع هذا البروتوكول يأتي تنفيذا للاتفاق الموقع مع غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات بهدف ربط مخرجات التعليم باحتياجات الصناعة الوطنية من العمالة المؤهلة وبناء الإمكانيات والقدرات التدريبية والبشرية لدي الشركات والمؤسسات وجهات التدريب المختلفة وربطها باحتياجات سوق العمل في كافة قطاعات الإنتاج.

ولفت أبو مندور إلى أن المحطة ستبدأ بفصل دراسي واحد في تخصص الصيانة الميكانيكية بالعام الدراسي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ على أن يتم إضافة تخصصات أخري في العام الدراسي القادم، مشيرا إلى أن الدراسة في المحطات التدريبية الصناعية تنقسم إلى دراسة نظرية بنسبة ٣٠٪ وعملية بنسبة ٧٠٪.

وأشار إلى حرص المصلحة على التنسيق والتعاون مع مختلف القطاعات الصناعية بهدف ربط التدريب المهني باحتياجات سوق العمل وتدريب العمالة الفنية، حيث تعنى المصلحة بنظام التلمذة الصناعية والتدريب المهني للعمالة الفنية في مراكز تدريب فنية متخصصة تابعة لها، وكذلك إمكانات وخبرات تدريبية هائلة متوفرة لديها، وبما تحتويه من تجهيزات ومعدات وماكينات وأجهزة ومساعدات تعليمية وتدريبية ومجموعة متخصصة من ذوي الكفاءات العالية والمؤهلة على أعلى مستوى لتنفيذ دورات تدريبية نظرية وعملية.

وزير التجارة والصناعة يبحث مع رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر سبل تنمية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي المشترك ودفع حركة التجارة بين البلدين خلال الفترة المقبلة

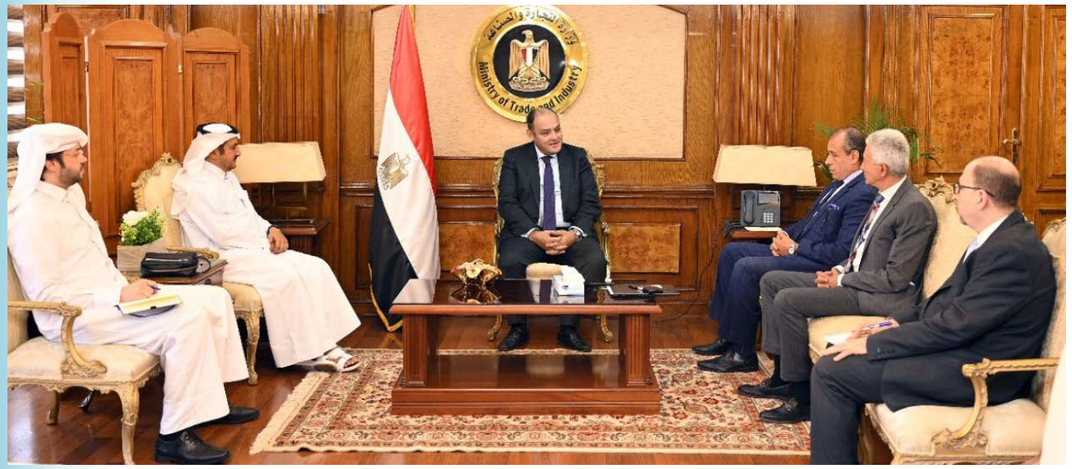

عقد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة لقاءً مع الشيخ/ خليفة بن جاسم آل ثاني رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر لبحث سبل تنمية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي المشترك بين منظمات الأعمال في البلدين، حضر اللقاء الدكتور/ علاء عز، أمين عام اتحاد الغرف التجارية المصرية والوزير مفوض تجارى/ يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري.

وقال الوزير إن هناك توافق في الرؤى بين مصر وقطر بشأن أهمية تعظيم الاستفادة من المقومات الصناعية والتجارية الهائلة للبلدين وترجمتها لمشروعات مشتركة تسهم في الارتقاء باقتصاديهما وتلبي طموحات وآمال الشعبين الشقيقين، لافتاً إلى أن زيارة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال الأسبوع الماضي للدوحة إلى جانب زيارة الأمير/ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر للقاهرة نهاية شهر يونية الماضي ساهمتا في بدء صفحة جديدة للعلاقات المصرية القطرية والانتقال بها إلى آفاق أرحب.

وأشار سمير إلى أهمية الدور الذي يقوم به مجتمع الأعمال بالبلدين في تعزيز أطر التعاون المشترك وإقامة المزيد من المشروعات الاستثمارية المشتركة وخلق المزيد من فرص العمل، لافتاً إلى ضرورة تبادل الرؤى والتنسيق بين منظمات الأعمال في الجانبين وبصفة خاصة اتحاد الصناعات والغرف التجارية لوضع إطار شامل للفرص الاستثمارية المتاحة في كلا البلدين بما يسهم في إقامة شراكات استثمارية في العديد من المجالات الإنتاجية والخدمية.

وفي هذا الإطار أوضح الوزير أن الوزارة أعدت حصراً بكافة القطاعات الصناعية التي تمتلك فيها مصر ميزات تنافسية مع مراعاة الميزة النسبية لكل محافظة حيث يمكن للمستثمر الأجنبي الاسترشاد بهذا الحصر للوقوف على المقومات التي يحتاجها لبدء مشروعه الجديد بالسوق المصري وتحقيق أقصى استفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف أرجاء الجمهورية، لافتاً إلى استعداد الوزارة التام لتقديم كافة أنواع الدعم للشركات القطرية المستثمرة بالسوق المصري وتذليل كافة العقبات التي تواجهها لتشجيعها على التوسع في الاستثمارات الحالية وضخ استثمارات جديدة بالسوق المصري في المستقبل القريب.

وأضاف سمير أن العلاقات التجارية بين مصر وقطر شهدت تطوراً كبيراً خلال العام الماضي حيث حققت زيادة بنسبة ٨٤,٣٪ مقابل عام ٢٠٢٠، كما بلغت الاستثمارات القطرية في مصر ١٢١,٨ مليون دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢، مشيراً إلى أن هناك فرصاً تجارية واعدة أمام المصدرين والمستوردين من البلدين لتلبية احتياجات السوقين المصري والقطري والتصدير للأسواق الخارجية بفضل الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها مصر مع مختلف الأسواق الدولية.

ومن جانبه أكد الشيخ/ خليفة بن جاسم آل ثاني رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر حرص الغرفة على توطيد التعاون والتنسيق مع الوزارة والبناء على العلاقات القوية التي تربط البلدين لخدمة الاقتصادين المصري والقطري على حدٍ سواء فضلاً عن إفساح المجال للمصنعين والمصدرين من البلدين لإقامة مشروعات مشتركة تعود بالنفع على الجانبين، والعمل على إزالة التحديات التي قد تعوق حركة التبادل التجاري بين مصر وقطر.

ولفت إلى أن هناك فرص كبيرة لتعزيز التعاون المشترك بين البلدين على المستوى الإقليمي والدولي من خلال عضوية مصر وقطر في اتحاد الغرف التجارية العربية واتحاد الغرف الإسلامية وعدد من غرف التجارة الدولية، وهو الأمر الذي يتيح إقامة شراكات ومشروعات مشتركة في دول ثالثة.

وزير التجارة والصناعة يلتقي بممثلي أول شركة مصرية تعمل في مجال تكنولوجيا تحويل المركبات للعمل بالطاقة الكهربائية

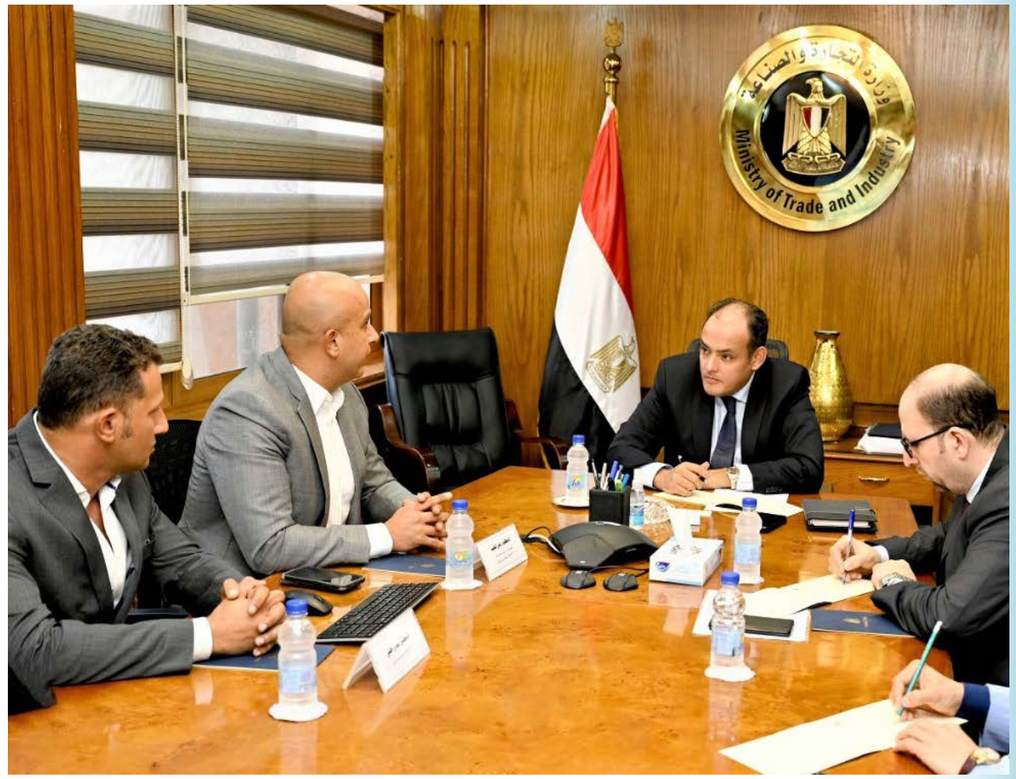

التقى المهندس/ احمد سمير وزير التجارة والصناعة بوفد شركة «شيفت أي في» وهي أول شركة في مصر والمنطقة تعمل في مجال تكنولوجيا تحويل المركبات للعمل بالطاقة الكهربائية، حيث استعرض الوفد تجربة الشركة في تصميم وتصنيع البطاريات الكهربائية وكذا تحويل المركبات من العمل بالوقود التقليدي إلى الطاقة الكهربائية

وقال الوزير أن الوزارة حريصة على إدخال التقنيات الحديثة في الصناعة المصرية خاصة صناعة السيارات لتلبية متطلبات واحتياجات المستهلك المصري خلال المرحلة الحالية والمستقبلية، وكذا للتوافق مع التوجهات العالمية نحو إيجاد مركبات صديقة للبيئة وهو الأمر الذي تعكسه استضافة مصر لقمة المناخ COP ٢٧ خلال شهر نوفمبر المقبل بمدينة شرم الشيخ.

وأشار سمير إلى قيام الوزارة وأجهزتها التابعة بتقديم كل الدعم اللازم لبدء وتشغيل المصنع والذي يعد الأول من نوعه في مصر، مطالباً وفد الشركة بضرورة السعي لزيادة نسب المكون المحلي في هذه الصناعة لتلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية.

ومن جانبه أوضح الدكتور علي الطيب العضو المنتدب للشركة وإحد المؤسسين أن المصنع يعمل حالياً في مرحلة التشغيل التجريبي، حيث تم تحويل عدد من مركبات الاساطيل التجارية (سيارات نقل بضائع وأفراد) وسيتم خلال الفترة القريبة المقبلة الافتتاح الرسمي للمصنع والإعلان عن بدء التشغيل الفعلي، لافتاً إلى أن استثمارات المصنع تصل إلى ٩ مليون دولار بالتعاون مع عدد من الصناديق الاستثمارية العالمية

وبدوره أشاد الدكتور عمرو حلمي المدير التقني واحد المؤسسين بالدعم الكبير للشركة من قبل أجهزة وزارة التجارة والصناعة خاصة الهيئة العامة للتنمية الصناعية والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، خاصة فيما يتعلق بوضع الإطار القانوني والإجراءات اللازمة للتعامل مع هذه الصناعة الجديدة في مصر

خلال لقائه بعضو البرلمان الأوروبي م. أحمد سمير: مصر حريصة على توسيع أطر التعاون الاقتصادي المشترك مع دول الاتحاد الأوروبي.... و٢٤,٥٪ زيادة في التجارة البينية خلال العام الماضي

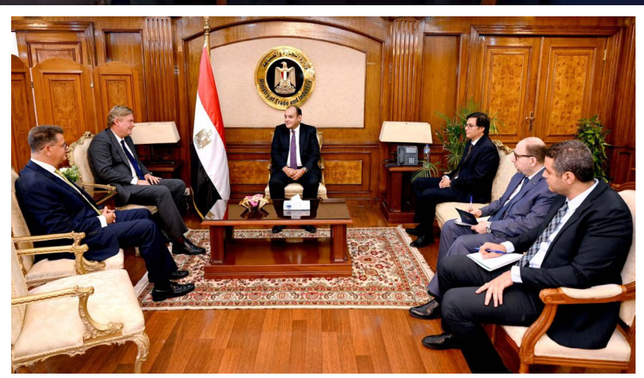

استقبل المهندس/ احمد سمير، وزير التجارة والصناعة السيد/ أنطونيو لوبيز استوريز عضو البرلمان الأوروبي عن حزب الشعب الأوروبي، حيث استعرض اللقاء سبل تنمية وتطوير العلاقات المشتركة على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف بين مصر والاتحاد الأوروبي، كما تم استعراض آخر مستجدات الوضع الاقتصادي العالمي، حضر اللقاء النائب طارق رضوان رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب.

وقال الوزير أن الدولة المصرية حريصة على توسيع أطر التعاون الاقتصادي المشترك مع دول الاتحاد الأوروبي باعتباره أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي بلغ العام الماضي نحو ٢٩,٦ مليار دولار مقارنة بنحو ٢٣,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ محققاً نسبة زيادة بلغت ٢٤,٥٪.

وأشار سمير إلى أن الاتحاد الأوروبي يعد ثاني أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية عالمياً، لافتاً إلى حرص الحكومة المصرية على نقل التكنولوجيات الصناعية الأوروبية المتطورة للصناعة المصرية وكذا جذب المزيد من الاستثمارات الأوربية للسوق المصري والاستفادة من حجم السوق المصري الكبير وشبكة اتفاقيات التجارة الحرة التفضيلية الموقعة مع عدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية الرئيسية في العالم وبصفة خاصة من أسواق دول القارة الأفريقية في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ومن جانبه أكد السيد/ انطونيو لوبيز استوريز عضو البرلمان الأوروبي حرص البرلمان على توسيع آطر التعاون المشترك مع الحكومة والمجالس النيابية في مصر في كافة الموضوعات والملفات ذات الاهتمام المشترك وذلك في إطار توجهات تعزيز سياسة الجوار الأوربية، مشيراً إلى أن مصر تعتبر احدى الوجهات الرئيسية لتوفير الغاز لدول القارة الأوروبية وذلك في إطار مساعيها نحو تنويع مصادر الغاز خلال المرحلة الحالية

وأشار إلى تقدير القارة الأوربية للدور المحوري للدولة المصرية على مختلف الأصعدة وذلك باعتبارها احدى الدول الرئيسية بمنطقة الشرق الأوسط وجنوب البحر المتوسط، لافتاً إلى حرص البرلمان الأوربي على تفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية في فتح قنوات مباشرة للتواصل مع مصر لتعزيز الحوار في كافة الموضوعات والملفات ذات الاهتمام المشترك

قام المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة بسلسلة من الزيارات الميدانية المكثفة للهيئات والجهات والأجهزة التابعة للوزارة لتفقد سير العمل بها ومتابعة منظومة الخدمات المقدمة للمستثمرين والمصدرين والمستوردين

زيارة مدينة الجلود بالروبيكي

الوزير يتفقد عدد من المدابغ ووحدات إنتاج الغراء ومنطقة الـ ١٠٠ مصنع للمنتجات تامة الصنع والمركز التكنولوجي

استهل الوزير سلسلة الزيارات بزيارة لمدينة الجلود بالروبيكي حيث أكد حرص الوزارة على تنمية وتطوير كافة التجمعات الصناعية بما يسهم في زيادة القيمة المضافة للصناعة الوطنية وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية بالسوقين المحلي والعالمي، مشيراً إلى أن المرحلة الحالية ستشهد العديد من الزيارات الميدانية المكثفة لمسئولي الوزارة لكافة المناطق والتجمعات الصناعية للوقوف على ارض الواقع على التحديات والعمل على إيجاد حلول جذرية لها بالتنسيق والتعاون مع كافة أجهزة الدولة.

وقال الوزير إن الوزارة تولى صناعة الجلود اهتماما كبيرا بهدف جعل مصر مركزا استراتيجيا لصناعة الجلود ليس على المستوى المحلى أو الإقليمي فقط وانما على المستوى الدولي، وذلك من خلال تحقيق التكامل بين سلاسل القيمة في صناعة الجلود المصرية للوصول الى منتج عالي الجودة قادر على المنافسة في السوقين المحلى والخارجي، مؤكداً أن المدينة تعد إحدى اهم المدن الصناعية المتخصصة المصممة وفق أحدث المعايير العالمية حيث يصل إجمالي الاستثمارات التي تم ضخها بالمدينة حتى الآن حوالي ٧,٢ مليار جنيه.

وأضاف سمير أن الوزارة تستهدف زيادة القيمة المضافة للمنتجات المصنعة بمدينة الروبيكي وتكامل سلاسل القيمة بها حيث تم إنشاء ١٠٠ مصنع بالمدينة وفقاً للتوجيهات الرئاسية لإتاحة بيئة مواتية لصناعة المنتجات تامة الصنع من أحذية وحقائب وملابس جلدية لتلبية احتياجات السوق المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مشيراً إلى أن هذه المصانع تتراوح مساحاتها بين ١٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ متر مربع إلى جانب وجود وحدات إنتاجية صغيرة على مساحة ١٢٠ متر مربع و٦٨ متر مربع، بالإضافة إلى مركز تكنولوجي ومركز تدريب ومناطق تجارية ومخازن لوجستية وذلك باستثمارات تخطت ٢,٩ مليار جنيه، وسيتم خلال المرحلة القريبة المقبلة طرحها أمام المستثمرين.

واستمع وزير التجارة والصناعة إلى عرض قدمه المهندس/ محمود محرز رئيس شركة القاهرة للاستثمار والتطوير العمراني والصناعي تناول الموقف الحالي للمدينة والتي تبلغ مساحتها ٥٠٦ فدان، بالإضافة الى مساحة ٢٨٢ فدان لمحطات الصرف والمياه التي تخدم المدينة، ومساحة ٨٠٠ فدان غابة شجرية لاستيعاب مياه الصرف الصناعي، والانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع بإجمالي ٢١٣ وحدة إنتاجية لنحو ١٩٥ مستثمر على مساحة ١٧٦ فدان، تم نقلهم من منطقة مجرى العيون بتكلفه وقدرها ٢,٢ مليار جنيه، وإنشاء كافة مصانع الغراء للمنتقلين من مجرى العيون والتخصيص لعدد ٤٠ مصنع بتكلفة ١٨٠ مليون جنيه على مساحة ١٨ فدان، فضلاً عن الإنشاءات الجاري الانتهاء منها لاستكمال مدابغ المرحلة المكملة لعدد ١٠١ صانع بمسطحات ٢٢ فدان بإجمالي تكلفة ٣٠٠ مليون جنيه.

وفي هذا الإطار وجه سمير بضرورة التنسيق مع وزارة الإسكان ممثلة في الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي للإسراع من انتهاء أعمال تأهيل محطات الصرف والمعالجة لاستيعاب حركة الصرف بالمدينة، خاصة في ظل توافر اعتماد بقيمة ١,٦ مليار جنيه مخصص لهذا الغرض.

كما تفقد الوزير المركز التكنولوجي لدباغة الجلود بالمدينة ووجه بإعداد تصور شامل لإعادة تشغيل المركز التكنولوجي بالكفاءة المطلوبة بما يحقق الهدف من إنشاء المركز، لافتا إلى أن المركز مجهز بأحدث المعدات التي تخدم صغار المصنعين وكذا المعامل الكيميائية لتقديم خدمات التحليل.

وخلال جولته تفقد المهندس أحمد سمير عدداً من خطوط الإنتاج، وتابع سير العملية الإنتاجية بدءً بالجلود الخام ومروراً بكافة العمليات التصنيعية المختلفة، وأكد الوزير أن الوزارة لن تألو جهداً في تقديم كل الدعم والمساندة لكافة الوحدات الإنتاجية بالمدينة للارتقاء بجودة المنتجات وزيادة معدلات التصدير.

زيارة المقر الرئيسي للهيئة العامة للتنمية الصناعية

إعلاء الشفافية في تطبيق الإجراءات وتقليل المستندات المطلوبة من المستثمرين

قام المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة بزيارة للمقر الرئيسي للهيئة العامة للتنمية الصناعية بالقاهرة الجديدة.

وقد استهل الوزير جولته والتي رافقه خلالها المهندس/ محمد عبد الكريم الرئيس الجديد للهيئة العامة للتنمية الصناعية، بتفقد مركز خدمة العملاء، حيث تابع عملية تقديم الخدمة للمستثمرين والذين تصادف وجودهم داخل المقر الرئيسي، واستمع إلى آرائهم حول الخدمات المقدمة واقتراحاتهم لتيسير عملية تقديم الخدمة.

كما تفقد الوزير فرع الهيئة لمنطقة التجمع الخامس المتواجد داخل المقر الرئيسي، فضلاً عن مركز استقبال المستثمرين الراغبين في الحصول على أراض صناعية في إطار لجنة ٢١٠٠ والمعنية بتخصيص الأراضي للأنشطة الصناعية.

وقال سمير إن هيئة التنمية الصناعية تمثل أحد أهم الأذرع الرئيسية للوزارة لتنفيذ خطة التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، ومن ثم فإن تفعيل دور الهيئة المنوطة به يمثل أحد أهم أولويات الوزارة خلال المرحلة الحالية.

وأشار الوزير إلى أن الوزارة تسعى خلال المرحلة الحالية إلى تحسين منظومة الخدمات المقدمة لمجتمع الصناعة، سواء فيما يتعلق بإصدار التراخيص أو تخصيص الأراضي فضلاً عن دورها التنموي في إنشاء المجمعات الصناعية والتي يصل عددها إلى ١٧ مجمع في ١٥ محافظة.

ولفت سمير إلى أنه أصدر توجيهاته للقيادة الجديدة للهيئة بضرورة تحقيق مزيد من التواصل مع منظمات الأعمال المختلفة، لوضع رؤى مشتركة تحقق استراتيجية الحكومة لإحداث التنمية الصناعية المستهدفة بمفهومها الحقيقي، مشيداً في هذا الإطار بالجهود الكبيرة التي بذلها اللواء/ محمد الزلاط الرئيس السابق للهيئة في تطوير منظومة العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة لمجتمع الأعمال.

وفى هذا الإطار وجه الوزير بضرورة الإسراع في عملية ميكنة الخدمات المقدمة للمستثمرين، فضلاً عن الشفافية في تطبيق الإجراءات بما يحافظ على مصداقية الهيئة، والتوسع في تطبيق اللامركزية من خلال منح فروع الهيئة كافة الصلاحيات المتوافرة في المركز الرئيسي للتيسير على المستثمرين وتوفير الوقت والجهد.

كما عقد المهندس/ احمد سمير وزير التجارة والصناعة لقاءا مع عدد من قيادات الهيئة استعرض خلاله رؤية وأهداف الوزارة لتفعيل دور الهيئة خلال المرحلة المقبلة، مشيرا في هذا الإطار إلى ثقته الكبيرة في القيادة الجديدة للهيئة وقدرته على إحداث التطوير المنشود لكافة عناصر منظومة العمل داخل هيئة التنمية الصناعية، وذلك بالتعاون مع الكفاءات والكوادر التي تزخر بها الهيئة.

وأكد الوزير أهمية تفعيل قانون استخراج تراخيص المنشآت الصناعية لاستعادة فلسفته وأهدافه التي صدر من أجلها، موجها بضرورة تخفيض المستندات المطلوبة لاستخراج التراخيص واقتصارها على ٣ مستندات أساسية بما يقلل من الدورة المستندية للإجراءات.

وفيما يتعلق بتخصيص الأراضي الصناعية، وجه الوزير بضرورة التزام الهيئة بتوفير الأراضي بمختلف المساحات خلال المرحلة المقبلة لتلبية احتياجات المصنعين لإقامة المشروعات أو التوسعات وذلك بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.

ومن جانبه أكد المهندس/ محمد عبد الكريم رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية أن الهيئة تمتلك العديد من المقومات والإمكانات التي تؤهلها للمساهمة في تنمية وتطوير الصناعة المصرية بكافة قطاعاتها، مشيرا إلى أن الهيئة ستعمل خلال المرحلة المقبلة على رفع كفاءة فروعها بالمحافظات وكذلك تأهيل الكوادر العاملة بالفروع لتكون على المستوى المطلوب لتقديم الخدمة لمجتمع المستثمرين.

ولفت عبد الكريم إلى أنه يجري حالياً عمل حصر شامل بكافة الطلبات المقدمة للإدارات المختلفة بالهيئة يومياً للوقوف على عددها والمدة المستغرقة في البت في هذه الطلبات حتى يتسنى العمل على تسريع وتيرة بحث الطلبات بما ييسر على المستثمرين.

زيارة مركز تحديث الصناعة

تفعيل الخدمات المقدمة للمجتمع الصناعي وتحقيق مزيد من التواصل مع المصانع في كافة المحافظات لزيادة معدلات الإنتاجية والتصدير أبرز توجيهات الوزير خلال الزيارة

أجرى المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة زيارة لمركز تحديث الصناعة بهدف متابعة منظومة العمل بالمركز واستعراض كافة الخدمات التي يقدمها المركز للمستثمرين والقطاع الصناعي.

وقام الوزير خلال الزيارة بتفقد كافة الإدارات والوحدات بالمركز وخاصة الإدارات المعنية بخدمة القطاعات الصناعية في مجالات تحسين الجودة والإنتاجية وتحسين كفاءة الطاقة والاقتصاد الأخضر والتخطيط الاستراتيجي والتحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة.

وأكد سمير حرص الوزارة على متابعة أداء المركز باعتباره أحد أذرع الوزارة الرئيسية لتنمية وتحديث الصناعة المصرية بمختلف قطاعاتها، لافتا إلى أن المركز يقوم بدور هام في تعزيز القدرة التنافسية للصناعة المصرية بالسوقين المحلي والخارجي.

ووجه الوزير مسئولي المركز بضرورة تفعيل كافة الخدمات المقدمة للمجتمع الصناعي وتحقيق مزيد من التواصل مع المصانع في كافة المحافظات من خلال فروع المركز المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية، والمساهمة في مواجهة التحديات التي تواجه المصانع وبصفة خاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية والارتقاء بمعايير الجودة وزيادة معدلات التصدير.

وزير التجارة والصناعة يلتقي بوفد شركة رينشي العالمية ومجموعة العربي

م. أحمد سمير: مشروع جديد لإنتاج كومبروسر التكييف في مصر باستثمارات ٣٣ مليون دولار وبطاقة إنتاجية تبلغ ٦ مليون وحدة سنوياً

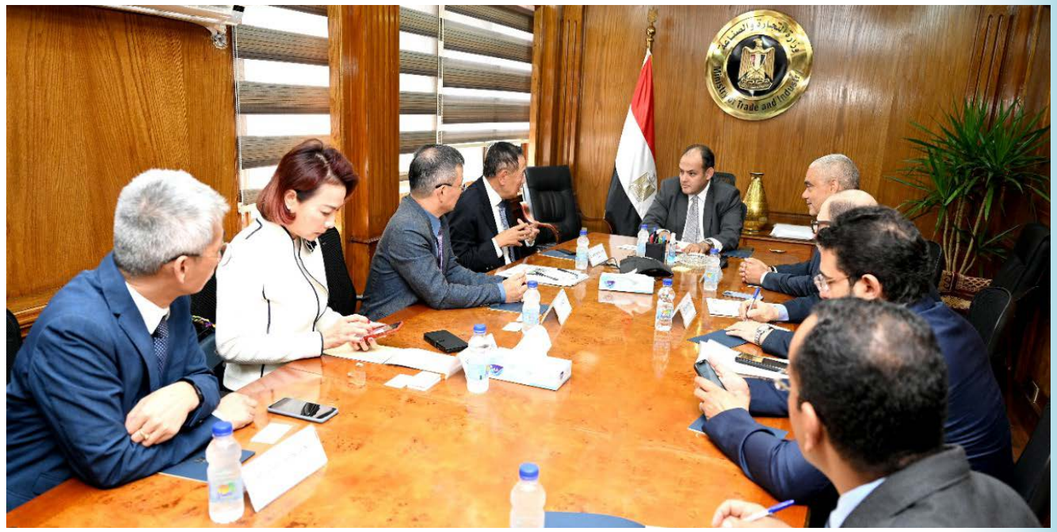

أعلن المهندس/ احمد سمير وزير التجارة والصناعة أن شركة ريتشى العالمية بصدد إنشاء مشروع لإنتاج كومبروسر التكييف في مصر بالتعاون مع مجموعة العربي باستثمارات إجمالية تبلغ ٣٣ مليون دولار وبطاقة إنتاجية تبلغ ٦ مليون كباس سنويا، حيث من المخطط بدء الإنتاج الفعلي خلال عام ٢٠٢٤.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقده الوزير مع وفد شركة ريتشى العالمية ضم السيد/ تشن شينج تيان رئيس مجلس إدارة الشركة والسيد/ فينج مينج فا الرئيس التنفيذي للشركة، إلى جانب المهندس محمد محمود العربي الرئيس التنفيذي لمجموعة العربي والمهندس محمد عبد الجيد العربي رئيس العمليات بالمجموعة.

وقال الوزير أن المشروع الجديد سيتم إقامته بالمنطقة الصناعية بكوم ابو راضي بمحافظة بني سويف على مساحة ٦٠ ألف متر مربع، مشيراً إلى أن حجم الإنتاج المبدئي للمشروع يبلغ ٢ مليون وحدة يصل إلى ٦ مليون وحدة في غضون ٥ سنوات

وأضاف سمير ان المشروع يستهدف تلبية احتياجات السوق المحلي وتصدير ٥٠ ٪ من الإنتاج للأسواق الإقليمية والعالمية بالاستفادة من المميزات التفضيلية التي تتيحها اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين مصر وعدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية الرئيسية حول العالم، مشيراً إلى أن المصنع سينتج كومبروسر التكييف بقدرة ١,٥ – ٣ حصان وتبلغ نسبة المكون المحلي بالمنتج النهائي ٥٠٪ في بداية الإنتاج وستزداد تدريجيا.

واكد الوزير حرص الوزارة على جذب الشركات الصناعية العالمية للاستثمار في السوق المصري والمساهمة في توطين الصناعات التكنولوجية مع الاعتماد على المواد الخام والثروات الطبيعية المتوافرة في السوق المصري.

ومن جانبه اكد السيد/ تشن شينج تيان رئيس مجلس إدارة شركة ريتشى العالمية حرص الشركة على الاستثمار والتوسع في السوق المصري باعتباره احد المقاصد الاستثمارية الرئيسية بمنطقة الشرق الأوسط والذي يتمتع بالعديد من المميزات الاستثمارية التي تشمل إمكانيات النفاذ الحر للمنتجات في اطار اتفاقيات التجارة الحرة وانخفاض تكلفة الشحن لدول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من قناة السويس باعتبارها احد الممرات الملاحية الرئيسية في العالم، مشيرا إلى أن الشركة الام تنتج نحو ٢٠ مليون وحدة كومبروسر تكييف سنويا وتحتل المرتبة الرابعة ضمن أكبر منتجي الكومبروسر بسلاسل التوريد العالمية .

وبدوره أوضح المهندس/ محمد محمود العربي الرئيس التنفيذي لمجموعة العربي انه يجرى حاليا التفاوض مع شركة ريتشى العالمية لأنشاء عدد من المشروعات في السوق المصري في مجالات إنتاج الثلاجات وأجهزة التكييف، مشيراً إلى أن مجموعة العربي ستفتتح قريباً أحد المصانع الجديدة المتخصصة في مجال تشريح الصاج والذي يوفر أحد مدخلات الإنتاج الرئيسية لصناعات الأجهزة المنزلية بالمجموعة.

ويبحث مع وفد اتحاد الغرف الألمانية للصناعة والتجارة فرص تعزيز التعاون الصناعي والاستثماري بين مصر وألمانيا خلال المرحلة المقبلة

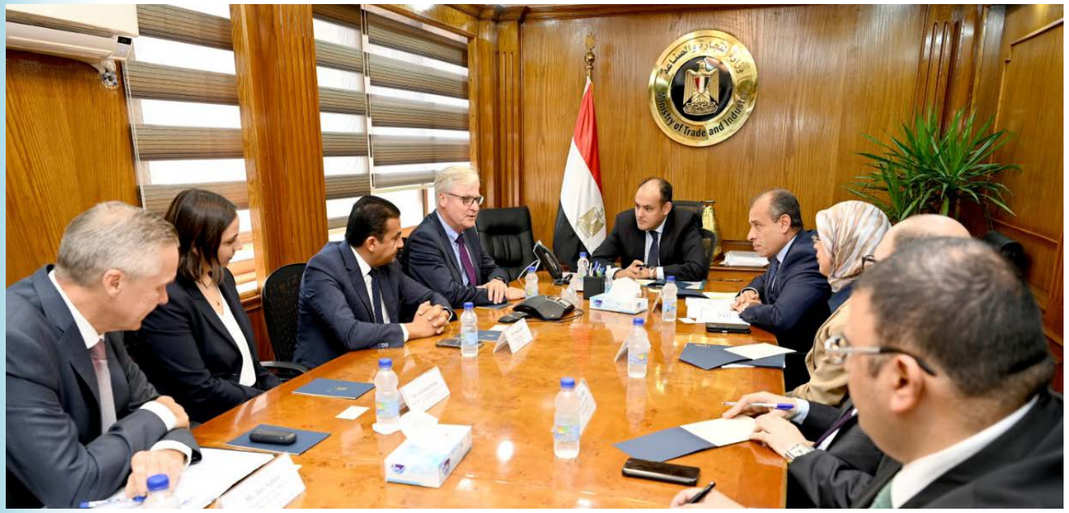

عقد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة لقاءً موسعاً مع وفد اتحاد الغرف الألمانية للصناعة والتجارة برئاسة الدكتور/ مارتن فانسليين، المدير التنفيذي للاتحاد، حيث استعرض اللقاء فرص تعزيز التعاون الصناعي والاستثماري بين مصر وألمانيا خلال المرحلة المقبلة، شارك في اللقاء السيد/ عماد غالي، رئيس الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة، والسيد/ يان نوتر، المدير التنفيذي للغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة والوزير مفوض تجارى/ يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري.

وقال الوزير إن اللقاء تناول أبرز مجالات التعاون المتاحة بين البلدين والتي تتضمن إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة كالرياح والشمس في مصر وكذا تصنيع الهيدروجين لتلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للخارج لا سيما في ظل الزخم الكبير الذي تشهده العلاقات المصرية الألمانية في الأونة الأخيرة، مشيراً إلى أهمية البناء على توافق الروئ بين حكومتي وقيادتي البلدين حاليا وترجمة ذلك إلى مشروعات حقيقية تصب في صالح الشعبين المصري والألماني.

وأكد سمير أن الحكومة تسعى جاهدة إلى تهيئة مناخ الأعمال في مصر لجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة الاستثمارات الألمانية لما لها من باع طويل في العمل بالسوق المصري يتجسد في العديد من الشركات الناجحة وفي مقدمتها شركة سيمنز، لافتاً إلى أهمية إقامة شراكات تجارية واستثمارية تساهم في تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا خاصة وأن الحكومة تولي اهتماماً بجذب المزيد من الاستثمارات الألمانية إلى مصر في مختلف القطاعات.

وأشار إلى أن الوزارة تتطلع إلى تفعيل دور منظمات الاعمال المختلفة في البلدين وعلى رأسها اتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية لحشد الطاقات والإمكانات وتعريف مجتمعي الأعمال المصري والألماني بفرص التعاون المتاحة.

ومن جانبه أكد الدكتور/ مارتن فانسليين المدير التنفيذي لاتحاد الغرف الألمانية للصناعة والتجارة حرص الاتحاد على تعزيز أطر التعاون مع مصر لا سيما وأن الشركات الألمانية تسعى لإيجاد شريك قوي لها في السوق الإفريقي خاصة في ظل الأزمة العالمية الحالية وتداعياتها الاقتصادية، مشيراً إلى أن مصر تتمتع بكافة المقومات التي تؤهلها لتكون محوراً لإنتاج حلول الطاقة النظيفة وبصفة خاصة الخلايا الشمسية والهيدروجين.

ولفت السيد/ عماد غالي، رئيس الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة إلى أن مصر تعد واحدة من الوجهات الاستثمارية المهمة التي يتوجه إليها المستثمر الألماني حيث تتمتع مصر وألمانيا بفرص استثمارية واعدة، مشيداً بالعلاقات المثمرة بين الغرفة والوزارة على مدار السنوات الماضية في تعزيز آفاق التعاون بين دوائر الأعمال في مصر وألمانيا.

وبدوره أوضح السيد/ يان نوتر، المدير التنفيذي للغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة أن الغرفة تُعنى منذ نشأتها في مصر قبل ٧٠ عاماً بتعميق العلاقات الاقتصادية المشتركة بين مصر وألمانيا، وتضم الغرفة ٢٥٠٠ شركة معظمها شركات مصرية، لافتاً إلى أن الغرفة تعد أكبر منظمة مختصة بالتعاون التجاري بين ألمانيا ومصر من جهة والعالم العربي من جهة أخرى لدورها المحوري في تعزيز التعاون وتشجيع الاستثمار المصري الألماني المشترك.

بمشاركة ١٤ شركة
لجنة متابعة تنفيذ منظومة تداول القطن تشهد فاعليات أول مزاد لبيع الأقطان بمحافظة الفيوم لموسم ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بإجمالي ٢٦٠٠ قنطار

في إطار متابعة تنفيذ منظومة تداول القطن في كافة المحافظات لموسم ٢٠٢٢/٢٠٢٣، اختتمت فعاليات أول مزاد للتداول على محصول القطن بمحافظة الفيوم وذلك بحضور أعضاء لجنة متابعة تنفيذ منظومة تداول القطن، وبمشاركة عدد (١٤) شركة من العاملين في مجال تجارة الأقطان.

وقد شهدت أول جلسة مزاد بيع عدد ٢١٥١ كيس بإجمالي ٢٦٠٠ قنطار، حيث تم توريد هذه الكميات إلى مراكز تجميع (دسيا – الحادقة – سنورس١ – طامية) بمحافظة الفيوم.

يشار إلى أن منظومة تداول القطن الجديدة يجرى تطبيقها للعام الرابع على التوالي، حيث تعتمد على بيع الأقطان من خلال نظام المزاد في مراكز للتجميع بكل مركز إداري في المحافظات حسب المساحات المنزرعة، وتوفر هذه المراكز أكياس الجوت والدوبارة القطنية للمزارعين لتعبئة الأقطان بها وتسليمها للمراكز مرة أخرى للمزايدة عليها بين شركات التجارة.

وتهدف المنظومة إلى تنظيم وتحسين عملية تداول الأقطان والحفاظ على نظافتها وجودتها وبالتالي زيادة تنافسيتها عالمياً، مع تحقيق أعلى عائد للمزارع مقابل أقطانه من خلال المزايدة.

وأصدر المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة والسيد/ السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الاراضي قراراً مشتركاً بشأن نظام تداول القطن الزهر لموسم ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣.

وقد نص القرار على أن يكون تداول أقطان الإكثار وغيرها من الأقطان في كافة المحافظات لموسم ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وفقا لأحكام نظام التداول الملحق بهذا القرار.

كما تضمن القرار تشكيل لجنة تنفيذية منبثقة من اللجنة الوزارية المشتركة للقطن لمتابعة نظام تداول القطن في كافة المحافظات برئاسة معاون وزير التجارة والصناعة للسياسات التجارية وعضوية ممثلين عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ومساعد وزير قطاع الأعمال العام، ورئيس الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن، وممثل عن البنك الزراعي المصري، ورئيس الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس، وممثل عن شركات تجارة الأقطان من القطاع الخاص، والعضو المنتدب لشركة مصر لتجارة وحليج الأقطان (مدير النظام)، على أن يعاون مدير النظام في تنفيذ النظام خلال هذا الموسم كل من رئيس الإدارة المركزية للفرز والتحكيم بهيئة تحكيم واختبارات القطن ، ومدير عام محافظة كفر الشيخ بهيئة تحكيم واختبارات القطن.

ويحدد القرار اختصاص اللجنة بوضع الأسس والإطار الاستراتيجي لتنفيذ نظام تداول الأقطان لمحصول ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، ومتابعة تنفيذ نظام تداول محصول القطن في مراكز التجميع المختارة، واعتماد الهيكل التنظيمي والموازنة التقديرية للمشروع وآليات التنفيذ، إلى جانب اعتماد أسس تحديد أسعار فتح المزادات بمراكز التجميع وتحديد قيمة التأمين لدخول شركات التجارية المسجلة المزادات، ووضع الشروط والقواعد المالية المنظمة لعملها، والإعداد لتطبيق نظام المزايدة المميكن المطور بواسطة البورصة المصرية للسلع، وغير ذلك من الاختصاصات المكلفة بها وفقاً لنظام التداول الملحق بهذا القرار.

نظمتها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الجمارك المصرية
ورشة عمل للمصدرين في مجال آليات تنفيذ نظام المصدر المعتمد بمشاركة أحد خبراء الجمارك الإيطالية

م. عصام النجار: بدء التسجيل ببرنامج المصدر المعتمد على موقع الهيئة إعتباراً من مطلع شهر أكتوبر الجاري

نظمت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالتعاون مع مصلحة الجمارك المصرية ورشة عمل للمصدرين «بعنوان آليات تنفيذ نظام المُصدِر المُعتمد وذلك بمشاركة خبير بالجمارك الإيطالية لعرض الوضع التنفيذي المطبق بالاتحاد الأوربي لتنفيذ آليه المصدر المعتمد.

وأكد المهندس عصام النجار رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أنه سيتم إتاحة بدء التسجيل ببرنامج المصدر المعتمد على موقع الهيئة www.goeic.gov.eg إعتباراً من الأول من شهر أكتوبر الجاري مشيراً إلى انه سيتم البدء بتسجيل عدد ١٠٧ شركة المنضمين لنظام الفاعل الاقتصادي كمرحلة أولى وتسجيل باقي الشركات المصدرة في المرحلة الثانية.

وأوضح النجار أن نظام المصدر المعتمد يمنح المصدرين المتوافر لديهم الاشتراطات المنصوص عليها بالتعليمات التنفيذية للنظام ميزة هامه تمكنهم من الاستعاضة عن إصدار شهادات المنشأ « Eur. ١ -Eur & Med » بالفاتورة التجارية أو أي مستند تجاري آخر، مع تدوين النص المدرج بقواعد المنشأ لاتفاقيه اليورو متوسطي والتي تثبت منشأ البضائع التفضيلي ومنح هذا المصدر « كود مصدر معتمد» ، كما يعامل المستند التجاري المدون به النص ورقم المصدر المعتمد كوثيقة إثبات منشأ.

وأضاف رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن نظام المصدر المعتمد تم النص عليه باتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية واتفاقية أغادير واتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا بالإضافة إلى اتفاقية الإفتا واتفاقية التجارة الحرة بين مصر والمملكة المتحدة، مشيراً إلى أنه جارى إدخال هذا النظام بالاتفاقيات محل التفاوض حالياً والتي تشمل اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الاتحاد الأوراسي واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية AFCFTA.

ولفت النجار إلى أنه جاري تعديل الاتفاقيات السارية حالياً بين مصر وعدد من الشركاء التجاريين لإدراج هذا النظام ببروتوكولات قواعد المنشأ الملحقة بها كاتفاقية الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ومن جانبها استعرضت الدكتورة داليا شهاب رئيس الإدارة المركزية للصادرات والمنشأ بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات خلال ورشة العمل كافة الإجراءات والتعليمات التنفيذية للتسجيل بنظام المصدر المعتمد كما تم إجراء حوار مفتوح مع المصدرين للرد على كافة التساؤلات والاستفسارات الخاصة بكيفية التسجيل والانضمام لنظام المصدر المعتمد.

بالإنابة عن رئيس مجلس الوزراء
وزير التجارة والصناعة يشارك في الاحتفال باليوم الوطني ال ٦٢ لدولة كوت ديفوار بالقاهرة

أكـد المهندس/ احمد سـمير وزير التجارة والصناعة أن مصر وكوت ديفوار ترتبطان بعلاقات مشـتركة راسخة وتاريخية تستند إلى دعم سياسـي قوي في مختلف المحافل والمنتديـات الإقليمية، مشـيراً إلـى التزام مصر بالتعاون والعمل المشترك مع الدول الإفريقية الشقيقة في تنفيذ الخطط الطموحة لتحويل القارة إلى « أفريقيا التي نريدها».

جـاء ذلك في خلال مشـاركة الوزير نيابة عـن الدكتـور مصطفـى مدبولـي رئيس مجلس الوزراء في فعاليات الاحتفال باليوم الوطنـي ال ٦٢ لدولة كـوت ديفوار وذلك بحضـور السـيد/ ثيموتي ايزوان، سـفير كـوت ديفوار بالقاهرة، إلى جانب عدد من سـفراء الـدول الأجنبية ورؤسـاء البعثات الدبلوماسية بمصر

ونقـل الوزيـر – خـلال كلمتـه – تحيات الدكتـور مصطفى مدبولـي رئيس مجلس الوزراء لحكومة وشعب دولة كوت ديفوار وكذا للسـفير الايفواري بالقاهرة بمناسـبة الاحتفـال باليـوم الوطنـي للدولـة، متمنياً تحقيـق السـلام والرخـاء بمصـر وكوت ديفوار

وأشـار سـمير إلى أن التنميـة الاقتصادية الأفريقيـة تعـد احدى اهم أولويـات الدولة المصريـة، لافتـاً إلـى أن مصـر تسـعى إلـى تحقيق هـذه التنمية مـن خلال تعزيز الاسـتثمارات وتحسـين معـدلات التبادل التجاري وتطوير مشروعات البنية التحتية بالإضافة إلى دعم خطـط التصنيع بالقارة الأفريقية.

ونوه وزير التجارة والصناعة إلى حرص الدولـة المصريـة علـى تعزيـز التعاون الاسـتثماري مع دول القـارة الأفريقية من خلال تعزيـز الروابط الإقليميـة والتكامل الاقتصـادي القـاري، مشـيراً إلـى أن الاسـتثمارات المصرية بأفريقيـا ارتفعت عام ٢٠٢١ بقيمة ١,٢ مليار دولار ليصل إجمالي الاستثمارات المصرية بالقارة إلى ١٠,٢ مليـار دولار فـي حين يبلغ إجمالي الاستثمارات الأفريقية في مصر نحو ٢,٨ مليار دولار.

وأوضـح الوزيـر انـه خـلال السـنوات الماضيـة عملـت الحكومتـان المصريـة والايفواريـة ومجتمعـا الأعمـال بالبلدين عن كثب على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، لاسيما وان معدلات التجارة البينية بين مصر وكوت ديفوار لا تعكـس الإمكانات والمقومـات الاقتصادية الكبيرة لكلا البلدين.

ولفـت إلـى أن حجم التبـادل التجاري بين البلديـن بلـغ العـام الماضـي نحـو ١٤٩ مليـون دولار مقارنة بنحـو ٥٣,٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ محققاً نسبة زيادة بلغـت ١٧٨,٥٪، مشـيراً إلى أن اهم بنود التبادل التجاري بين البلدين تشـمل الآلات والمعـدات والأجهزة الكهربائيـة واللدائن والـورق والزجـاج والحديـد والصلـب والكاكاو والخشب والفاكهة.

وأعرب سمير عن امله في تعزيز التعاون بيـن القطاع الخـاص بالبلدين والاسـتفادة من بـدء تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقيـة AFCFTA في مضاعفة حجم التبـادل التجاري بين مصر وكوت ديفوار خلال السنوات القليلة المقبلة.

ولفـت الوزير إلى أن هنـاك فرصاً كبيرة للتعـاون بين مصر وكـوت ديفوار خاصة في قطاعات الصناعات الغذائية والزراعة والتعديـن والصناعات الهندسـية والطاقة والإنشـاءات والمنسـوجات وتكنولوجيـا المعلومات

ويبحث مع الممثل الإقليمي للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشمال أفريقيا سبل تنمية وتطوير صناعة الأثاث في مصر

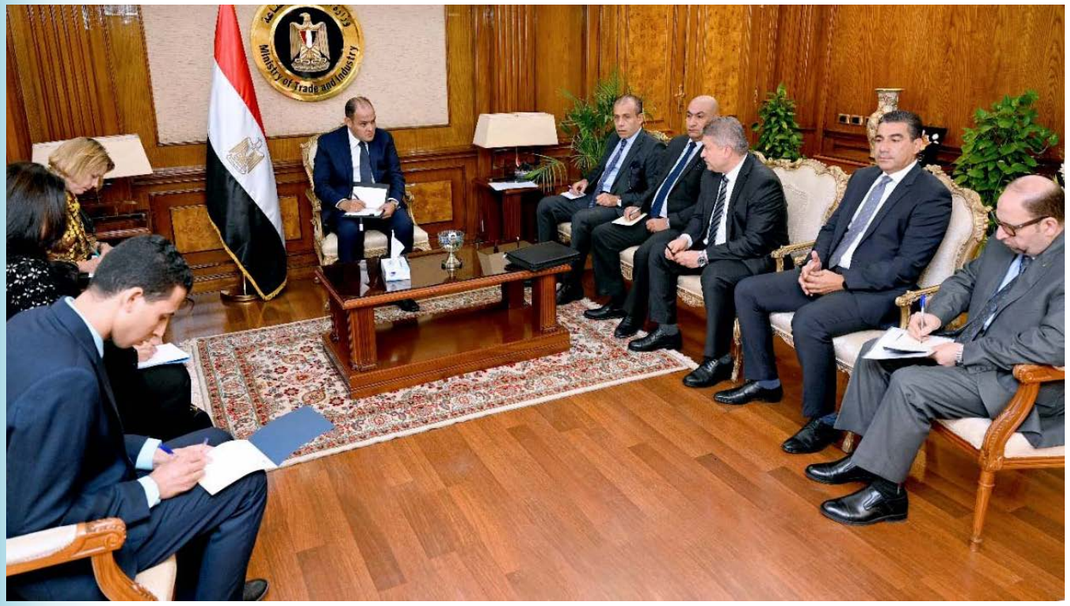

عقد المهندس/ أحمد سـمير، وزيـر التجارة والصناعـة لقـاءً مـع الدكتـورة/ سـوزانا تشوندوروسـكي، الممثـل الإقليمـي للجنـة الاقتصادية للأمم المتحدة لشمال أفريقيا لبحث سبل تنمية وتطوير صناعة الأثاث في مصر، شارك في اللقاء الوزير مفوض تجاري/ يحيى الواثق بـالله رئيس جهاز التمثيـل التجاري، والمهندس/ محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركـز تحديث الصناعـة، والوزير مفوض تجـاري عمـرو هـزاع، مستشـار الوزيـر للمشـروعات التنمويـة، والمهنـدس/ إيهاب درياس رئيس المجلس التصديري للأثاث.

وقـال الوزيـر إن اللقاء اسـتعرض الميزات التنافسـية التي يتصف بهـا قطاع الأثاث في مصـر ورؤيـة الـوزارة للارتقاء بتنافسـية المنتج المحلي وتعزيز البيئة المناسبة لتحسين الإنتاجيـة وتقديـم المسـاعدة الفنيـة لزيـادة الصادرات المصرية من الأثاث.

وأوضـح سـمير أن الحكومة تولـي اهتماماً كبيراً للنهوض بصناعة الأثاث باعتبارها من الصناعـات كثيفة العمالة التـي تتمتع مصر فيها بميزات تنافسـية تؤهلها لتلبية احتياجات السـوق المحلي والتصدير لمختلف الأسواق الدولية خاصة في ظل جودة المنتج المصري التـي تلقى قبـولاً في العديد من الأسـواق لا سيما الأسواق العربية والإفريقية.

ولفـت الوزير إلى أنـه يمكن الاسـتفادة من الدراسـات التفصيليـة التـي أعدهـا مركـز تحديث الصناعة التابع للوزارة على تجمعات صناعة الأثاث فـي مصر للتعرف عن كثب علـى وضـع الصناعة وطبيعـة التصميمات والآلات المستخدمة خاصة وأن المركز يقدم خدماتـه لعدد كبير مـن القطاعات الصناعية وأبرزهـا قطاع الأثاث، لافتـاً إلى أن أهمية إجـراء زيـارات ميدانيـة لمصانـع وورش صناعـة الأثـاث للوقوف على سـبل الإنتاج والتصنيع والمواد الخام والآلات.

ومـن جانبهـا أكـدت الدكتـورة/ سـوزانا تشوندوروسـكي، الممثـل الإقليمـي للجنـة الاقتصاديـة للأمـم المتحـدة لشـمال أفريقيا حـرص اللجنة على تقديم كافة أشـكال الدعم للنهـوض بصناعة الأثاث فـي مصر والبناء على الجهود والنتائـج التي حققتها مصر في هـذا القطاع الواعد، مشـيرةً إلـى أن اللجنة تقـدم دعماً فنياً للمصنعين والمنتجين يتضمن حلولاً للذكاء الاصطناعي والابتكار والتحول الرقمـي وتدريب على التصدير والمشـاركة في المعارض الخارجية.

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية

في احتفالية كبرى أقيمت تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية حيث قام الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بالتوقيع على الاستراتيجية إيذانا بالإعلان عن إطلاقها رسميا وذلك بحضور السيد/ دارين تانغ مدير عام المنظمة العالمية للملكية الفكرية وعدد من الوزراء وأعضاء مجلس النواب والشيوخ وكبار المسئولين والسفراء وممثلي البعثات والمنظمات الدولية ورؤساء الجامعات المصرية.

الاستراتيجية تعكس حرص الدولة على مواكبة التطورات العالمية

أكد الدكتور مصطفي مدبولي رئيس الوزراء في كلمته خلال الاحتفالية، أن إطلاق هذه الاستراتيجية يعد الخطوة الأولى من نوعها في مصر، وتعد انعكاسا حقيقيا لاهتمام الدولة المصرية البالغ بهذا الملف، إيمانا بأهميته، وإدراكاً لما تلعبُه منظومةُ الملكيةِ الفكريةِ من أدوار في دفعِ عجلةِ الاقتصاد المصريّ، وتحقيق أهدافِ التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

وأضاف أن إطلاق الاستراتيجية يأتي في ظلِّ حرص مصر على مواكبة التطورِ العالميِّ في هذا المجال، وإلمامها بالدورِ المتعاظمِ لاقتصاد المعرفة والتطورِ التكنولوجي.

وأعرب مدبولي عن ثقته الكاملة في أن جميع الجهاتِ والمؤسساتِ المعنيةِ في الدولة لن تدخرَ جهدًا في الاضطلاعِ بأدوارها، وتنفيذ المهام المطلوبة منها، سواءً من خِلالِ اتّخاذِ سياساتٍ قطاعية ملائمة تتسق وأهداف ومحاور الاستراتيجية، أو من خلال مباشرة خطط العمل والمشروعات المستهدفة، من أجل تحقيق تلك الأهداف.

معرض الملكية الفكرية

تضمنت فعاليات الاحتفالية افتتاح معرض مصر الأول لحقوق الملكية الفكرية حيث ضم عدد من الأجنحة الخاصة ببراءات الاختراع والنماذج الصناعية والعلامات التجارية والأصناف النباتية والشركات التكنولوجية الناشئة والابتكارات

الرئيس السيسي يستقبل مدير عام المنظمة العالمية للملكية الفكرية «وايبو»

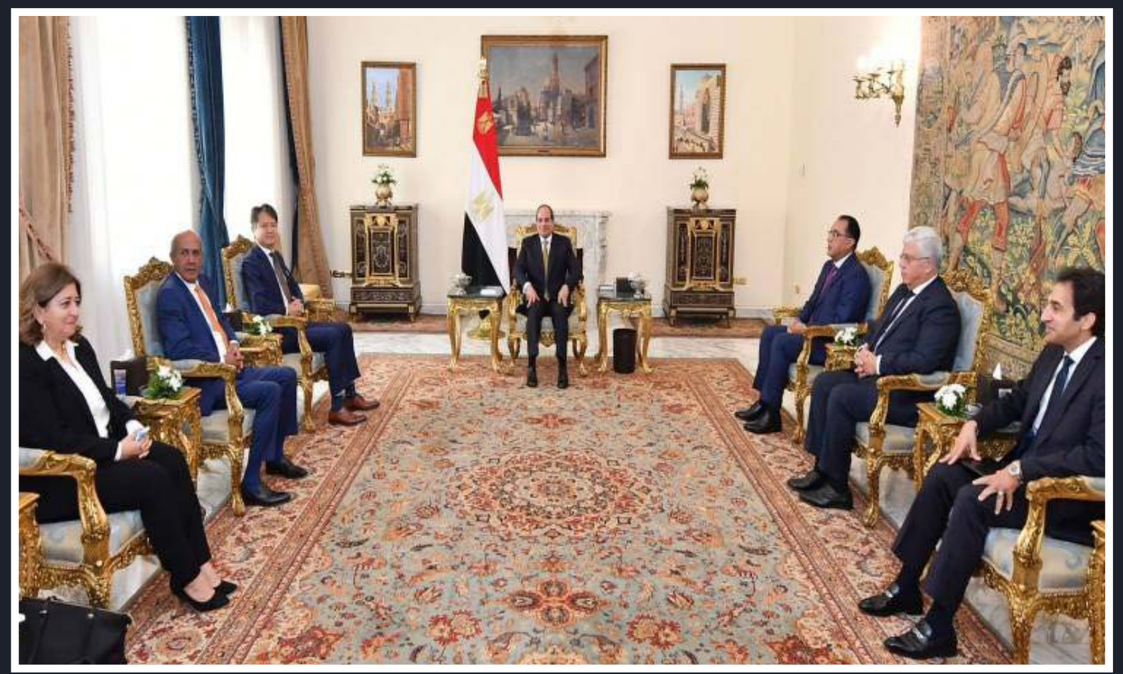

استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي السيد/ دارين تانغ، مدير عام المنظمة العالمية للملكية الفكرية «وايبو»، وذلك بحضور الدكتور مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتور/ محمد أيمن عاشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

وصرح السفير بسام راضي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية أن الرئيس أكد حرص مصر على دمج موضوعات الملكية الفكرية في سياستها الوطنية، وذلك في ظل يقين الدولة بأن المعرفة والابتكار والبحث العلمي هم ركيزة أساسية للتقدم والتنمية الاقتصادية، حيث تدعم مصر في هذا الإطار أوجه التعاون مع المنظمة في مختلف مجالات عملها، خاصة البحث العلمي، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ودعم رواد الأعمال والمبتكرين، كما تم من هذا المنطلق إطلاق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في مصر.

الأعلى لتنظيم الإعلام ينظم مؤتمرا صحفياً حول إطلاق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية بحضور وزير التجارة والصناعة

شارك المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة بفعاليات المؤتمر الصحفي الذي نظمه المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام برئاسة الكاتب الصحفي كرم جبر وبحضور الدكتور / علي المصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية والدكتورة / رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي والدكتور/ أيمن عاشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

وقد أشاد المؤتمر بالاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية التي تم إعدادها تنفيذاً لتوجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، في هذا الشأن، وترتبط أهدافها ومحاورها مع كل من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأجندة المنظمة العالمية للملكية الفكرية للتنمية، وكذا «رؤية مصر ٢٠٣٠»، وكذا برنامج الإصلاحات الهيكلية الذي تتبناه الحكومة، وذلك بما يضمن تحقيق التناغم والتكامل بين سياسات وأهداف الدولة في جميع المجالات.

ووجه المؤتمر، الشكر للسيد رئيس الجمهورية على إطلاق هذه الاستراتيجية بعدما كانت هناك مطالبات دولية ومحلية بانضمام مصر إلى اتفاقية الملكية الفكرية، كذلك توجيه الشكر لرئيس الوزراء الدكتور/ مصطفى مدبولي على رعاية إطلاق هذه الاستراتيجية.

وأكد المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة أن الوزارة مرتبطة باتفاقية دولية للملكية الفكرية وخاصة بنقل المعرفة والعلامات التجارية، مشيراً أن الوزارة تعمل على وجود مقومات داعمة للابتكار.

وأشار سمير إلى أن الملكية الفكرية تساعد على نمو ونهضة النشاط الاقتصادي، لافتاً أن الوزارة حددت أهدافاً لإتاحة براءات الاختراع لاستخدامها بشكل فعال وتحقيق التنمية المستدامة.

وأوضح الوزير أن الوزارة عملت بالتنسيق مع باقي الجهات على تحديد أهداف الملكية الفكرية، الخاصة بالوزارة، وتم وضع آليات التنسيق مع الجهات المعنية تحقيقًا للتكامل بين المؤسسات البحثية والأكاديمية وقطاع الصناعة، وإعداد خريطة بالأولويات والمشروعات المستهدفة ودراسة الحوافز والتسهيلات اللازمة لتطوير جهود البحث، كذلك العمل على إتاحة معلومات البراءات وغيرها من عناصر الملكية الفكرية المسموح بتداولها للملك العام تمهيدا لاستخدامها على نحو فعال.

ولفت سمير إلى أن الوزارة تعمل علي توعية المواطنين بأهمية الملكية الفكرية، كذلك يتم التنسيق مع الجامعات ودراسة حزمة من الحوافز لتحفيز أعضاء هيئة التدريس ومراكز البحوث لخدمة الصناعة.

نبذة عن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية

التزمت مصر تاريخيا بحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وفقا للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت اليها في هذا المجال وسعت نحو تعظيم دورها وتفعيل مشاركتها في المجتمع الدولي وما تمخض عنه من منظمات وروابط دولية في مختلف مجالات الملكية الفكرية.

وفي ضوء ما توليه الدولة المصرية وقيادتها من اهتمام بالغ بمنظومة الملكية الفكرية الماما بدورها وادراكا منها لتقاطعها وتداخلها في عديد من القطاعات والمحاور مع «رؤية مصر ٢٠٣٠: استراتيجية التنمية المستدامة» تداخلا برزت معه أهمية الملكية الفكرية كأحد الممكنات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فقد بات لزاما السعي بخطوات حثيثة نحو تطوير منظومة متكاملة وفعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية.

وإذ وضعت مصر نصب عينيها ما يزخر به التطور العالمي في مجال الملكية الفكرية من فرص اقتصادية وتنموية واعدة كما لم تغفل ما تنطوي عليه مواكبة ذلك التطور من تحديات لا فكاك من التغلب عليها فقد أعدت هذه الاستراتيجية لتكون مبادرة جادة من الدولة المصرية تضع بها حجر الأساس لمنظومة شاملة للملكية الفكرية مقترحة فيها بعض الوسائل والخطوات الضرورية لوضع بيئة تشريعية ومؤسسية ملائمة للحاق بالتطور العالمي في هذا المجال ورسم خطة عمل واضحة تعظم من خلالها الاستفادة بدور الملكية الفكرية في تحقيق أهداف الدولة في مختلف القطاعات.

الأهداف العامة للاستراتيجية

١. حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية: من خلال إنشاء جهاز قومي للملكية الفكرية، ودعم التحول الرقمية وإتاحة الخدمات بالوسائل التكنولوجية الحديث، وتدريب وتطوير العنصر البشري، وربط إدارات ومكاتب الملكية الفكرية بباقي الجهات والمؤسسات في الدولة، إلى جانب إنفاذ واحترام حقوق الملكية الفكرية، وتعظيم دور مصر في منظومة الملكية الفكرية العالمية والعمل على التنسيق والتعاون مع الجهات والمنظمات الدولية.

٢. تهيئة البيئة التشريعية للملكية الفكرية: على المدى القصير: العمل على حل المشكلات الجوهرية العاجلة المتعلقة بمنظومة الملكية، وعلى المدى المتوسط: المراجعة الشاملة للتشريعات المرتبطة بالملكية الفكرية.

٣. تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: من خلال تعزيز وتشجيع ودعم الاستغلال التجاري لأصول الملكية الفكرية، وتعظيم الاستفادة من الملكية الفكرية في البحث العلمي وربطه باحتياجات الصناعة الوطنية، بالإضافة إلى تطبيق سياسات رشيدة ومتوازنة للملكية الفكرية في مجال الصحة العامة وإتاحة الدواء، وتعظيم القيمة الاقتصادية للمشروعات المتوسطة والصغيرة باستخدام أدوات الملكية الفكرية، وتعظيم المردود الاقتصادي لقطاعي السياحة والتراث باستخدام أدوات الملكية الفكرية.

٤. توعية فئات المجتمع المصري بالملكية الفكرية: من خلال نشر وتعزيز الوعي العام بالملكية الفكرية ومحاور الاستراتيجية، ودمج مفاهيم الابداع والابتكار والملكية الفكرية في العملية التعليمية بالمرحلة قبل الجامعية، وتعزيز الوعي بالملكية الفكرية في الجامعات والمؤسسات البحثية وتحفيز الطلاب والدارسين على إنتاج الملكية الفكرية.

صياغة الاستراتيجية

صدرت توجيهات السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة برئاسة مجلس الوزراء وعضوية الوزارات والجهات المعنية بإدارة وحماية الملكية الفكرية وكذا المجلس الاستشاري لعلماء وخبراء مصر وذلك لصياغة استراتيجية للملكية الفكرية، وبناءً عليه صدر قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٧٢ لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل لجنة برئاسة ممثل عن هيئة مستشاري مجلس الوزراء وعضوية ممثلين عن الوزارات والجهات المعنية.

المبادئ التي استندت إليها الاستراتيجية:

- احترام الملكية الفكرية.
- تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والالتزام بمعايير الشفافية.
- دعم محاور التنافسية ومنع الممارسات الاحتكارية
- كفالة حرية الفكر والرأي وحقوق الإبداع الفني والأدبي وترسيخها، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار والبحث العلمي، ودعم وتطوير مؤسساته
- رعاية الباحثين والمخترعين، وحماية حقوقهم المكتسبة.
- تحقيق التوازن الأمثل بين منح الحقوق الاستئثارية لتشجيع الإبداع والابتكار والاستثمار في شتى المجالات من جانب، وبين تحقيق المصلحة العامة للمجتمع في مختلف مناحي الحياة من جانب آخر
- الحوكمة وتعزيز العمل المؤسسي في الجهة التي سيناط بها الاختصاص برعاية حقوق الملكية الفكرية وحمايتها

الجهات المعنية بالملكية الفكرية

- مكتب براءات الاختراع بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.
- الإدارة المركزية للعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية بجهاز تنمية التجارة الداخلية
- الإدارة العامة للتراخيص الفنية بقطاع شئون الإنتاج الثقافي بوزارة الثقافة.
- إدارة حماية حقوق الملكية الفكرية بقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة
- مكتب قيد التصرفات بالإدارة المركزية للرقابة على المصنفات السمعية والبصرية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للثقافة
- إدارة حماية حق المؤلف بالإدارة المركزية للشئون الأدبية والمسابقات بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للثقافة
- مكتب حماية البث والمصنفات السمعية والبصرية بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام
- مكتب حماية برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات
- مكتب حماية الأصناف النباتية بوزارة الزراعة
- الإدارة العامة لحقوق الملكية الفكرية بقطاع الاتفاقات والتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة
- جهاز نقطة الاتصال لشئون حماية حقوق الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة
- اللجنة الوطنية للملكية الفكرية بوزارة الداخلية

التزامات مصر الدولية في مجال حقوق الملكية الفكرية

تتشكل المنظومة الدولية لحقوق الملكية الفكرية من عدد من الاتفاقيات الدولية التجارية على غرار اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية «تريبس» تحت مظلة منظمة التجارة العالمية والتفاقيات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الاطراف والاقليمية واتفاقيات الاستثمار في كافة اشكالها الى جانب الاتفاقيات متعددة الاطراف التي تم اقرارها تحت مظلة وادارة المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وبشكل عام تلتزم مصر باحكام التفاقة التجارة العالمية واتفاقية انشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية وعدد من معاهداتها والتي تتضمن في مقدمتها مجال الملكية الصناعية كالتالي:

- اتفاق استراسبورج الخاص بالتصنيف الدولي للبراءات
- اتفاق لاهاي بشق الايداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية
- اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات
- بروتوكول مدريد الخاص بالتسجيل الدولي للعلامات
- اتفاق مدريد بشأن قمع بيانات مصدر السلع الزائفة او المضللة
- اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لاغراض تسجيل العلامات
- اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية
- معاهدة التعاون بشأن البراءات
- معاهدة قانون العلامات
- معاهدة نيروبي لحماية الشارة الاولمبية
- معاهدة واشنطن حول الملكية الفكرية فيما يتعلق بالدوائر المتكاملة

الحكومة تطلق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية الأربعاء القادم

كتب - عبدالرحيم أبوشامة،

يطلق الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، الأربعاء القادم، الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، فى احتفالية كبرى تقام بالعاصمة الإدارية الجديدة، تحت رعاية الرئيس السيسي، يحضرها دارين تانغ، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وأجندة المنظمة العالمية للملكية الفكرية للتنمية، و«رؤية مصر ٢٠٣٠»، وبرنامج الإصلاحات الهيكلية الذى تتبناه الحكومة، وذلك بما يضمن تحقيق التناغم والتكامل بين سياسات وأهداف الدولة فى جميع المجالات.

وكان الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء، عقد اجتماعا الأسبوع ...

مصر تعلن تفاصيل «استراتيجية الملكية الفكرية»

تتضمن إطارا تشريعيا لحماية الحقوق وتعزيز الأنشطة البحثية ودعم التنمية

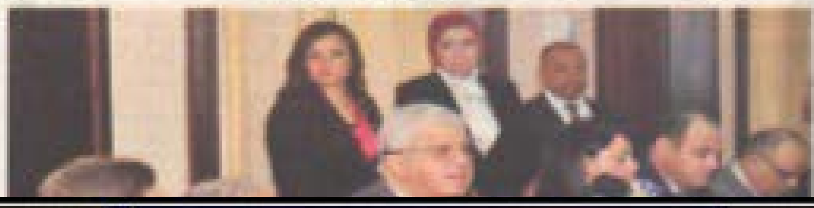

تحت رعاية الرئيس

الأربعاء المقبل.. رئيس الوزراء يطلق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية

كرم جبر: الملكية الفكرية تعمل على تشجيع العقول المبدعة والحفاظ عليها ومنح أصحابها الحقوق الأدبية

وزير التموين: إطلاق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.. الأربعاء المقبل

محمد جعفر

أعلن الدكتور على المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، عن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية يوم الأربعاء المقبل بحضور مدير عام المنظمة العالمية للملكية الفكرية، دارين تانغ، مشيراً إلى أنه سيكون هناك جهاز مستقل للملكية الفكرية يتبع رئيس مجلس الوزراء.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام أمس برئاسة ... الملكية الفكرية وذلك بحضور رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولى، والدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالى والبحث العلمى، والمهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، وكبار الصحفيين والإعلاميين.

وقال وزير التموين إن إطلاق هذه الاستراتيجية يعد رؤية حقيقية للتأكيد على أهمية حماية الملكية الفكرية، منوهاً بدعم الرئيس عبدالفتاح السيسى للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.

من جانبه، قال الكاتب الصحفى كرم جبر إن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية تعد رسالة من مصر للعالم بأنها تحترم حقوق الملكية الفكرية، موجهاً الشكر للرئيس عبدالفتاح السيسى على أن يتم إطلاق هذه الاستراتيجية.

وشدد «جبر» على أن مصر تشجع العقول المبدعة فى جميع المجالات، مشيراً إلى أن هذه الاستراتيجية تم إعدادها تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسى، وترتبط أهدافها ومحاورها مع كل من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأجندة المنظمة العالمية للملكية الفكرية للتنمية، ورؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج الإصلاحات الهيكلية الذى تتبناه الحكومة، وتحقيق التناغم والتكامل بين سياسات وأهداف الدولة فى جميع المجالات.

دعم الابتكار

إن وزارة الصناعة والتجارة تشجع دائماً على روح الابتكار والعلامات التجارية، ويدعم ذلك وجود بيئة تشريعية مناسبة لذلك، وعلى الرغم من وجود بيئة تشريعية تدعم الابتكار والإبداع وبراءات الاختراع، فإن الحكومة حريصة على وجود تشريعات أكثر لضمان بيئة داعمة للابتكار، خاصة أن ذلك سيساعد فى النمو والتنمية والنهضة، وهو ما تحققه الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، وهى خطوة رائدة وإيجابية تسهم فى دعم الصناعة والتجارة.

المهندس أحمد سمير
وزير الصناعة والتجارة

جبر: الملكية الفكرية تعمل على تشجيع العقول المبدعة ومنح أصحابها الحقوق الأدبية

المصيلحى: تضمن زيادة العائد المادى.. وعاشور: تلعب دورا مهما فى تنمية الجامعات

سمير: تساعد على نمو النشاط الاقتصادى.. والمشاط: الإستراتيجية تساعد فى التعاون الدولى

طلاق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية بحضور ٤ وزراء

كرم جبر: رسالة إلى العالم بأن مصر ورئيسها يحترمان «الحقوق».. وإطلاقها حاليا ضرورة ملحة

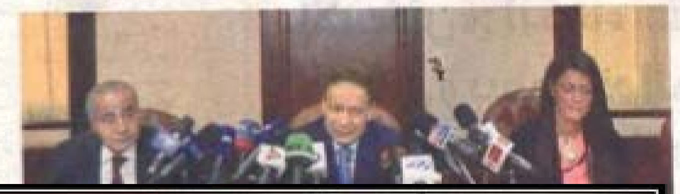

رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام:

الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية تحترم حقوق المبدعين

تحقق التناغم بين سياسات وأهداف الدولة.. بكل المجالات

أكد الكاتب الصحفى كرم جبر رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام أن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية تعد رسالة من مصر للعالم بأنها تحترم حقوق الملكية الفكرية، موجها الشكر للرئيس عبدالفتاح السيسى على إطلاق هذه الاستراتيجية.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام أمس حول الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، برعاية رئيس الوزراء الدكتور مصطفى ... أيمن عاشور وزير التعليم العالى والبحث العلمى، وكبار الصحفيين والاعلاميين.

شدد جبر على أن مصر تشجع العقول المبدعة فى جميع المجالات، مشيرا إلى أن هذه الاستراتيجية تم إعدادها تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسى وترتبط أهدافها ومحاورها مع كل من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأجندة المنظمة العالمية للملكية الفكرية للتنمية، ورؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج الإصلاحات الهيكلية ...

تحت رعاية السيسى

مدبولى يوقع الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية استعدادا لإطلاقها رسميا

إنتاج قطع غيار السيارات الكهربائية محليا لخفض فاتورة الاستيراد

استراتيجية «الملكية الفكرية» بحضور ٤ وزراء

من الشخصيات العامة والإعلاميين.

وقال رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، إن المؤتمر الذى يعقد تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، وبحضور ٤ وزراء، يقدم نماذج جيدة للملكية الفكرية للمجتمع الدولى، وسيكون لها مردود فى الداخل على الصناعة وكل الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية.

وأضاف، فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم»: «سيطلق الوزراء الأربعة البرنامج خلال زيارة رئيس المنظمة الدولية للملكية الفكرية وسيتم إطلاقها الأربعاء المقبل فى احتفال كبير بحضور ٣٠٠ شخصية يمثلون كافة القطاعات.

مركز تحديث الصناعة
INDUSTRIAL MODERNISATION CENTRE

علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام ٢٠١٦ تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعين الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة.. مدة صلاحية العلامة عامان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم. بلغ إجمالي عدد المصانع التي تم تقييمها ٣٥٢ مصنع، و إجمالي عدد المصانع التي تم منحها العلامة ٢٩٦ مصنع، وتم رفض ٥٦ مصنع لم يتمكن من التوافق مع المعايير الخاصة لمنح العلامة، وقد تم إصدار تقرير كامل لتلك المصانع يُظهر نقاط عدم التطابق حتى يتسنى لهم العمل على معالجتها وتقدم مرة آخرى للمركز ٣١ مصنع بطلبات بعد توفيق أوضاعها وتم إعادة التقييم.

شركة الصناعات المتكاملة - فرست

تاريخ التأسيس: 2007 عدد الأفرع: 2
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: تصنيع وإنتاج التيكيت والبادجات المنسوجة - طباعه الترانسفير الحراري - طباعة مستلزمات التغليف والتعبئة وأعمال التشطيب
السوق المستهدف: السوق المحلى - التصدير
الموقع الإلكتروني: www.first-iic.com

تأسست الشركة عام 2007 وهي متخصصة في صناعة التيكيت المطبوع والمنسوج بكل أنواعه، وأيضاً علب وصناديق التغليف والتعبئة الورقية و المطبوعة، والشرائط النسيجية من الالياف الصناعية، وطباعة الشرائط الورقية للملابس، وطباعة الفلكسو والسلك سكرين وورق تيكيت ذاتي اللصق)ستيكر(، وطباعة الترانسفير المنقول حراري علي الاقمشة، والطباعة المباشرة على الاقمشة
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 9001, ISO 14001, ISO 45001, OEKO-Tex

شركة الازهر لتصنيع وتعبئة اللحوم

تاريخ التأسيس: 2019 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: تصنيع مصنعات لحوم - سجق - بيرجر - كفتة - مصنعات دواجن - لحم مكعبات - كبدة - شاورمة - لحم مفروم.
السوق المستهدف: السوق المحلي
الموقع الإلكتروني: web.facebook.com/AlAzharCo

بدأ إنتاج المصنع فى 2019 على خلفية سابقة في تجارة وتوزيع اللحوم داخل محافظة بورسعيد، وكان التوجه المبدئي في نشاط مصنعات اللحوم لزيادة حجم الأعمال والانتشار خارج المحافظة، وفى عام 2021 تم إضافة نشاط مصنعات الدواجن لتلبية إحتياجات السوق المحلي.
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 9001, ISO 22000, ISO 45001

خليجي تكس للنسيج والصباغة والطباعة وتجهيز الأقمشة

تاريخ التأسيس: 2015 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: تي شيرت - بولو شيرت - ملابس داخليه رجالي واطفالي - سويت بانت - سويت شيرت - هودي - شورت - بنطلون - منتجات للاقمشة التريكو .
السوق المستهدف: السوق الخارجي للتصدير
الموقع الإلكتروني: khaliji.outatex.de

خليجي تكس شركة رائدة فى تصنيع الملابس من اقمشة التريكو فى مصر، رؤية خليجي تكس حسب شعارها - نحن من نتبنى رضاك - تعكس التزامها بالتصاميم ذات الذوق الرفيع والتميز بتقديم المنتج المناسب لاحتياجات المستهلك بجودة عالية تضاهى المنتجات العالمية.
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 9001:2015, ISO 14001:2015, ISO 45001:2018

PROUDLY MADE IN
بكل فخر صنع في
EGYPT
مصر
علامة الجودة
SEAL OF QUALITY

شركة المجد للصناعات الغذائية - سنبلة

تاريخ التأسيس: 1997 عدد الفروع: 2
تاريخ الحصول علي العلامة: 2018
نوع المنتج: بقسماط مطحون - بقسماط كرسبي - بقسماط كرانشي - بقسماط نجوم، بقسماط بانكو - بقسماط فليكس.
السوق المستهدف : السوق المحلي والتصدير.
الموقع الالكتروني: http://www.sonbola-eg.com

المجد للصناعات الغذائية - سنبلة من الشركات الرائدة في صناعة المواد الغذائية ومتخصصة في إنتاج البقسماط المطحون بأنواعه، بدرجة عالية من الجودة وطبقا للمواصفات القياسية المحلية والعالمية.
المنشأة حاصلة على شهادات
ISO 45001, ISO 9001, ISO 14001, FSSC 22000, BRC, SEDEX

دلتا النيل للصناعة

تاريخ التأسيس: 1996
تاريخ الحصول علي العلامة: 2020
نوع المنتج: مصبعات بلاستيكية من مادة PET وأغطية بلاستيكية من مادة PE
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير.
الموقع الالكتروني: https://deltaelnile.com

تأسست الشركة عام 1996 وتعمل في تصنيع المصبعات من مادة البريفورم من خامة PET وأغطية بلاستيكية من مادة PE والشركة معتمدة لدي كل الشركات العالمية والمحلية في مجال تعبئة المياه الغازية والمياه المعدنية وزيت الطعام.
المنشأة حاصلة على شهادات OHSAS – ISO 22000– 18001FSSC 22000

الشركة العربية للمطاحن والصناعات الغذائية

تاريخ التأسيس: 2004 عدد الأفرع: 5
تاريخ الحصول علي العلامة: 2020
نوع المنتج: دقيق القمح استخراج 72% - سميد - خليط زوائد
السوق المستهدف : السوق المحلي - السوق الخارجي.
الموقع الإلكتروني: www.arabian-milling.com

المصنع يقع في مدينة العاشر من رمضان الصناعية وهو مطحن لإنتاج الدقيق بطاقة إنتاجية 500 طن يوميا ويتكون من خطي انتاج كل خط قدرته 250 طن يوميا، ويحتوي المصنع علي عشرة صوامع معدنية سعة كل صومعة 4000 طن.
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 45001, ISO 9001, BRC, ISO 14001

تحركات عالمية لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك الدولي

أصدرت مجموعة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بيانا مشتركاً يدعو إلى تحرك عاجل لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية والتي تتضمن أزمة الأمن الغذائي العالمي، وارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة، واضطرابات سلاسل الإمداد.

وبرغم تراجع أسعار الغذاء العالمية واستئناف تصدير الحبوب من البحر الأسود، يظل الغذاء بعيدا عن منال الكثيرين نتيجة لارتفاع الأسعار وصدمات الأحوال الجوية ، وتشير التوقعات إلى أن أعداد الذين يواجهون انعداما حادا في الأمن الغذائي في أنحاء العالم ستواصل الارتفاع، ولا تزال أسواق الأسمدة متقلبة، ولا سيما في قارة أوروبا، حيث أدى نقص إمدادات الغاز الطبيعي وارتفاع أسعاره إلى قيام عدد كبير من منتجي اليوريا والأمونيا بوقف الإنتاج ، وقد يؤدي هذا الأمر إلى انخفاض معدلات استخدام الأسمدة في موسم الزراعة المقبل، الأمر الذي من شأنه إطالة أمد تأثير الأزمة.

ويتعين بذل جهود مستمرة شاملة ومنسّقة بهدف دعم كفاءة الإنتاج والتجارة، وتحسين الشفافية، وتعجيل وتيرة الابتكار والتخطيط المشترك والاستثمار في تحول نظم الغذاء.

دعم كفاءة الإنتاج والتجارة

يجب على الحكومات في جميع البلدان أن تتحرك بشكل عاجل لإعادة النظر في تدخلاتها في تجارة السلع الزراعية وأسواقها، والتشجيع على إنتاج الأطعمة المغذية، و الحفاظ على الانفتاح التجاري في أسواق المواد الغذائية والسلع الزراعية والطاقة، وينبغي أن تلتزم البلدان بالتعهدات التي قطعتها في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية بكبح القيود على تصدير الأغذية والأسمدة واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير التجارة.

تحسين مستوى الشفافية

تتيح مراقبة أسواق المواد الغذائية آلية مهمة للإنذار المبكر تتسم بالكفاءة ويجب أن تكملها عملية تتبع شفافة للتمويل الذي يقدمه المجتمع الدولي من أجل مواجهة أزمة الغذاء، وينبغي للحكومات أن توفر البيانات والموارد اللازمة لدعم نظام معلومات الأسواق الزراعية ، الذي يعزز الشفافية في أسواق الغذاء من خلال مراقبة الأسعار وتوفير المحاصيل الغذائية الرئيسية وتشجيع التحرك على صعيد السياسات، كما يعمل التحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي في الوقت الراهن على اتساق نظم التتبع الحالية من خلال لوحة مؤشرات تمكن الحكومات والفرق المعنية بالبلدان المختلفة من تحديد احتياجاتها وتوجيه التمويل اللازم نحو التصدي للأزمة.

تعجيل وتيرة الابتكار والتخطيط المشترك

تعاني أنشطة البحوث والتطوير في القطاع الزراعي من نقص مزمن، في حين أنها تحقق أحد أعلى مستويات العائدات على الإنفاق العام ، ويكتسب الابتكار أهمية بالغة في مواجهة التحديات طويلة المدى أمام الأمن الغذائي والتغذية على مستوى العالم والتي يفرضها تغير المناخ، وتدهور حالة الأراضي والنظام البيئي، والآفات، وأمراض النباتات والحيوانات العابرة للحدود، وينبغي العمل على المزيد من التنسيق المنهجي والتخطيط المشترك للربط بين الفرص قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى وتقديم الدعم في الوقت المناسب.

الاستثمار في تحول نظم الغذاء

إن تعزيز صلابة نظم الغذاء في مواجهة المخاطر، بما فيها الصراعات، والظواهر المناخية المتطرفة ،والصدمات الاقتصادية والأمراض مطلب ضروري لتعزيز الاستجابة المستدامة، وتكتسب معالجة كل من الاختناقات في البنية التحتية والاختناقات في عرض المدخلات مثل الأسمدة والبذور أهمية بالغة للوصول إلى نظام للإمدادات الغذائية يتسم بالكفاءة، وسيكون تقديم الدعم الفعال والمستدام لصغار المزارعين مطلبا حيويا لضمان شمولهم كجزء من الحل وتوطين سلاسل الإمداد.

واختتم البيان بالتأكيد على الالتزام بالعمل المشترك لتلبية الاحتياجات العاجلة من الأمن الغذائي والتغذية، ومعالجة القضايا الهيكلية في السوق التي قد تفضي إلى تفاقم الآثار المعاكسة، وبناء صلابة البلدان لمنع وقوع الأزمات مستقبلا والتخفيف من تأثيرها.

• بلـغ حجـم التبادل التجاري بين مصـر والأردن خلال عام ٢٠٢١ نحـو ٧٧٥ مليون دولار منهـا ٥٧٢ مليون دولار صـادرات مصرية و٢٠٣ مليـون دولار وتضمنت اهم بنود التبـادل التجاري بيـن البلديـن المنتجات الغذائيـة والأثاث والسلع الزراعية والأسمدة والأدوية البيطرية والسجاد.

• بلغـت معدلات التجـارة البينية بيـن مصر والمملكـة العربية السـعودية العام الماضي ٤ مليـار و٥٧٠ مليون دولار مقارنة بنحـو ٣ مليـار و٢٣٦ مليون دولار عام ٢٠٢٠ محققا نسـبة زيادة بلغت ٤١٪.

• بلـغ حجم التبـادل التجاري بين مصر وكوت ديفـوار العام الماضي نحـو ١٤٩ مليـون دولار مقارنة بنحو ٥٣,٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ محققاً نسـبة زيادة بلغت ١٧٨,٥٪ وتضمن اهم بنود التبادل التجـاري بيـن البلدين تشـمل الآلات والمعدات والأجهـزة الكهربائية واللدائـن والـورق والزجـاج والحديـد والصلـب والكاكاو والخشـب والفاكهة.

• بلـغ حجم التبادل التجاري بين مصـر والاتحاد الأوروبي العام الماضي نحو ٢٩,٦ مليار دولار مقارنة بنحو ٢٣,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ محققاً نسبة زيادة بلغت ٢٤,٥ ٪.

• بلغـت معدلات التجارة البينية بين مصر والبرازيل العام الماضي نحو ٢ مليـار و٥٥١ مليـون دولار مقارنة بنحو مليار و٩٦٩ مليون دولار عام ٢٠٢٠ محققة نسبة زيادة بلغت ٢٩,٥٪.

• بلـغ حجم التجـارة بين مصر وإسـبانيا ٢,٧ مليار يـورو خلال عام ٢٠٢١ مقابـل ٢,١ مليـار يـورو خـلال عـام ٢٠٢٠ بنسـبة زيـادة ٣١,٣٪، كمـا بلغـت الصـادرات المصرية مليـار و١٩٢ مليون يورو خـلال عـام ٢٠٢١ مقابل ٦٥٩ مليون يورو خلال عام ٢٠٢٠ بنسـبة زيادة ٨٠,٥٪.

• بلـغ حجـم التبـادل التجاري بيـن مصر وجيبوتي خـلال العام الماضـي ٩٥ مليون دولار مقابل ٨٢,١ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسـبة زيـادة ١٥,٧٪، كما بلغت الصـادرات المصرية إلى جيبوتي ٨٨,٣ مليون دولار وبلغت الواردات المصرية ٦,٧ مليون دولار.

• بلغـت معدلات التجارة البينية بين مصر والسـودان خلال عام ٢٠٢١ نحـو مليـار و١٦٥ مليـون دولار مقارنـة بنحو ٧٢٥ مليون دولار عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٦٠٪ وبفارق ٤٤٠ مليون دولار.

• بلغت صادرات قطاع الملابس الجاهزة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ مليار و٢٨١ مليون دولار مقابل ٩٠٤ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٤٢٪

• بلغت صادرات قطاع الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنفات الفنيـة خلال النصـف الأول من عام ٢٠٢٢ بقيمة ٦١٣ مليون دولار مقابـل ٤٤٩ مليـون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسـبة زيادة بلغت ٣٦٪.

• بلغـت صادرات قطاع الصناعات الطبية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢بقيمة ٤٦٩ مليون دولار مقابل ٣٤٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة بلغت ٣٥٪.

• بلغـت صـادرات قطاع المنتجـات الكيماوية والأسـمدة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ بقيمة ٤ مليار ٣٠١ مليون دولار مقابل ٣ مليار ٢١٧ مليـون دولار خـلال نفس الفتـرة من عام ٢٠٢١ بنسـبة زيادة بلغت ٣٤٪.

• بلغت صادرات قطاع الغزل والمنسوجات خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ بقيمة ٥٥١ مليون دولار مقابل ٤٢٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٩٪.

• بلغت صادرات قطاع السلع الهندسية والإلكترونية بقيمة مليار ٨٨٧ مليون دولار مقابل مليار ٤٨٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٧٪.

تيسيرا لحركة نقل موظفي العاصمة الإدارية:
النقل يعلن تشغيل القطار الكهربائي الخفيف «المونوريل» في نوفمبر المقبل
اشتراكات مخفضة بنسبة ٥٠٪ لكل مستخدمي القطار «LRT»

يعد مشروع القطار الكهربائي الخفيف «LRT»، الذي يغطي مدن السلام، والعاشر من رمضان، والعاصمة الإدارية الجديدة للانتقال السهل لموظفي العاصمة وكذلك المواطنين، أحد أهم المشروعات القومية الضخمة

وقد افتتح الرئيس السيسي المرحلة الأولى من القطار الكهربائي الخفيف «LRT»، الذي سينقل ما يقرب من مليون راكب يوميًا، ويجرى تنفيذه على ٣ مراحل، المرحلة الأولى التي تم افتتاحها يوم ٣ يوليو الماضي، بطول ٧٠ كم وبعدد ١٢ محطة، والمرحلة الثانية الجاري تنفيذها بطول ١٨.٥ كم وبعدد ٤ محطات، ثم الثالثة بطول ١٦ كم وبعدد ٣ محطات.

وفى هذا الإطار فقد صدر قرار بإصدار اشتراكات مخفضة بنسبة ٥٠٪ لكل مستخدمي القطار الكهربائي الخفيف «LRT»، وتخفيض قيمة التذاكر بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠٪، لحين الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، حرص الدولة ممثلة في وزارة النقل، على توفير كل احتياجات المواطنين وتوفير خدمة مميزة لهم، وتوفير وسيلة نقل نظيفة وآمنة مدعمة للمواطنين، لأن قيمة التذكرة الخاصة بالقطار الخفيف لا تتناسب مع الخدمة المميزة التي تقدم للمواطن خلال استقلاله القطار، الذى يعتبر واحدًا من وسائل المواصلات الجماعية النظيفة والآمنة، فالخدمة المقدمة به مميزة للغاية.

وقد قررت وزارة النقل اعتباراً من يوم ١٧ سبتمبر الماضي إصدار اشتراكات مخفضة بنسبة ٥٠٪ لجميع مستخدمي القطار الكهربائي الخفيف «LRT»، وتخفيض قيمة التذاكر بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠٪، وذلك لحين الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة.

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ينظم ورش عمل لتدريب مسئولي تحديث الملف الوظيفي إلكترونيا

نظم الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، عددا من ورش العمل لتدريب مسئولي تحديث الملف الوظيفي إلكترونيًا ، وذلك في إطار تنفيذ المشروع القومي لتحديث الملف الوظيفي إلكترونيا الذي ينفذه الجهاز، ليصل عدد الجهات الإدارية التي تسلمت متطلبات التحديث إلى ٣٠٩ جهة.

وقد انتهى الجهاز من المرحلة الأولى من المشروع القومي لتحديث الملف الوظيفي إلكترونيا والتي تشمل دواوين عموم الوزارات والأجهزة المركزية، وقطع شوطا كبيرا في المرحلتين الثانية والثالثة بالتوازي والتي تستهدف تحديث ملفات العاملين في الجهات التابعة للوزارات وكذلك الهيئات الخدمية والاقتصادية والجامعات والمحافظات .

ويهدف المشروع إلى الوصول لقاعدة بيانات دقيقة للعاملين بالدولة، ووضع خريطة للطاقات البشرية وفقا لعدة عوامل تشمل السن ،والمؤهلات ،والتخصصات، والنوع وغيرها، والمساهمة في رسم سياسات دقيقة حول الاستخدام الأكفأ للطاقات البشرية المتاحة بالجهاز الإدارى للدولة، إلى جانب ربط قاعدة بيانات العاملين بقواعد البيانات الأخرى المتاحة بالتحول الرقمي لترشيد السياسات الخاصة بالإصلاح الإدارى، كقواعد بيانات المواليد والوفيات والدفع الإلكتروني والتأمينات الاجتماعية .

بعد انتهاء برنامج التدريب الصيفي
الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية يكرم المتدربين من طلاب الجامعات المصرية

في إطار تنفيذ توجيهات المهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة بأهمية المشاركة المجتمعية لكافة هيئات ومؤسسات الوزارة وضرورة التواصل مع المجتمع الأكاديمي والبحث العلمي لمساعدة وإعداد شباب الجامعات لسوق العمل بشكل أفضل.

قام المهندس محمد أنور رئيس الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية بتكريم آخر دفعة من طلاب الجامعات المصرية (جامعة القاهرة، جامعة عين شمس، جامعة حلوان، جامعة الزقازيق) الذين حصلوا على تدريب صيفي بقطاعات الجهاز المختلفة متمنيًا لهم التوفيق في حياتهم الدراسية في المرحلة المقبلة.

حيث قام الجهاز التنفيذي بإعداد وتنفيذ برنامج تدريبي صيفي خلال الفترة من شهر يوليو حتى شهر سبتمبر في كافة المجالات المتاحة بقطاعات الجهاز المختلفة اقسام الهندسة المختلفة والتي تشمل الهندسة الكهربائية والهندسة الميكانيكية والهندسة المدنية والهندسة المعمارية، وكذا الأقسام الإدارية والمحاسبية، وأقسام الفنون التطبيقية، والحاسبات والمعلومات، وكذا العلاقات العامة.

وتضمنت الفعاليات إكساب الطلاب المهارات المطلوبة للعمل من خلال المحاضرات التفاعلية والزيارات لمواقع العمل المختلفة وذلك بمشاركة نخبة من كوادر وكفاءات الجهاز الهندسية والمُحاسبية والإدارية.

الأجراءات التنظيمية لإجازات العاملين بالدولة طبقاً لقانون الخدمة المدنية

في إطار الحملة التوعوية التي يقوم بها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لشرح وتوضيح مواد قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ، نشر الجهاز عددا من الانفوجرافات لتوضيح الإجراءات التنظيمية لبعض أنواع الإجازات للعاملين بالدولة ، وبعنوان «الإجازات الاعتيادية للعاملين بالمناطق النائية» وضح الانفوجراف أن هذه الإجازة المختص بتحديد المنطقة رئيس مجلس الوزراء وتكون بأجر كامل ،ولا تزيد عن ١٥ يوم بالإضافة إلى الإجازة الاعتيادية المقررة ، والمختص بتحديد الإجازة السلطة المختصة ويستفيد بها العاملون بالمناطق النائية ،والعاملون بأحد فروع الوحدة خارج الجمهورية .

وفيما يتعلق بإجازة الوضع فأوضح الانفوجراف أنها إجازة وجوبية بأجر كامل لمدة أربعة أشهر ،وبحد أقصى ثلاث مرات طوال مدة الخدمة وتبدأ باليوم التالي لتاريخ الوضع أو قبل شهر من التاريخ المتوقع للوضع .

كما أوضح فيديو جراف شروط الحصول على إجازة بدون مرتب ،حيث أشار إلى أن توقف حركة الترقيات للموظف من الشروط الأساسية للحصول على الإجازة ،مع ضرورة تقدير السلطة المختصة لأسباب الحصول على الإجازة ،والتي لها الحق في اتخاذ القرار بالقبول أو بالرفض بحسب العجز والزيادة بأعداد العاملين بالمكان للحفاظ على كفاءة وجودة الأداء بالعمل

هذا ويختلف الأمر فيما يخص الإجازة بدون مرتب لرعاية الطفل لأنها تعتبر إجازة وجوبية بحكم القانون ،وعلى السلطة المختصة الموافقة عليها .

الملابس الجاهزة ...صناعة استراتيجية كثيفة العمالة تسعى فكي توفير احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق العالمية

تمثل صناعة الملابس الجاهزة احدى أهم الصناعات التصديرية التي تمتلك فيها مصر ميزات نسبية وتنافسية هائلة تؤهلها لتكون مركزا لتصنيع وتصدير الملابس الجاهزة على المستويين الإقليمي والعالمي، وعلى رأسها البنية الاستثمارية المواتية والاستقرار والعمالة المدربة والمجمعات والمناطق الصناعية المؤهلة المنتشرة في جميع محافظات الجمهورية.

وتحرص الدولة المصرية على الارتقاء بمنظومة صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة للوفاء باحتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية وذلك من خلال الاستفادة من المقومات الزراعية والصناعية الكبيرة للاقتصاد القومي وكذا الاستفادة من السمعة الطيبة والمكانة المتميزة للقطن المصري بكافة الأسواق العالمية.

كما تعمل الدولة على تنمية وتطوير كافة حلقات صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر حيث تستهدف التوسع في كافة مراحل الانتاج بدءًا من زراعة القطن المصري ووصولًا للمنتج الكامل، كما تعمل الدولة على الاهتمام بتوفير كافة مدخلات انتاج صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر مما يكما تعمل على زيادة القيمة المضافة للمنتج المصري وزيادة قدرته على المنافسة بالأسواق المحلية والخارجية.

وتمثل صناعة الملابس الجاهزة محورًا هامًا ورئيسيًا من محاور خطة عمل وزارة التجارة والصناعة من خلال العمل على تطوين الصناعة ونقل التكنولوجيا الحديثة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من مدخلات الإنتاج وتعمل الوزارة على بناء قنوات اتصال بين مراكز المعلومات والمصدرين والمنتجين المصريين لتوفير رؤية واضحة عن احتياجات الأسواق المستهدفة و السلع المنافسة للمنتجات المصرية و تعمل كذلك على التنسيق بين السياسات الإنتاجية للقطن وسياسات التصنيع لشركات الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة وتحقيق التكامل فيما بينها علاوة على الاهتمام بتوفير العمالة الموهلة من خلال تطوير منظومة التدريب المهني بمصلحة الكفاية الإنتاجية.

وفي إطار استراتيجية الوزارة الهادفة لإنشاء ١٧ مجمع صناعي بـ ١٥ محافظة على مستوى الجمهورية، فقد تم انشاء المجمع الصناعي بالمحلة الكبرى بمحافظة الغربية والذي يستهدف في المقام الأول توفير وحدات إنتاجية جاهزة لقطاع المغزولات والملابس الجاهزة إلى جانب قطاعي الصناعات الكيماوية والهندسية، حيث يبلغ عدد الوحدات بالمجمع ٦١١ وحدة.

لقد قام قطاع الملابس الجاهزة بدور هام في إطار جهود الدولة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا (كوفيد ١٩) حيث ساهم في توفير الكمامات القماشية والملابس الطبية الوقائية لتلبية احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض للأسواق العالمية.

وبلغت صادرات قطاع الملابس الجاهزة خلال العام الماضي نحو ٢ مليار و٥٦ مليون دولار مقارنة بنحو مليار و٤٥٨ مليون دولار عام ٢٠٢٠ وبنسبة زيادة بلغت ٤١٪ وتتضمن أهم الأسواق المستقبلة لصادرات الملابس الجاهزة أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، ألمانيا، الإمارات، بريطانيا، تركيا، السعودية، إيطاليا هولندا وليبيا.

هناك عدد من الكيانات الرئيسية المعنية بتنمية وتطوير قطاع الملابس الجاهزة وزيادة صادراته تشمل غرفة صناعة الملابس الجاهزة باتحاد الصناعات والتي تقوم بدور هام في توفير المعلومات والبيانات والدراسات للعاملين في قطاع الملابس الجاهزة وكذلك تقديم خدمات تسويقية للمنتجات الخاصة بالمصانع المشتركة بالغرفة.

كما يعد المجلس التصديري للملابس الجاهزة من الجهات المعنية بتنعزيز صادرات المنتجات المصرية من الملابس الجاهزة عن طريق تطوير الأسواق الحالية وفتح أسواق جديدة للصادرات المصرية والتعاون مع كافة الإدارات والهيئات المعنية بالصادرات والتي تشمل قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة ومصلحة الجمارك وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين واتحاد الصناعات المصرية والمجالس التصديرية الأخرى والمركز التكنولوجية ومركز تحديث الصناعة

للتواصل مع غرفة صناعة الملابس الجاهزة ومعرفة المزيد من الخدمات:
العنوان: ١٩٥ كورنيش النيل بولاق ، محافظة القاهرة
تليفون:
+20 (2) 25796590 - 2
+20 (2) 25797074 - 6
+20 (2) 25796593 - 4
+20 (2) 25766672

البريد الالكتروني:
Info@Fei.Org.Eg

للتواصل مع المجلس التصديري للملابس الجاهزة ومعرفة المزيد من الخدمات
العنوان: 166 شارع مدرسة الشوفيات، المنطقة 6 الحي الأول، أمام ميدان بوري مقترع من التسعين الرئيسي، التجمع الخامس، القاهرة الجديدة.
الموقع على الفيسبوك
www.facebook.com/ApparelExportCouncil
تليفون: 01000756728
البريد الإلكتروني:
info@rmgec-egypt.com

وزارة التجارة والصناعة

إحدى الهيئات التابعة لوزارة التجارة والصناعة، تهدف الى الحفاظ على جودة الأقطان المصرية لما تتمتع به من صفات طبيعية وغزلية ممتازة ومنع كافة أشكال الخلط أو الغش أو التلوث

المهام

تطبيق أحكام القوانين الخاصة بمراقبة نقاوة الأصناف التجارية من كافة أنواع الخلط للأصناف والرتب حفاظا على خصائص الأقطان المصرية المميزة عالميا
مراقبة جميع مراحل تداول القطن المصري بدءا من حلقات التجميع وحتى تسليمه للمغازل المحلية أو التصدير شعرا بغرض التجانس ومنع كافة أنواع التلوث والخلط من خلال المواقع التنفيذية للهيئة بالإسكندرية وكافة المحافظات والمراكز الإدارية المنتجة والتي بها محالج ومكابس وشون المصانع وشركات التصدير
تقديم الخدمات الفنية للمتعاملين في الأقطان الزهر والشعر في كافة مراحل التداول مع إصدار الشهادات بنتائج اختبارات الخواص التكنولوجية كذلك اختبارات الرطوبة وأيضا الشهادات الخاصة بفرز الخبراء حيث أن كل الشهادات التي تصدرها الهيئة معتمدة محليا وعالميا من خلال قطاعات الهيئة

الهيئة العامة
للتحكيم واختبارات القطن

٦٦ طريق الحرية ،الإسكندرية - مصر

https://www.facebook.com/CATGOORG/
www.egyptcotton-catgo.org
info@egyptcotton-catgo.org
002-03-4862589

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

الإدارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام وخدمة المواطنين

mift.media

Trade_industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

MTI_Egypt